الفصل الثاني

حوارات ومكاتبات مع الدكتور أحمد بن سعد حمدان الغامدي

- نص الرسالة التي أرسلتها إلى الدكتور أحمد الغامدي
- نص الرسالة التي أرسلها الدكتور عبر الفاكس من مكة المكرمة
- الرسالة الثانية التي أرسلتها إلى الدكتور للإجابة على رسالته
- لقاء آخر مع الدكتور أحمد الغامدي

تمهيد:

نظراً لما قام به الدكتور من حذف جملة من الحوارات التي دارت بيننا واختزال بعضها في كتابه، مع أهمية تلك الحوارات ودورها في رسم معالم الحقيقة، سوف أستعرض للقارئ الكريم في هذا الكتاب ما جرى بيننا من الحوارات التي لم يذكرها الدكتور في كتابه، كما سأضع فيه المكاتبات التي حصلت بيننا بكل تفاصيلها.

بسم الله الرحمن الرحيم

حوار مع الدكتور أحمد الغامدي

الأستاذ في الدراسات العليا بجامعة أم القرى

في الليلة السادسة عشرة من شهر رمضان المبارك لسنة ١٤٢٣ هـ بعد صلاة المغرب، وبمعية عدد من طلاب جامعة أم القرى، ذهبنا نحو بيت الدكتور أحمد بن سعد حمدان الغامدي، أحد أساتذة جامعة أم القرى الكبار، وقد استقبلنا بحفاوة وحرارة.

فتوجّه نحوي سائلاً: **ماذا تدرسون في إيران؟**

قلت: أدرس علم الرجال والحديث والفرق الإسلاميّة.

فقال: كتب رجال الشيعة مثل: رجال النجاشي والكشّي وغيرهما هي من ضعاف الكتب، فلم يذكر أي جرح أو تعديل للرواة فيها.

فقلت له: هل قرأت رجال النجاشي؟

قال: لا! ولكنّي قرأت مجمع الرجال للقهبائي، ولم أجد فيه أيّ جرح أو تعديل للرواة، ولم يذكر فيه مشايخ الرواة ولا تلاميذهم.

قلت: بل العكس هو الصحيح، فإنّ مجمع رجال القهبائي يضم، كتاب رجال النجاشي وفهرست الشيخ الطوسي، وقد ذكرا فيه الجرح والتعديل لأغلب الرواة.

ويمكن لك أيضاً الرجوع إلى كتاب الرجال للسيّد الخوئي، الذي ذكر فيه أقوال كلّ الرجاليّين المتقدّمين الذين تعرّضوا إلى جرح وتعديل الرواة،

وهكذا قد ذكر مشايخ كلّ راوٍ تحت عنوان (روى عن...) كما ذكر تلاميذه تحت عنوان (روى عنه...)، مضافاً إلى ذكر مواضع رواياته في الكتب الأربعة للشيعة (الكافي، الفقيه، التهذيب، والاستبصار) مشيراً إلى موارد اختلاف الكتب والنسخ، بحيث لا يوجد عند أهل السنّة كتاب رجاليّ بهذا الشكل.

فقال: إنّني لم أسمع بهذا الكتاب ولم أره.

تهجم الدكتور على الشيعة

وبعد ذلك بدأ بالكلام حول الشيعة، وأذكر خلاصة كلامه:

حيث قال: أرسل الباري تعالى الأنبياء والرسل لهداية البشر، وأرسل رسوله محمداً صلى الله عليه وآله ليكمل الدين ويختم به.

وقد أرسل هذا الدين الكامل بواسطة الرسول العربي صلى الله عليه وآله للعرب، ولو كانت أمّة خيراً منهم لأرسل الرسول محمداً صلى الله عليه وآله إليهم....

وهذا الجيل الذي ربّاهم اللّه، من أفضل الأجيال، ولوكان جيل أفضل من هذا الجيل لأرسل الرسول إليهم.

وأنزل القرآن عربيّاً ليكون معجزة؛ لأنّه أكمل اللغات وأفضلها، ولو كانت لغة أفضل من هذه اللغة لنزّل القرآن بتلك اللغة.

وقد أبلغ ما احتاجت إليه الأمّة لتكاملها، خلال ٢٣ سنة، ولم يقصر في شيء، وقد شخّصت الأمة وظيفتها الشرعيّة، وانتخبت أبا بكر، وبايعه جميع المسلمين على ذلك، وكذلك علي عليه السلام وقد بايعه بعد ستّة أشهر واستطرد قائلاً: ما قال عليٌ بأنّهم غصبوا حقي!

والزهراء (ع) في مسألة الإرث طلبت من أبي بكر أمراً، ولكنّه وبناءً على قول الرسول صلى الله عليه وآله الذي قال: «نحن معاشر الأنبياء لا نورّث» لم ينفذ طلبها، وقد ماتت وهي غاضبة عليه.

وتزعم الشيعة إنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله قد اختار علياً عليه السلام للخلافة نيابة عنه، لكن الصحابة خالفوا ذلك، وهل يمكن للصحابة أن يخالفوا ذلك!؟

ومعنى هذا الكلام أنّ جميع الأصحاب قد أخطأوا إلا قليلاً منهم جداً، وهذا القليل هم من كانوا على الحق ولم يخطأوا بحسب ظن الشيعة!

ونزول آية ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ في حقّ علي عليه السلام، من موهومات الشيعة، وليس لدينا رواية واحدة تؤيّد هذا المدعى، وأنّ الرسول صلى الله عليه وآله قد اختار علياً عليه السلام للخلافة....

وتقول الشيعة بالتقيّة، حتى قالوا: «من لا تقيّة له لا دين له»....

وقد نقل في الكافي أنّ أبا حنيفة قد دخل على الإمام الصادق عليه السلام في يوم ما في أمر، وأقسم الإمام كذباً أمام أبي حنيفة، لكنّنا معاشر السنة وإن كنّا لا نعترف به كإمام لكنّه موثق وصادق عندنا.

وبعقيدتي أنّ (٩٠ ٪) من روايات الكافي والتي نقلت عن الإمام الصادق عليه السلام هي كذب محض لا غير.

وتعتقد الشيعة أنّ القرآن ناقص، ويفسّرونه تفسيراً باطنيّاً، وأنّ كلّ ما نزل في القرآن الكريم من فضائل ومدائح، هو في حقّ علي عليه السلام، وكلّ نقص ومذمّة نزلت في حق أعدائه.

ويفسّرون البقرة بعائشة، مع أن آية ﴿الطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ تدلّ على طيبة كلّ أزاوج

النبيّ صلى الله عليه وآله، ويستحيل أن تكون زوجته خبيثة.

وتدّعي الشيعة أنّ عليّاً قد عيّن أحد عشر نفراً من بعده للخلافة، وكلّهم من أولاده.

وقد رأيت في أحد كتب الشيعة أنّ زوجة الإمام الحسن العسكري لم تحمل، وقد فتّش بيته من قبل السلطة ولم يجدوا أطفالاً فيه، وقد قسمت التركة وأمواله بين الورثة.

فمتى سيظهر الإمام المهدي؟ هل سيكون ظهوره عند الجبل الرضوي؟ أم من السرداب؟

وأنتم تقولون أنّ الظهور يجب أن تسبقه مقدّمات وتمهيد، وأنّ الدولة الإسلاميّة في إيران هي مقدمة وتمهيد لظهوره، فلماذا لا يظهر؟

اعتراضي على الدكتور أحمد الغامدي

وبعد أن أتم كلامه **قلت له:** لديّ عدّة اعتراضات على كلامكم، وأودّ أن أبيّنها لكم قبل الدخول بالموضوع.

فقال: تفضل.

فقلت: قلتم إنّ العرب هم أفضل قوميّة في العالم، ولكنّ القرآن الكريم يقول: ﴿**وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ * فَقَرَأَهُ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ**﴾[1].

فقال: ما هو المراد من الآية؟

قلت: تقول الآية إنّ العرب قوم معاندون، ولو أنزل على غيرهم لما آمنوا به، فما رأيك في ذلك ؟

---

(١) الشعراء: ١٩٩.

فقال: عليّ أن أرجع إلى التفاسير، وانتفض قائماً ليجلب تفسير ابن كثير وبدأ بالقراءة، **فقال: ورد في هذا التفسير أنّ القرآن لونزّل على غير العرب ـ وبما أنّهم لا يعرفون العربيّة ـ لم يكونوا ليعرفوا معاني الآيات ويفهموها.**

قلت: فلِمَ نزّل بالعربيّة، وقد آمن به غير العرب، كما هو المعمول به حاليّاً من ترجمة الكلمات العربيّة وتفسيرها إلى غير العربيّة، فبالإمكان أن تترجم باقي اللغات إلى العربية أيضاً.

فلم يحر جواباً، **وقال: لنبدأ ببحث آخر، فهذا البحث لا فائدة فيه.**

عجز الدكتور عن الإجابة عن آية التبليغ

قلت: أنتم ذكرتم أنّ آية التبليغ ونزولها في حقّ عليّ عليه السلام، هي من موهومات الشيعة، والحقّ أنّ كثيراً من علماء السنّة قد صرّحوا بنزولها في حقه عليه السلام، منهم ابن جرير الطبري في كتاب الإمامة.

قال: لايوجد للطبري كتاب باسم الإمامة، وهذه أيضاً من ألاعيب الشيعة إذ ينسبون بعض الكتب لبعض الأفراد كذباً وزوراً.

قلت: إن كثيراً من علمائكم ذكروا بأن للطبري كتاباً باسم الإمامة أو الولاية[1].

---

(١) إنّ ابن كثير يقول: «رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خم في مجلّدين ضخمين». ابن كثير، البداية والنهاية: ج١١ ص١٤٦.

وقال أيضاً: «وقد اعتنى بأمر هذا الحديث أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ، فجمع في مجلّدين أورد فيهما طرقه وألفاظه» ج٥ ص٢٠٨.

وقال الذهبي في ترجمة الطبري: « وحكي عن الفرغاني أنّه قال: وكما بلغه أنّ ابن أبي داود تكلّم في حديث غدير خم، عمل كتاب الفضائل، وتكلّم على تصحيح الحديث، ثمّ قال: رأيت مجلّداً

ثمّ أخرجت له من جيبي ورقة وقرأت فيها: قد نقل هذا الحديث كثير من علماء أهل السنّة مثل: السيوطي في الدر المنثور: ٢ / ٢٩٨، الشوكاني في فتح القدير: ٢ / ٦٠، الحسكاني في شواهد التنزيل: ١ / ٢٤٩، الفخر الرازي في التفسير الكبير: ٣ / ٦٣٦، النيشابوري في أسباب النزول: ١٣٥، العيني في عمدة القارئ: ٨ / ٥٨٤، وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة: ٢٧.

فأجاب الدكتور أحمد الغامدي: **ذكر أحدهم ذلك والبقية نقلوا عنه.**

ومن ثمّ قام من فوره وأتى بفتح القدير، وأتى بالآية المختلف فيها، وأخذ يقرأ حتى وصل إلى عبارة:

«**أخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن عساكر، عن أبي سعيد الخدري، قال: نزلت هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ على رسول اللّه ﷺ يوم غدير خم، في علي بن أبي طالب** عليه السلام. **وأخرج ابن مردويه، عن ابن مسعود، قال: كنّا نقرأ على عهد رسول اللّه** صلى الله عليه وآله: **﴿ياأيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك أنّ عليّاً مولى المؤمنين﴾**».

ولما قرأ هذه العبارة تأمّل قليلاً، وقال بعدها: **لِمَ تركتم كلّ موارد شأن النزول وتمسّكتم بهذه فقط؟!**

قلت: أنتم تفضّلتم وقلتم: إنّ هذه من موهومات الشيعة، فأردت أن

من طرق هذا الحديث لابن جرير فاندهشت له ولكثرة تلك الطرق» تذكرة الحفاظ: ج٢ ص٧١٣.
وقال ابن البطريق: «وقد ذكر محمد الطبري صاحب التاريخ خبر يوم الغدير وطرقه من خمسة وسبعين طريقاً وأفرد له كتاباً سمّاه الولاية» العمدة: ١٥٧.
وقال ابن حجر في ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام، والكلام عن حديث الغدير: وقد جمعه ابن جرير الطبري في مؤلّف فيه أضعاف من ذكر (أي ابن عقدة) وصحّحه. تهذيب التهذيب: ج٧ ص٣٣٩.

أثبت لكم العكس، وأنّها حقيقة لا وهم فيها.

فقال: عليّ الاطلاع على سند هذه الرواية، فابن مردويه فيه بعض الكلام.

فقلت: الرجاء إطلاعي بالأمر إن توصّلتم إلى نتيجة في هذا الصدد.

وقد تألم كثيراً مما حصل، والتفت إليّ قائلاً: **يوجد في كتب الشيعة أمور ذكرت تحت عنوان التقية، وقد نسبت للإمام الصادق عليه السلام كذباً وزوراً، وهو منزّه وأجلّ من ذلك.**

فقلت: يا جناب الدكتور، مع احترامي الشديد لكم، ولكنّي لا أقبل الاتّهامات من دون دليل وتوثيق، وأرجو أن تدعموا أقوالكم بالدليل القاطع؟

فقام متوجّهاً نحو مكتبته، وأتى ببعض الأوراق المصورة، وهو يقرأ الرواية التي وردت فيها التقية وقد نقلت من الكافي:

علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن بكار بن بكر، عن موسى بن أشيم، قال: «**كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فسأله رجل عن آية من كتاب اللّه عز وجل، فأخبره بها ثمّ دخل عليه داخل سأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبرالأوّل، فدخلني من ذلك ما شاء اللّه حتى كان قلبي يُشرّح بالسكاكين.**

فقلت في نفسي: تركت أبا قتادة بالشام لا يخطئ في واو وشبهه وجئت إلى هذا، يخطئ هذا الخطأ كلّه، فبينا أنا كذلك إذ دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية، فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي، فسكنت نفسي، فعلمت أنّ ذلك منه تقية.

قال: ثمّ التفت إليّ، فقال لي: يا بن أشيم، إنّ اللّه عز وجل فوّض إلى سليمان بن

داود، فقال: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[1].

وفوّض إلى نبيّه صلى الله عليه وآله، فقال: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾، فما فوّض إلى رسول اللّه صلى الله عليه وآله فقد فوّضه إلينا»[2].

فقلت: وقع في سند الرواية موسى بن أشيم، وهو راو ضعيف.

وأخرجت ما ورد عنه في كتب الرجال عند الشيعة عن طريق الحاسوب بسرعة، فقرأ بنفسه ما ورد في رجال ابن داود: «**غال خبيث**»[3].

وكذلك رجال السيّد الخوئي، فقال: **إنّ ابن أشيم كان خطّابياً.**

قلت: نحن الشيعة نرى أنّ الخطّابية ليسوا بمسلمين؛ فضلاً عن كونهم من الشيعة.

وعندها رفع يديه مسلّماً ومذعناً، وهي أعلى درجات الشهامة والفضيلة، فقال: **قبول! قبول!**

واستطرد قائلاً: يوجد في الكافي مطلب آخر عن التقية، وأتى بأوراق مصوّرة أخرى عن رواية موجودة في الكافي، ولكن لم يذكر فيها رقم الصفحة ورقم الحديث، فاستطعت إخراجها عن طريق الحاسوب، وفيها:

«علي، عن أبيه، عن الحسن بن علي، عن أبي جعفر الصائغ، عن محمد بن مسلم، قال: «دخلت على أبي عبد اللّه عليه السلام وعنده أبو حنيفة، فقلت له: جعلت فداك رأيت رؤيا عجيبة، فقال لي: يابن مسلم هاتها فإنّ العالم بها جالس (وأومأ إلى أبي حنيفة)، قال: فقلت: رأيت كأنّي أدخل داري وإذا أهلي خرجت عليّ فكسرت جوزاً كثيراً

---

(١) سورة ص: آية ٣٩.
(٢) الكافي: ج١ ص٢٦٥.
(٣) رجال ابن داود: ٢٨١ رقم ٥٢٣.

ونثرته عليّ، فتعجّبت من هذه الرؤيا؟ فقال أبو حنيفة: أنت رجل تخاصم وتجادل لئاماً في مواريث أهلك، فبعد نصب شديد تنال حاجتك منها إن شاء اللّه.

فقال أبو عبد اللّه عليه السلام: أصبت واللّه يا أبا حنيفة.

قال: ثمّ خرج أبو حنيفة من عنده، فقلت: جعلت فداك إنّي كرهت تعبير هذا الناصب.

فقال: يا بن مسلم، لايسؤك اللّه، فما يواطئ تعبيرهم تعبيرنا ولا تعبيرنا تعبيرهم، وليس التعبير كما عبّره.

قال: فقلت له: جعلت فداك فقولك: أصبت وتحلف عليه، وهو مخطئ؟

قال: نعم، حلفت عليه أنّه أصاب الخطأ.

قال: فقلت له: فما تأويلها؟

قال: يا بن مسلم، إنّك تتمتّع بامرأة فتعلم بها أهلك فتمزّق عليك ثياباً جدداً؛ فإنّ القشر كسوة اللب.

قال ابن مسلم: فواللّه ما كان بين تعبيره وتصحيح الرؤيا إلاّ صبيحة الجمعة، فلمّا كان غداة الجمعة أنا جالس بالباب إذ مرّت بي جارية فأعجبتني فأمرت غلامي فردّها، ثمّ أدخلها داري فتمتعت بها، فأحست بي وبها أهلي، فدخلت علينا البيت، فبادرت الجارية نحو الباب، وبقيت أنا، فمزّقت عليّ ثياباً جدداً كنت ألبسها في الأعياد»[1].

فقلت: في بداية السند: علي بن إبراهيم وأبيه، وفي آخره: محمد بن مسلم وهم ثقات، ولكن في الوسط: الحسن بن جعفر وأبو جعفر الصائغ

(١) الكافي: ج٨ ص٢٩٢.

وهما مجهولان ومن الضعاف.

وقد ورد في جامع الرواة: «**أبو جعفر الصائغ، ضعيف جداً، قيل: إنّه غال لا يلتفت إليه**»[١].

وقال السيّد الخوئي عن حسن بن علي: «**الحسن هذا مشترك بين جماعة، والتمييز إنّما بالراوي والمروي عنه**»[٢].

فسلّم وأذعن للحقيقة، ورفع يديه قائلاً: **قبول! قبول!**[٣].

التقية شعار الشيعة

قال: مسألة التقية من المسائل الأساسيّة عند الشيعة.

قلت: من محاسن الصدف، إنّني اليوم قد اقتنيت برنامجاً من سوق مكّة المكرمة، فيه فتاوى ابن تيمية، وإحداها: من دخل إلى مسجد، تقام الصلاة فيه بإمامة إمام ظالم، فلو لم يصلّ خلفه لم يأمن على نفسه الضرر، فيجب عندئذ الاقتداء به، ثمّ إعادة الصلاة[٤].

---

(١) جامع الرواة: ج٢ ص٩٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ج٥ ص٧ رقم ٢٩٢٣.

(٣) لقد استشعرت من كلامه هذا الإنصاف والموضوعية، مما دفعني لمواصلة الحوار معه.

(٤) قال السرخسي في المبسوط عن النزال بن سيدة، قال: «جعل حذيفة يحلف لعثمان على أشياء باللّه ما قالها، وقد سمعناه يقولها، فقلنا له: يا أبا عبد اللّه، سمعناك تحلف لعثمان على أشياء ما قلتها وقد سمعناك قلتها، فقال: إني أشتري ديني بعضه ببعض مخافة أن يذهب كلّه».
وعقّب السرخسي قائلاً: «وإن حذيفة من كبار الصحابة وكان بينه وبين عثمان بعض المداراة، فكان يستعمل معاريض الكلام فيما يخبره به» المبسوط: ج٣٠ ص٢١٤.
روى ابن أبي شيبة بإسناده عن النزال بن سبرة، قال: «دخل ابن مسعود وحذيفة على عثمان، فقال عثمان لحذيفة: بلغني أنك تقول كذا وكذا؟ قال: لا واللّه ما قلته، فلما خرج قال له عبد اللّه: ما لك فَلِمَ تقوله ما سمعتك تقول؟ قال: إني أشتري ديني بعضه ببعض مخافة أن يذهب كلّه» المصنف لابن أبي شيبة: ج٧ ص٦٤٣.

قلت: وفي الحقيقة إنّ هذا هو عين ما تعتقده الشيعة في التقيّة، وإذا لم يوجد مورد للخوف على النفس والمال فلا تقية حينئذ.

وقد رآني هؤلاء الإخوة من الطلاب في هذه الليلة كيف أني أقمت الصلاة خلف الإمام في المسجد، لكنني لم أصلّ التراويح؛ لأنّها ليست من عقائدنا، وانشغلت بقراءة القرآن الكريم بدلاً منها، ثمّ وافيناكم إلى بيتكم الكريم، فسأل الدكتور الطلاب عن ذلك وأجابوه بنعم، فأبدى تعجبه واستغرابه.

الشبهة في ولادة المهدي عليه السلام

قلت: ذكرتم إنّكم رأيتم في كتب الشيعة بأنّ الإمام الحسن العسكري عليه السلام لم تكن زوجته حاملاً، فالرجاء اذكر لنا اسم الكتاب والمؤلف؟

فتأمّل قليلاً، وقال: الظاهر أنّ اسمه كان موسى.

قلت: موسى الموسوي واسم الكتاب (الشيعة والتصحيح)؟!

قال: بالضبط هو ذلك الكتاب.

قلت: هو ليس من الشيعة ولا من السنة، وهو شخص معروف بالفسق والفجور وشربه للخمرة وهو مشهور في إيران بذلك، ولا أهمية ولا صحّة لكلامه أساساً.

فقال أحد الطلبة: وكيف يكون ذلك وبأيّ دليل؟

قلت: الصحف والجرائد في عهد الشاه مملوءة بأدلّة فجوره وفسقه، ويعرفه أكثر الطلبة والعلماء هناك.

ثمّ استطردت قائلاً: إنّ أكثر وأغلبية علماء الأنساب شهدوا بميلاد الإمام المهدي عليه السلام، مثل النسابة الشهير أبو نصر سهل بن عبد اللّه، من أعلام القرن الرابع، حيث يقول: «أولد علي بن محمد النقي عليه السلام، جعفراً وهو الذي تسمّيه الإماميّة جعفر الكذّاب، وإنّما تسمّيه الإماميّة بذلك؛ لادعائه ميراث أخيه الحسن، دون ابنه القائم الحجة عليه السلام، لا طعن في نسبه». [سر السلسلة العلوية: ٤٠] وهذا يدل على أن للإمام العسكري عليه السلام ولداً باسم الحجة، ولا شك في نسبه، وادعاء جعفر الكذاب عدم وجود ولد له ـ لأخذ ميراثه ـ باطل»[1].

---

(١) يقول الفخر الرازي الشافعي المتوفي في سنة ٦٠٦ هـ: «أما الحسن العسكري الإمام عليه السلام، فله ابنان وبنتان، أمّا الابنان فأحدهما صاحب الزمان والثاني موسى، وقد درج في حياة أبيه...» الفخر الرازي، الشجرة المباركة في أنساب الطالبية: ص٧٨.

وأورد محمد أمين السويدي في سبائك الذهب: «محمد المهدي وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين وكان مربوع القامة حسن الوجه والشعر، أقنى الأنف، صبيح الجبهة...» سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: ص٣٤٦.

وقال النسابة المعاصر محمد ويس الحيدري السوري: «فالحسن العسكري عليه السلام أعقب محمد المهدي صاحب السرداب»، وهكذا قال السيّد العمري في المجدي في أنساب الطالبيّين: ١٣٠، والمروزي الأزورقاني الفخري في أنساب الطالبيّين: ٧، والنسّابة المشهور ابن عنبة، أحمد بن علي بن الحسيني في عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص١٩٩ والفصول الفخريّة في الأنساب: ص١٣٤

وشهد جمع كثير من علماء أهل السنّة بولادة الإمام المهدي عليه السلام كما صرّح ابن الأثير الجزري عزّ الدين بقوله: « وفيها توفّي أبو محمّد العلوي العسكري، وهو أحد الأئمّة الاثنى عشر على مذهب الإماميّة، وهو والد محمّد الذي يعتقدونه المنتظر ». الكامل في التاريخ: ج٧ ص٢٧٤، آخر حوادث سنة ٢٦٠ هـ

وقال ابن خلّكان: « أبو القاسم محمّد بن الحسن العسكري بن عليّ الهادي بن محمّد الجواد المذكور قبله، ثاني عشر الأئمّة الاثني عشر على اعتقاد الإمامية المعروف بالحجّة... كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين ». وفيات الأعيان: ج٤ ص١٧٦ / ٥٦٢.

وقال الذهبي: « وفيها (أي: في سنة ٢٥٦ هـ) ولد محمّد بن الحسن بن عليّ الهادي بن محمّد الجواد بن عليّ الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق العلوي الحسيني، أبو القاسم الذي

لماذا بايع الإمام علي عليه السلام بعد ستة أشهر

قلت: لماذا بايع الإمام علي عليه السلام أبا بكر بعد ستّة شهور؟

فقال: لم يتخلّف علي عليه السلام إلاّ أنّه كان يعتقد أنّ له حقّاً.

قلت: ألم يكن ذلك الحق هو حق الخلافة؟

قال: لا، بل كان يعتقد أنّ له رأياً.

قلت: فما معنى كل تلك الاحتجاجات والمناشدات التي صدرت من علي عليه السلام حول حق الخلافة؟

قال: لا دليل لها ولا أساس لها من الصحّة.

قلت: هل تبقى على رأيك في عدم وجود رواية صحيحة كتبت حول حق خلافة علي عليه السلام؟

قال: نعم.

تلقّبه الرافضة الخلف الحجّة، وتلقّبه بالمهدي، والمنتظر، وتلقبّه بصاحب الزمان، وهو خاتمة الاثني عشر ». العبر في خبر من غبر: ج٥ ص٣٧، واعترف بولادة الإمام الثاني عشر في ص٢٦ عند ذكر وفاة أبيه الحسن العسكري في سنة (٢٦٠) حيث قال: «هو والد المنتظر محمّد...».

وقال في تاريخ دول الإسلام: «وأمّا ابنه محمّد بن الحسن الذي يدعوه الرافضة القائم الخلف الحجّة فولد سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة ست وخمسين ». تاريخ دول الإسلام، حوادث ووفيات (٢٥١ ـ ٢٦٠ هـ): ١١٣ / ١٥٩

وقال في سير أعلام النبلاء: «المنتظر الشريف أبو القاسم محمّد بن الحسن العسكري ...» سير أعلام النبلاء: ج١٣ ص١١٩، الترجمة رقم (٦٠).

وقال خير الدين الزركلي: «محمد بن الحسن العسكري الخالص بن عليّ الهادي أبو القاسم، آخر الأئمّة الاثنى عشر عند الإمامية... ولد في سامراء ومات أبوه وله من العمر خمس سنين... وقيل في تاريخ مولده: ليلة نصف شعبان سنة ٢٥٥، وفي تاريخ غيبته، سنة ٢٦٥ هـ ». الأعلام: ج٦ ص٨٠

وبهذا يتبين أن مقولة كون الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري غير مولود لا أساس لها من الصحة.

فقلت: أحب أن أكتب عين عبارتكم بالضبط.

قال: اكتب: لا توجد رواية صحيحة تثبت أنّ عليّاً هو الخليفة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله.

قلت: لاتوجد لدينا فرصة الآن، وإلا لأخرجت لكم العشرات، بل المئات من الروايات الصحيحة في هذا المجال (في خلافة علي عليه السلام)، ولكنّي أقدّم لكم كتاب المراجعات هذا لشرف الدين، ففيه ما طلبتم.

وفيه: بعد ما نزلت الآية ﴿**وأَنْذِر عَشِيرَتَكَ الأَقرَبِينَ**﴾ جمع الرسول صلى الله عليه وآله أربعين من رؤساء قريش وقال: «**إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع**»(١).

فقد صرّح بصحّته جمع من العلماء كابن جرير الطبري فيما نقله المتقي في كنز العمال: ١٣ / ١٢٨ ر ٣٦٤٠٨، والهيثمي في مجمع الزوائد: ٨ / ٣٠٢، وأبي جعفرالإسكافي كما في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٣ / ٢٤٣، والحاكم في مستدرك الصحيحين: ٣ / ١٣٢ والذهبي في تلخيص المستدرك، ـ في حديث طويل ـ والشهاب الخفاجي في شرحه على الشفاء للقاضي عياض، نسيم الرياض: ٣ / ٣٥، وورود الرواية في كتاب المختارة للضياء المقدسي الذي التزم فيه بأن لا يروي في كتابه هذا إلاّ الروايات الصحيحة المعتبرة، كما صرّح بذلك جمع كعبد اللّه بن الصديق المغربي في ردّ اعتبار الجامع الصغير: ٤٢، ومحقّقي كنز العمال: ١ / ٩، وقال ابن حجر: «**ابن تيمية يصرّح بأنّ أحاديث المختارة أصحّ وأقوى من أحاديث المستدرك**» فتح الباري: ٧ / ٢١١.

---

(١) تاريخ الطبري: ج٢ ص٢٦٢، بتحقيق نخبة من العلماء، ط. مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

وعشرات من الروايات التي ذكرت في كتاب المراجعات التي تدلّ على إمامة وخلافة علي بن أبي طالب عليه السلام.

فقال: سأقرأ الكتاب.

تهمة تكفير المسلمين

فقال حينذاك: أنتم تقطعون بنجاسة غير الشيعي!

قلت: أين سمعت هذا المدعى وفي أي من الكتب قد رأيته؟

قال: الشيعة تقول الإمامة من أصول الدين، فكيف لمنكر أصول الدين أن يكون مسلماً.

قلت: ترى الشيعة أنّ أصول الدين هي: التوحيد والنبوة والمعاد. أمّا العدل والإمامة فهي من أصول المذهب، كما صرّح بذلك الإمام الخميني قدس سره بقوله: «**فالإمامة من أصول المذهب لا الدين**»[1]، هذا أولاً.

وثانياً: لم يفت أيّاً من العلماء من الشيعة لا قديماً ولاحديثاً بنجاسة أو كفر أهل السنة وخروجهم عن الإسلام.

قال: أريد أدلّة من علماء الشيعة في هذا الصدد.

قلت: من جميل ومحاسن الصدف يوجد عندي في حاسوبي المحمول أكثر من ألفي عنوان وكتاب لفقهاء الشيعة، ومن تلك الكتب: العروة الوثقى، وقد علّق على هذا الكتاب عشرات من فقهاء الشيعة، فلن تجد فيه تكفيراً لأهل السنة البتة.

أضف إلى ذلك إنّ الشيعة في إيران يتزوجون من أهل السنّة والسنّة

(١) كتاب الطهارة: ج٣ ص٣٢٣.

يتزوجون من الشيعة، وأعرف الكثير من الإخوة في إيران قد أعطوا بناتهم للسنّة وهكذا العكس، وكلامكم هذا، لا يدل إلاّ على عدم الاطلاع على الحقائق وبما يجري على أرض الواقع.

وفوق هذا كلّه ألم آكل في بيتكم من الطعام والقهوة و... الآن.

وقد تأثّر من كلامي هذا ولم يحر جواباً.

مشاركة الخلفاء في اغتيال النبيّ صلى الله عليه وآله على رأي ابن حزم

وفي هذه الأثناء قام أحد الطلبة قائلاً:

اسأل الدكتور أحمد الغامدي سؤالك الذي سألته البارحة للشيخ محمد بن جميل بن زينو، كي يجيب عليه بجوابه الكافي.

فقلت: أورد ابن حزم في كتابه المحلى: «**إنّ أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة وسعد بن وقّاص أرادوا قتل النبيّ صلى الله عليه وآله، وإلقاءه من العقبة في تبوك**».

ثمّ يستطرد ابن حزم قائلاً: «**بأنّ هذا من موضوعات وليد بن جُميع، وهو ضعيف وهالك**»[1] والحال أنّ أرباب الرجال من العامّة قد وثّقوه.

فقال: إنّ ابن حزم ليس بثقة ولا اعتبار بنقله.

قلت: إنّه يروي وينقل.

---

(١) كما صرّح بوثاقته العجلي. تاريخ الثقات: ٤٦٥ رقم ١٧٧٣. وقال ابن سعد: «كان ثقة وله أحاديث». الطبقات: ج٦ ص٣٥٤. وأورده ابن حبّان في الثقات. كتاب الثقات: ج٥ ص٤٩٢. وقد نقل الذهبي وابن أبي حاتم عن عبد اللّه بن أحمد بن حنبل، قال: «قال أبي: ليس به بأس». وعن يحيى بن معين، أنّه قال: «ثقة» وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وقال أبو زرعة: «لا بأس به» الجرح والتعديل: ج٩ ص٨ رقم ٣٤ وتهذيب الكمال: ج٣١ ص٣٥. وقال الذهبي: «وثّقه أبو نعيم». تاريخ الإسلام: ج٩ ص٦٦١.

فقال: على أيّة حال فلا عبرة بروايته.

قلت: لقد وثّقه أغلب علماء السنة ويعتبرون كلامه.

وهذا الذهبي إمام الجرح والتعديل عندكم قد وثّقه قائلاً: «**ابن حزم، الإمام الأوحد، البحر، ذو الفنون والمعارف... ورزق ذكاء مفرط، وذهناً سيّالاً وكتباً نفيسة كثيرة... فإنّه رأس في علوم الإسلام، متبحّر في النقل، عديم النظير...**»[(١)].

وشهد له بالصدق والأمانة والديانة والحشمة والسؤدد[(٢)].

وقال الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام: «**وكان أحد المجتهدين، ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلى لابن حزم**»، قال الذهبي بعد نقله هذا: «**لقد صدق الشيخ عز الدين...**»[(٣)].

وقريب من هذا عن السيوطي في طبقات الحفاظ[(٤)].

قال الزركلي: «**ابن حزم: عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمّة الإسلام، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم: (الحزميّة)**»[(٥)].

وبعد هذا لم يكن من جواب للدكتور أحمد الغامدي إلا أنه قال: هو ليس من أهل المذاهب الأربعة وهو ظاهريّ المذهب، ولا عبرة بكلامه.

إصرار الدكتور على التواصل

وفي هذه الأثناء قاربت الساعة الثالثة بعد منتصف الليل، وانتهى اللقاء، وأصرّ الدكتور على التواصل، وقال: **اكتب لي أسئلتك، وسأجيب عنها بالفاكس**

(١) سير أعلام النبلاء: ج١٨ ص١٨٤.
(٢) كما في كتاب العبر: ج٣ ص٢٣٩.
(٣) سير أعلام النبلاء: ج١٨ ص١٩٣.
(٤) طبقات الحفاظ: ٤٣٦.
(٥) الأعلام: ج٤ ص٢٥٤.

على عنوانكم.

وأخيراً ودعنا الدكتور بحرارة، وقال: **إن البيت بيتكم، وعاودوا إلينا عندما تنزلون مكة المكرمة.**

وبعد عودتي للفندق كتبت عدة أسئلة وأرسلتها بيد الأخ جابر ـ وهو أحد تلامذة الدكتور أحمد الغامدي ـ ليسلّمها إليه. وسنوافيك بنص رسالتي الموجهة إليه:

نص الرسالة

التي

تحمل أسئلة موجهة للدكتور أحمد بن سعد حمدان الغامدي

(مع تعديل طفيف في التركيب اللفظي والإملائي لبعض المفردات والعبارات)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الفاضل المحقّق الأستاذ سماحة الدكتور أحمد بن سعد حمدان

السلام عليكم

أقدّم شكري الوافر إلى سماحتكم كما أقدّم ثنائي العطر؛ لما شاهدت من أخلاقكم الحسنة وكرمكم الجميل.

ولقد استفدت من جنابكم كثيراً وأرجو أن يستمرّ هذا اللقاء ولا يكون هذا آخر العهد منكم لنا.

وفي الختام أحب أن أقدّم لسماحتكم بعض الأسئلة، راجياً أن أجد عندكم أجوبة مستدلّة ومبرهنة تقنع النفس بها.

فأسأل: ماذا يقول سماحة الأستاذ فيما رواه البخاري وغيره بأنّ عدة من الأصحاب يدخلون النار يوم القيامة، ويقول رسول اللّه صلى الله عليه وآله: «**يا ربّ أصحابي! أصحابي! فيقال: ما تدري ما أحدثوا بعدك فإنّهم ارتدّوا بعدك على أعقابهم؟!**».

ألم يكن في مضمون هذه الروايات مخالفة لوثاقة الأصحاب؟

وماذا تقول فيما ورد من سبّ الأصحاب بعضهم البعض الآخر؟ هل يوجب الفسق في السابّ أم لا؟

أو أن الاجتهاد والخطأ والوصول إلى أجر واحد، يختصّ بالأصحاب فقط أو نقول بأنه يعمّ غيرهم من الفقهاء وأصحاب الفتيا؟

وماذا تقول فيما جرى على بعض الأصحاب من الحدّ، فهل يكشف ذلك عن فسقهم أم لا؟

وماذا تقول فيمن أمر بقتل عثمان من الأصحاب أو اشترك في قتله؟ هل تحكم فيهم بأنّهم اجتهدوا وأخطأوا ولهم أجر واحد أم لا؟

ثم إنه قد ورد في الروايات المتعدّدة بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «**فاطمة بضعة منّي من آذاها فقد آذاني**» وورد أيضاً «**بأنّ فاطمة هجرت أو غضبت على أبي بكر ولم تكلّمه حتّى ماتت**».

وكما صرّحتم في كلامكم بأنّ فاطمة ماتت وهي غاضبة على أبي بكر؟

فهل هذا لا يتعارض مع ما دلّ على حرمة إيذاء الرسول صلى الله عليه وآله؟

ثم إنه قد ورد في الروايات الكثيرة بأنّ النبيّ قال عند موته: «**ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً**». ومنعه عمر وقال: «**إنّ النبيّ قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب اللّه**»، بحيث أذي رسول اللّه وقال: «**قوموا عنّي**».

فهل يكون عمر أعلم من النبيّ بمصالح الأمّة؟ وهل أن رسول اللّه لم يكن يعلم أن الكتاب لا يكفي للناس؟ ألا يعد هذا منافياً لقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾[1].

وسمعت من سماحتكم بأنّ قوله تعالى: ﴿**وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ**﴾[2] يدلّ على أنّ

(١) النجم: ٤.
(٢) النور: ٢٦.

عائشة أمّ المؤمنين، كانت طيّبة؛ لكون النبيّ من الطيّبين.

فماذا يقول سماحة الأستاذ في توجيه هذه الآية وما في قوله تعالى: ﴿**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ امْرَأَتَ نُوحٍ وامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلاَ النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ**﴾؟[1].

فهل النبيّ نوح لم يكن طيّباً وكذلك لوط؟

وقد أشرتم في مطاوي كلامكم بأنكم تعتقدون: أنّ تسعين بالمائة مما في الكافي مما هو منقول عن الصادق كذب.

فكيف يمكن التوفيق بين كلامكم هذا مع ما قاله الذهبي: «**فلو ردّ حديث هؤلاء (الرواة الشيعة) لذهب جملة من الآثار النبويّة وهذه مفسدة بيّنة**»[2].

فيا حبذا لو أوضحتم كلامكم هذا وأجبتم عنه بأدلّة مقنعة فنكون لكم من الشاكرين.

أبو مهدي محمد الحسيني القزويني

١٧ رمضان المبارك ١٤٢٣هـ

---

(١) التحريم: ١٠.

(٢) ميزان الاعتدال: ج١ ص٥٦؛ سير أعلام النبلاء: ج١ ص٥٩.

رسالة الدكتور أحمد بن سعد حمدان الغامدي

من

مكة المكرمة - عبر الفاكس - وجوابه عن الأسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث البخاري في دخول عدة من الأصحاب النار

يحتاج الجواب على ذلك إلى توطئة وهي تتعلق ببيان فضل الأصحاب:

أوّلا: قد ثبت بالأدلة القاطعة من القرآن الكريم والسنة النبوية فضل الأصحاب وتزكيتهم من ربّ العالمين ومن نبيّه سيّد المرسلين ﷺ ومن ذلك ما يلي:

أ- من القرآن الكريم

١- قال تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾[1].

أثنى عزّ وجلّ على جميع المهاجرين وجميع الأنصار بدون قيد؛ لأنّ (أل) للعموم فيما دخلت عليه، وجميع الذين اتّبعوهم بإحسان، فالمتّبعون قيّدهم بالإحسان، وهذا أصل، فلا يخرج أحد من المهاجرين والأنصار إلاّ بدليل قطعيّ، والآية في غاية الوضوح.

ثمّ أثنى عزّ وجلّ على الذين اتّبعوهم بإحسان، والذين اتبعوهم هم أهل

---

(١) التوبة: ١٠٠.

السنّة وليسوا الشيعة؛ لأنّ الشيعة ما بين مكفّر لهم وذامّ لهم ـ أعني الشيعة الإماميّة المتأخّرين بدون استثناء.

٢ـ وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّه وَالَّذينَ مَعَهُ أَشدَّاء عَلَى الْكُفَّار رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّه وَرِضْوَانًا سيمَاهُمْ في وُجُوههم مِّنْ أَثَر السُّجُود ذَلكَ مَثَلُهُمْ في التَّوْرَاة وَمَثَلُهُمْ في الإنجيل كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقه يُعْجبُ الزُّرَّاعَ لِيَغيظَ بهمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذينَ آمَنُوا وَعَملُوا الصَّالحَات منْهُم مَّغْفرَةً وَأَجْرًا عَظيمًا﴾[1].

ذكر عزّ وجلّ أنّه ربّاهم ورعاهم، كما يرعي النبتة التي تخرج من الأرض حتّى نضجت واكتملت وأنّ ذلك سيكون سبباً لغيظ الكفار فمن كرههم أو غاضهم لحقه الوعيد.

٣ـ وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ بِأَمْوَالهِمْ وَأَنفُسهِمْ في سَبيلِ اللَّه وَالَّذينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُوْلَـئكَ بَعْضُهُمْ أَوْليَاء بَعْض﴾. إلى أن قال تعالى: ﴿وَالَّذينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ في سَبيلِ اللَّه وَالَّذينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُولَـئكَ هُمُ الْمُؤْمنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفرَةٌ وَرزْقٌ كَريمٌ * وَالَّذينَ آمَنُواْ من بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُوْلَـئكَ منكُمْ...﴾[2].

حكم عزّ وجلّ للمهاجرين الذين جاهدوا في سبيله ولإخوانهم الأنصار بأنّهم مؤمنون حقّاً ووعدهم مغفرة ورزقاً كريماً.

أليس هذا ثناء من اللّه عزّ وجلّ على المهاجرين والأنصار، وتأكيد إيمانهم بما لا يدع مجالاً للشكّ فيهم؟ فمن شكّ فيهم فقد كذب اللّه عزّ

(١) الفتح: ٢٩.
(٢) الأنفال: ٧٢ ـ ٧٥.

وجلّ، ولعلّ اللّه سبحانه وتعالى عالم الغيب أراد أن يرد على كلّ من سيأتي بعد فيطعن فيهم.

٤ـ وقال تعالى: ﴿**لا يَسْتَوِي منكُم مَّنْ أَنفَقَ من قَبْلِ الْفَتْحِ وقَاتَلَ أُوْلَئكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذينَ أَنفَقُوا من بَعْدُ وقَاتَلُوا وكُلاًّ وعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى**﴾[١].

هذه الآية الكريمة تمدح الذين آمنوا من قبل الفتح، وأنفقوا في سبيل اللّه، وقاتلوا لإعلاء كلمة اللّه عزّ وجلّ، وأنّ من لحقهم بعد ذلك لا يدرك فضلهم، وهذه شهادة عظيمة من اللّه عزّ وجلّ.

٥ـ وقال تعالى: ﴿**لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذينَ أُخْرِجُوا من دِيارِهِمْ وأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّه ورِضْوَانًا ويَنصُرُونَ اللَّهَ ورَسُولَهُ أُوْلَئكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * والَّذينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ والإِيمَانَ من قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ولا يَجِدُونَ في صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا ويُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ ولَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ومَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِه فَأُوْلَئكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * والَّذينَ جَاؤُو من بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ولإِخْوَانِنَا الَّذينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ ولا تَجْعَلْ في قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ**﴾[٢].

أرأيت هذا التقسيم العجيب لطوائف المؤمنين..

مهاجرون.

أنصار.

متّبعون يحبّونهم ويدعون لهم ولا يكرهونهم.

أين مكان الإماميّة هنا ؟؟

---

(١) الحديد: ١٠.

(٢) الحشر: ٨ ـ ١٠.

وأين مكان أهل السنّة هنا ؟؟

هذه بعض الآيات التي تثني على جيل الصحابة الذين جاهدوا لرفع راية الإسلام، وما تراه في العالم الإسلامي من خير فهو بسببهم.

ثمّ جاءت أجيال أهل السنّة لتكمل السيرة، فنقلت الدين، وفتحت الأرض، وعلّمت الناس دينهم، فأين الأرض التي فتحها أهل التشيع؟

إنّ معتقد أهل التشيّع يلزم منه أنّ الدين لم يطبق؛ لأنّ الصحابة بعد موت النبيّ ﷺ خانوه ولم ينفذوا أمره، وجاء أئمّة أهل التشيّع بعد عليّ رضي الله عنه ولم يتمكّنوا من إبلاغ الدين؛ لأنّهم لم يمكّنوا، إذن الدين الحق لم يظهر، وإنّما عملت به الشيعة في الخفاء وهذا يخالف القرآن الكريم....

قال اللّه تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا منكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ من قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾[1].

أَلم يتحقّق هذه الوعد، فاستخلف اللّه عزّ وجلّ الأمّة الإسلاميّة ومكّن لهم الدين، وأمن الناس في عهود الحكومات الإسلاميّة؟!

ب ـ ومن السنة:

١ ـ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «**قال رسول اللّه ﷺ: لا تسبّوا أصحابي، فلو أنّ أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه**»[2].

---

(١) النور: ٥٥.

(٢) رواه البخاري: في ص٣٦٧٣؛ ومسلم: ح ٢٥٤١.

وهذا قاله ﷺ لخالد، عند ما سبّ عبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن من السابقين وخالد ممّن أسلم بعد.

٢ـ وعن عبد الرحمن بن عمر رضي اللّه عنهما، عن النبيّ ﷺ قال: «**خير الناس قرني، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم...**»[(١)].

وفضائل الصحابة بأسمائهم في الصحيحين وغيرها، كثيرة فراجعها إن شئت.

وأنت تعلم أنّ المحقّقين من أهل السنّة يتشبتون في الرواية ويدقّقون في الرواة، وخاصّة البخاري ومسلماً فلا يوردون إلاّ ما صحّ عندهم.

بعد هذه المقدّمة ننظر في الرواية التي وردت في الحديث السابق، هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة منهم عبد اللّه بن عباس، وأبو هريرة، وأنس، وأسماء بنت أبي بكر، وكلّها في صحيح البخاري، وله ألفاظ:

ففي رواية عبد اللّه بن عباس: «**أنّه سيجاء برجال من أمّتي...**».

وفي رواية لأبي هريرة: «**ألا ليذادن رجال عن حوضي...**».

وهنا عدة وقفات:

أوّلا: هذه الروايات رواها الصحابة أنفسهم رضي اللّه عنهم، وهذه لأمانتهم وصدق إيمانهم ولو كانوا قد ارتدّوا ما رووها.

ثانياً: المعنى: إمّا أنّه يراد به الصحابة أنفسهم جميعهم، وهذا مردود للآيات السابقة والأحاديث الصحيحة في فضلهم جميعاً وفي فضائل أفرادهم.

---

(١) البخاري: ح ٢٦٥٢؛ مسلم: ح٢٥٣٣.

وإمّا أن يراد به بعضهم وهذا يحتاج إلى دليل قطعيّ، وهذا غير موجود.

وإمّا أن يراد به بعض أفراد الأمّة وسمّاهم بأصحابه؛ لأنّ كلّ أمّته أصحابه؛ لمشاركته في دينه وفي الجنّة، أي يصاحبونه فيها فعندما يقدّم هؤلاء على حوضه، وعليهم علامة المسلمين بآثار الوضوء ويمنعون عن الحوض فيقول: أصحابي... وفي بعضها لا يقول أصحابي، وإنّما يقول: ألا هلمّ، وفي بعضها بالتصغير: أصيحابي، فالذي يظهر أنّ هذا هو المراد وهو الذي نعتقده.

حديث فاطمة: إنما فاطمة بضعة مني يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها

سبب هذا الحديث كما هو معروف، أنّ عليّاً رضي الله عنه أراد أن يتزوّج ابنة أبي جهل.

وهنا وقفات:

١ـ إنّ عليّاً رضي الله عنه هو الذي ورد فيه الحديث، فهل فعله هذا كان كفراً، حاشاه رضي الله عنه وإنّما أراد أمراً مباحاً في الشرع، وهو التعدّد في الزواج، ولم يكن يعلم أنّ لابنة رسول اللّه صلى الله عليه وآله خصوصيّة خاصّة فخطب عليها.

وفعله هذا بين أموراً ثلاث:

أ ـ أن يكون كفراً، وهذا لم يقل به أحد، ولم يرد أنّه أسلم من جديد.

ب ـ وإمّا أن يكون معصية فتاب منها فقبلت توبته فمحيت معصيته.

ج ـ أو يكون اجتهاداً خاطئاً، ومغفوراً له اجتهاده.

٢ـ هذا الفعل من علي رضي الله عنه، يدلّ أنّه غير معصوم.

٣ـ أنّ أبا بكر رضي الله عنه لم يفعل فعلاً مباحاً له أن يفعله، وأن لا يفعله وإنّما فعل فعلاً واجباً روى فيه حديثاً عن نبيّه ﷺ، وهو لشدّة حبّه لرسول اللّه ﷺ، وخوفه من ربّه ما كان ليعصيه، وقد سمعه يقول: «**لا نورّث ما تركناه صدقة**».

٤ـ هذا الحديث رواه أبو بكر وعمر بن الخطّاب وقد أشهد عليه عمر من حضره من الصحابة منهم عثمان وعلي والعباس وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقّاص، فأقرّوا به، كما في الصحيحين أخرجه البخاري في الفرائض/ باب قول النبيّ ﷺ: «**لا نورث وفي الجهاد والمغازي، ورواه مسلم في الجهاد/ باب حكم الفيء...**».

وقد سلّمها عمر لعلي والعباس ليلياها، فاختلفا.

٥ـ إنّ عليّاً رضي الله عنه بعد أن تولّى الخلافة لم يغيّر شيئاً ممّا كان في عهد الشيخين، فلم يقسّم ميراثاً ولم يعط الحسن والحسين شيئاً منه ممّا يدلّ على أنّه قد تحقّق عنده قول أبي بكر رضي الله عنه.

٦ـ وفاطمة رضي اللّه عنها طالبت بميراثها ظنّاً أنّها أن ترث كما يرث بقيّة الناس، فلمّا أخبرت بالحديث لا نظنّ بها رضي اللّه عنها أنّها استمرت على مطالبتها؛ لأنّها ما كانت لتخالف أباها عليه الصلاة والسلام ولو خالفت لكان اتّباع أمر أبيها وهو المشرع، أولى من اتّباع قولها.

٧ـ هب أنّ أبا بكر اجتهد فأخطأ وهذا فرض ممتنع، لوجود النصّ لكن هب ذلك ـ فليس أقلّ من فعل علي رضي الله عنه وما أجبتم عن علي رضي الله عنه كان الجواب به عن أبي بكر رضي الله عنه.

قال اللّه تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُوْلَئِكَ مُبَرَّؤُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾.

وهنا عدة وقفات منها:

١ـ الآية نزلت لتبرئة عائشة رضي اللّه عنها ممّا رميت به وأخبر تعالى أنّ الخبيثات للخبيثين و.....الخ، ليدلّ على أنّه عزّ وجلّ ما كان ليدع امرأة خبيثة زوجة لرسول اللّه أطيب الطيبين.

والمراد هنا بالخبيث هو: (الزنا) أمّا زوجتا نوح ولوط عليهما السلام فقد كانتا كافرتين والزواج من الكافرة في شريعتهم جائز، أمّا في شريعتنا فلا يجوز إلاّ من الكتابيّة المحصنة (أي غير زانية).

وأمّا الزواج من الزانية فلا يجوز في شريعتنا ولو كانت مسلمة؛ لما يؤدّي إليه من مفاسد واختلاط الأنساب ونحو ذلك، كما قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ لا يَنكِحُهَا إِلاَّ زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾.

فالفرق إذن واضح.

٢ـ الآية برأت عائشة رضي اللّه عنها ووعدتها بمغفرة ورزق كريم، فدلّ هذا على أنّها تموت على الإيمان؛ لأنّ حكم اللّه عزّ وجلّ لا يتغيّر.

حديثا ابن عباس رضي الله عنهما

وهذا فيه عدّة أمور منها:

١ـ إرادة النبيّ ﷺ أن يكتب كتاباً لئلا يختلف الصحابة رضي اللّه عنهم. ولم يذكر القضيّة التي أراد ﷺ أن يكتبها، ولو كانت أمراً واجباً من واجبات

الدين لما ترك كتابتها للغطهم، بل يخرجهم ويستدعي من يكتب خاصّة وقد عاش بعد ذلك أربعة أيّام؛ لأنّ هذا كان يوم الخميس كما في لفظ آخر للبخاري (**يوم الخميس وما يوم الخميس**) ح ٤٤٣١، وتوفّي يوم الاثنين.

٢ـ إنّ الموجودين اختلفوا وليس هذا خاصّة بعمر رضي الله عنه.

٣ـ إنّ عمر رضي الله عنه قد شهد له النبيّ ﷺ: «**إنّه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدّثون وإنّه إن كان في أمّتي هذه منهم فإنّه عمر بن الخطّاب**»[(١)].

وقوله: «**والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان قط سالكاً فجّاً إلاّ سلك فجّاً غير فجّك**»[(٢)] رواه البخاري: ح ٣٢٩٤، ومسلم: ح ٢٣٩٦.

وروى البخاري ومسلم من فضائله ستّة عشر حديثاً في أصحّ الكتب ومنها عن محمّد بن الحنفية رضي الله عنه قال: «**قلت لأبي: أيّ الناس خير بعد رسول اللّه ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلت: ثمّ من؟ قال: ثمّ عمر، وخشيت أن يقول: عثمان، قلت: ثمّ أنت قال: ما أنا إلاّ رجل من المسلمين**»[(٣)]. البخاري: ح ٣٦٧١.

وروى ابن عباس، رضي الله عنه قال: «**وضع عمر على سريره فتكنفه الناس يدعون ويصلّون قبل أن يرفع وأنا فيهم، فلم يرعني إلاّ رجل أخذ منكبي فإذا عليّ بن أبي طالب فترحّم على عمر وقال: ما خلفت أحداً أحبّ إليّ أن ألقى اللّه بمثل عمله منك، وأيم اللّه، إن كنت لأظنّ أن يجعلك اللّه مع صاحبيك وحسبت أنّي كنت كثيراً أسمع النبيّ ﷺ يقول: ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا**

(١) صحيح البخاري: ج٤ ص١٤٩، كتاب بدء الخلق، باب بعد باب حديث الغار.
(٢) صحيح البخاري: ج٤ ص٩٦، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده.
(٣) صحيح البخاري: ج٤ ص١٩٥، كتاب بدء الخلق، باب مناقب المهاجرين.

وأبو بكر وعمر»[1]. [رواه البخاري: ح ٣٦٨٥، ومسلم: ح٢٣٨٩].

هذه بعض شهادات الصحابة من آل بيت رسول اللّه ﷺ.

٤ـ أنّ النبيّ ﷺ كان يأخذ أحياناً بقول عمر وينزل القرآن بموافقته رضي الله عنه، كما في اتخاذ مقام إبراهيم مصلّى، والحجاب، وغيرهما.

فلعلّه هنا مال النبيّ ﷺ إلى قوله رضي الله عنه. ولعلّ عمر رضي الله عنه قال ذلك لمّا رأى ما به من الوجع فكان رأفة به ﷺ أو نحو ذلك، ولا يتصوّر أنّه أراد إيذاءه ﷺ، وهو ممّن شهد له القرآن؛ لأنّه من المهاجرين ومن السابقين الأوّلين وفضائله في السنّة كما تقدم.

هذه هي أهم ما سألت عنه..

وأما البقيّة فهي قضايا اجتهادية.

نظرات في اتجاهات أهل السنة والشيعة ومناهجهم

المتأمّل للعقيدتين يستنتج ما يلي:

١ـ إنّ أهل السنّة يفهم من عقيدتهم أنّ النبيّ ﷺ بعث إلى الناس عامّة وأنّه يجب أن ينقل أتباعه سنّته إلى من لم يعرفها.

والشيعة يفهم من عقيدتهم أنّ النبيّ ﷺ بعث إلى عليّ رضي الله عنه، وأنّ اللّه عزّ وجلّ قد أمر وأعاد في الوصيّة لعلي وأنّ الأمر بالإبلاغ أي إبلاغ الوصيّة، فلا يجوز أخذ العلم إلاّ منه رضي الله عنه، إذن كلّ الدين المبلّغ من غيره ليس ديناً.

٢ـ إنّ أهل السنّة يفهم من عقيدتهم أنّ فهم الدين ممكن لكلّ إنسان، وأنّ بإمكان الإنسان أن يكون عالماً ويتحمّل الأداء.

---

(١) صحيح البخاري: ج٤ ص١٩٩، باب مناقب المهاجرين.

وأمّا أهل الشيعة فتشترط وجود معصوم يرجع إليه، وهذا يعني أنّه لابدّ أن يكون في كلّ بقعة معصوم، ليرجع إليه، إذ كيف يستطيع من بالمشرق أو بالمغرب أن يعمل فيما يجد من مسائل؟!

فإذا جاز له الاجتهاد فما الحاجة للمعصوم؟

٣ـ إنّ أهل السنّة يعظمون الصحابة الذين هم نقلة الدين والمجاهدون في سبيله الذين فتحوا الأرض شرقاً وغرباً وحفظوا القرآن والسنّة وبلغوها للعالم.

وأهل التشيّع فهم يطعنون في الصحابة ويلتمسون أخطاءهم ويتجاهلون فضلهم وبلاءهم ويقيّدون عمومات القرآن، ويقيّدونها بناءً على ما رسخ في أذهانهم من معتقدات.

٤ـ يظهر من معتقدات أهل السنّة أنّ الدين قد ظهر وعمل به الناس وفتحت عليه البلدان. وأمّا أهل التشيّع فإنّ الدين لم يظهر ولم يعمل به.

٥ـ إنّ أهل السنّة يفهم من معتقدهم أنّهم يجلّون عليّاً رضي الله عنه ويعتقدون أنّه كان شجاعاً في ذات اللّه عزّ وجلّ، ولا يمكن أن يكون وصيّاً ويسكت طيلة حياته بعد موت النبيّ صلى الله عليه وسلم وهي قرابة خمس وعشرين سنة.

ولو تكلّم في شيء من ذلك لرواه رواة أهل السنّة كما رأينا طرفاً من رواياتهم فهم يروون كلّما رأوه أو سمعوه وقد ترد روايات لكنّها لا تصحّ، ونحن لا ننكر أنّ كتب أهل السنّة قد وردت فيها روايات؛ ربما لأنّ الرواية كما هو معروف قد تعرّضت لكثير من الكذب.

وأمّا أهل التشيّع فإنّهم زعموا أنّهم يجلون عليّاً رضي الله عنه، وزعموا أنّه لم

يظهر أنّه وصي رسول اللّه ﷺ خوفاً على نفسه، وهذا من أقبح التصورّات وإن كانوا قد أوردوا أخباراً لا يخفى عدم صحّتها على المحقّقين.

٦ـ إنّ أهل السنّة يعتقدون أنّ الإمامة أمر اصطلاحي شوريّ، للأمّة أن تختار من تراه أهلا لذلك، ليحكمها بالقرآن والسنّة ولا حرج في الاختلاف في مجالات الفهم.

وأمّا أهل التشيّع فإنّه يفهم من عقيدتهم أنّه يجب على اللّه أن ينصب إماماً وأنّ هذا الإمام هو علي رضي الله عنه مع أنّه لم يرد في القرآن، ولا في السنّة أيّ لفظ في ذكر الإمامة أو الوصاية وإنّما هي عمومات قابلة للتأويل على أوجه.

وقضيّة الإمامة قضيّة كبيرة فلو كانت مطلباً دينيّاً محدّداً لنزلت آيات بلفظها ولجاءت أحاديث بلفظها، سواء عمل الناس بها أو لم يعملوا، ثمّ لأبقى اللّه عزّ وجلّ نسل الأئمّة إلى قيام الساعة.

فإنّ اللّه عزّ وجلّ قد صرّح بأقلّ من ذلك في قضيّة زيد وزوجته وتردّد النبيّ ﷺ في مصارحة زيد بذلك.

فأيّ القضيتين أهمّ يا ترى؟!

٧ـ والذي عمله الشيعة بعد انقطاع النسل هو الذي عمله أهل السنّة بعد موت النبيّ ﷺ، مع أنّ أهل التشيّع حاولوا المغالطة فبقوا مدّة بدون تجمّع، ثمّ ابتدعوا (ولاية الفقيه) التي قالوا بها بعد موت النبيّ ﷺ؟! وأنهوا معاناتهم إلى اليوم؟!

٨ـ يعترف أهل السنّة بأنّه قد حدث كذب على رسول اللّه ﷺ من بعض

الرواة من بعد الصحابة رضي اللّه عنهم؛ لأنّ الصحابة كلّهم عدول ولم يجرب عليهم تعمد الكذب، وعدم اعتقاد عدالتهم هدم للدين.

وأمّا أهل التشيّع فلا يرون ذلك؛ بل يصفون كثيراً من الصحابة بالكذب وهذا يشككّ في كامل الدين إذ لا دين حقّ يمكن أن نتعبد اللّه به من رواة كفرة كذّابين.

وهذا هو الذي شككّ في مقاصد الشيعة إذ موقفهم من الصحابة يهدم كامل الدين، ويطعن في ربّ العالمين وفي نبيّه سيّد المرسلين.

٩ـ يعترف أهل السنّة بأنّ أحاديث كثيرة وآثاراً كثيرة قد ظهر لهم بطلانها أدخلها قوم أرادوا هدم الدين أو جهلة لينصروا الدين وقد كشفها أهل العلم.

وإذا كان قد وضع في كتب السنّة ألف حديث مثلاً، فقد وضع في كتب التشيّع إثنا عشر ألفاً؛ لأنّ أكثر الوضع على المعصوم عند أهل السنّة ولا معصوم إلاّ رسول اللّه ﷺ، وأمّا أهل التشيّع فعندهما إثنا عشر معصوماً؛ فكم يا ترى سيكون عدد الموضوعات؟ والمطلّع على كتب الطائفتين يتضّح له صدق ذلك.

١٠ـ إنّ أهل السنّة يفهم من عقيدتهم أنّهم لا يقولون بعصمة أحد بعد رسول اللّه ﷺ ولا أبي بكر وعمر، وإن كانوا يرون أنّ اجتهادهم إذا لم يخالف نصّاً فإنّه مشروع.

وأمّا أهل التشيّع فإنّهم يقولون بعصمة أئمّتهم وإذا رأوا أحدهم يخالف قواعد معتقدهم زعموا أن ذلك: (تقيّة) يا لها من جرأة!!

والحسن يتخلّى عن الإمامة، وهو معصوم ويتخلّى عن ركن من أركان الإيمان، حفاظاً على حياته كما زعموا.

أيليق بإنسان من بيت النبوّة يعتقد أنّه وصيّ من اللّه عزّ وجلّ وهي مرتبة نبويّة لو صحّت ثمّ يتنازل حفاظاً على حياته ونحن نرى التاريخ مملوءاً بمن ثبت على دينه حتّى قتل في سبيل اللّه، وهم ليس بأنبياء ولا بأوصياء معصومين!!

فهذا الخميني ثبت على عقيدته وأوذي وأخرج ثمّ رجع منتصراً، إذن الخميني خير من وصي رسول اللّه ﷺ.

١١ـ منهج أهل السنّة في قبول الروايات منهج حازم، فإنّهم قد دوّنوا تراجم جميع الرواة وحكموا عليهم من خلال مرويّاتهم فما قبله ميزان الجرح والتعديل قبلوه، وما خالفه ردّوه، وهذه قاعدة من خالفها أعادوه إليها.

ولا يوجد لدى أهل التشييع مثل ذلك. وبإمكانك أن تأخذ عدداً من أوّل أيّ كتاب من كتب التراجم لدى أهل السنّة وعدداً مماثلاً من كتب التراجم عند الشيعة وقارن بين المعلومات المدوّنة عندهما...

وأنت (محدّث) وابحث: (متجرّداً).

وفيما يلي مقارنة:

أ ـ تهذيب الكمال عند أهل السنّة.

أحمد بن إبراهيم الموصلي... كنيته.. بلده، أسماء شيوخه أورد أكثر من عشرين راوياً، أسماء تلاميذه كذلك، ثمّ درجته وهكذا كل راو تقريباً إلاّ النادر.

ب ـ أما في كتاب مجمع الرجال عند الشيعة.

أوّل راوي فيه:

آدم بن إسحاق بن آدم له كتاب أخبرنا به عدّة من أصحابنا عن... فلا شيوخ ولا تلاميذ ولا درجة.

والثاني: (آدم بن إسحاق) كذلك، وفيه أنّه ثقة، ولم يذكر شيوخه.

وفي الحقيقة من يطلع على المنهجين بعين الإنصاف يرى البون شاسعاً والله الموفّق

نصوص من كتب الخميني:

١ـ لو كانت مسألة الإمامة قد تمّ تثبيتها في القرآن فإنّ أولئك الذين لا يعنون بالإسلام والقرآن لا لأغراض الدنيا والرئاسة كانوا يتّخذون من القرآن وسيلة لتنفيذ أغراضهم المشوّهة ويحذفون تلك الآيات من صفحاته ويسقطون القرآن من أنظار العالمين إلى الأبد.../١٣١.

٢ـ وواضح أنّ النبيّ ﷺ لو كان بلّغ بأمر الإمامة طبقاً لما أمر به الله وبذل المساعي في هذا المجال لما تثبت في البلدان الإسلامية كلّ هذه الاختلاف...[١].

٣ـ لقد جاء الأنبياء جميعاً من أجل إرساء قواعد العدالة في العالم لكنّهم لم ينجحوا حتّى النبيّ محمّد خاتم الأنبياء الذي جاء لإصلاح البشريّة وتنفيذ العدالة وتربية البشر لم ينجح في ذلك[٢].

---

(١) كشف الأسرار: ص١٥٥.

(٢) نهج خميني: ص٤٦.

٤ـ إنّ النبيّ أحجم عن التطرق إلى الإمامة في القرآن لخشيته أن يصاب القرآن من بعده بالتحريف أو أن تشتدّ الخلافات بين المسلمين فيؤثر ذلك على الإسلام[١].

أرأيت يا أخ محمّد، كيف تنتهي العقيدة الشيعيّة. اتّهام الصحابة بإخفاء آيات. وهل يستطيع بشر أن يخفي شيئاً من كتاب تعهّد الخالق عزّ وجلّ بحفظه أ ليس هذا طعناً في الخالق؟! ثمّ أرأيت أنّه انتقل من اتّهام الصحابة إلى اتّهام سيّد البشر ﷺ بأنّه لم يبلغ كما أمره به ربّه... وهل يبقى بعد هذا إيمان برسول اللّه ﷺ الذي يزعم الخميني أنّه لم ينفذ أمر خالقه. ثمّ أرأيت الحكم: (برسوب) محمّد ﷺ وجميع الأنبياء في ميزان الخميني؟

هذه ثمرات العقائد الباطلة يحدّد أصحابها مقصداً معيّناً هم يحاكمون الخالق عزّ وجلّ والرسول ﷺ. ولو تتبّعت كلام الخميني لما وجدته يعظّم اللّه عزّ وجلّ فهو يذكره سبحانه بدون تعظيم (اللّه)... ولا يعظّم رسوله ﷺ: (محمّد) كما هو مبيّن في هذه النصوص. اللّهمّ إنّي أستغفرك يا ربّ من هذه النصوص. واعتذر إلى رسولك ﷺ عظيم الدنيا وسيّد البشر وخليل الرحمن من نقل هذه النصوص وأعتذر إلى سادات المؤمنين الخلفاء الراشدين من كتابة هذه النصوص.

واللّه الهادي إلى سواء السبيل

---

(١) كشف الأسرار: ص١٤٩.

نص الرسالة
التي أرسلتها إلى الدكتور أحمد بن سعد حمدان والتي ضمنتها ردوداً لشبهاته التي أثارها في رسالته السابقة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي في الله الدكتور أحمد بن سعد حمدان الغامدي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أشكرك على ما كتبت وأرسلت إليّ (عبر الفاكس) من جواب على أسئلتي بخصوص الصحابة وغير ذلك[1] وأعتذر عن تأخير الإجابة؛ لكثرة انشغالي بالتدريس والتحقيق بحيث لا يبقى لي في كلّ أسبوع إلاّ القليل جداً من ساعات الفراغ، وقد صرفت ذلك القليل أيضاً بمراجعة رسالتك الممتعة والتدقيق فيها.

ولمّا أحسستُ برغبتك في تحليل ما كتبتَ، فآثرت أن أستجيب لرغبتك، مستخيراً الله تعالى في ذلك، ولكنّ القيام بتحليل جميع ما في رسالتك الكريمة يحتاج إلى كتاب مستقلّ، لذا سوف نركِّز على بعض ما جاء فيها وما يعدّ من أهمّ المسائل.

ولكن أودّ ـ قبل أن أبيّن لكم بعض ملاحظاتي ـ أن ألفت نظركم إلى بعض النكات الهامّة التي توضح جليّة الحال.

---

(١) وقد حذف بعض العبارات بعد ما تبيّن الخلاف.

أولا: الإنصاف في الكلام حين يتكلم عن الخلاف

١ـ قلت لكم حين زيارتي لشخصكم النبيل وفي بيتكم الكريم: بأنّي أدرّس طلاّب العلوم الدينيّة في الحوزة العلميّة والجامعة زهاء عشرين سنة، وكثيراً ما يكون طلاّبي في الجامعة من غير الإيرانيين، وقد يصادف في بعض الفصول الدراسيّة أن يكون كلّ طلاّبي من إخواننا أهل السنّة، وكثيراً ما تطرح في قاعة التدريس مسائل ترتبط بالخلاف الواقع بين السنّة والشيعة، والشبهات المطروحة بينهما، فيرغب كلٌّ من طلاّب الطائفتين أن يستمع لما يقتنع به.

٢ـ ولمّا كان أساس تدريسي يدور حول علوم الرجال والحديث والفرق الإسلاميّة، فقد جمعت كلّ ما يتعلّق به من كتب الشيعة والسنّة، بحيث يبلغ عدد ما في مكتبتي الخاصّة زهاء ثمانية آلاف كتاب، وما يقارب ثلاثة آلاف منها يختصّ بكتب أهل السنّة من الفقه والأصول والرجال والكلام وغيرها.

وممّا يؤسف له جدّاً أنّنا لم نجد في المكتبات الخاصّة أو العامّة لإخواننا السنّة شيئاً يعبأ به من كتب الإماميّة. والغريب أنّ بعضهم يتقوّل على الإماميّة وينقل عنهم ما لا أثر له في كتبهم، كما قلت ذلك في لقائي مع سماحة الشيخ جميل بن محمد بن زينو حين قرأ عليّ بعض مما في كتاب «للّه ثمّ للتاريخ»: بأنّ مؤلّف الكتاب قد نقل روايات كثيرة عن كتاب «من لا يحضره الفقيه» في بعض الصفحات، مع أنها لا توجد لا في هذا الكتاب ولا في غيره من الكتب الحديثيّة للشيعة.

٣ـ كثيراً مّا اتّفق لي بعد أن سألت بعض علماء أهل السنّة في إيران وخارجها عن بعض الشبهات العقائديّة وغيرها - مع الأسف الشديد- أني

كنت أواجه بدل الجواب الصحيح المقنع، بالافتراء والتّهم والسباب[1]، مع العلم بأنّ هذا منهج من لا دليل له، ولعلّكم أوّل من شاهدته في حياتي مترفعاً عن ذلك الأسلوب القبيح.

٤ـ وقد ذكرت في كتابي الذي بعثته إليكم بأنّي ألتمس أجوبة مستدلّة تقنع النفس بها، ولمّا أجلت النظر فيما بعثته لي، لم أعثر فيه على ضالّتي المنشودة؛ وذلك إنّ الاستدلال على موضوع خاصّ بالكتاب والسنّة إنّما يتمّ فيما إذا تم سرد الآيات والروايات المتعلّقة به قاطبةً، لا أن نتتقي ما يفيدنا في البحث ونغضّ الطرف عمّا يضرّنا؛ لأنّ فيه مجانفة لروح التحقيق العلمي.

وهكذا يلزم للمحقق فيما إذا كان ينقل كلاماً عن رجل أو فرقة، أن يذكر مصدر كلامه؛ حتى يمكن للآخرين ملاحظة المصدر ثمّ القضاء والتمييز بين ما هو الحق عمّا هو الباطل.

والمشهود في كتابكم في قضيّة الصحابة والسيّدة عائشة هو ذكر الآيات والروايات التي تدلّ على المدح مع التأويل والتفسير بما يخالف السياق كما سنشير إليه، من دون ذكر ما ورد في الذمّ، ليتمكن المخاطب من المقارنة بينهما فيحكم بينهما ليصل إلى النتائج المفيدة.

---

(١) كما وقع ذلك في ليلة من ليالي شهر رجب سنة ١٤٢٤ بعد صلاة العشاء، في بيت اللّه الحرام حين التقيت مع الشيخ صالح فوزان الفوزان ـ الذي يعدّ من كبار العلماء ومن أعضاء لجنة الإفتاء ـ وقلت له: إنّي أريد أن أتشرّف بخدمتكم وأسأل جنابكم بعض ما يرتبط بالخلاف بين السنّة والشيعة، حتّى أستفيد من كلامكم. قال لي: «أنت شيعي أم سنّي؟ قلت: أنا مسلم وشيعيّ، قال: إذا تبت عن معتقد الشيعة فسوف ألتقي بك، قلت: لو كان عندك دليل على بطلان مذهب الشيعة أتّبعك وإلاّ فلا! قال: ليس عندي دليل، ليس عندي دليل، ثمّ ذهب بسرعة».

أيّها الأخ العزيز! قد ذكرتم في رسالتكم هذه تحت عنوان: «**نظرات في اتجاهات أهل السنة والشيعة ومناهجهم**» بعض ما يرتبط بعقائد الإمامية من دون ذكر قائله أو مأخذه، كقولكم «**والشيعة يفهم من عقيدتهم كذا وكذا**»[١].

إنّي أؤكّد لكم بأنّي لم أسمع إلى الآن هذه المطالب من أحد من علماء الشيعة، وما قرأتها في كتاب من الكتب المعتبرة عندهم. وأقول لكم بحقّ، لو طرحت مثل هذه الكلمات في الحوزات العلميّة أو في الجامعة، فلا يقبلها أحد من الطلابّ؛ إلاّ مع الدليل، وإلاّ سيتّهمونه بالكذب والافتراء، ولا يجيزون له أن يحضر الدرس لا في الحوزة العلميّة ولا في الجامعة.

إنّ من يتصف بالأمانة ـ كما وجدت جنابك على هذا ـ لابد أن يذكر من هو قائل هذا القول من الشيعة، فهل المراد مما يسمّونهم الشيعة الغلاة كالخطابيّة والغرابيّة والعلباويّة والمخمسّة والبزيعيّة وأشباههم من الفرق الهالكة المنقرضة، هم الشيعة الإماميّة؟ ألا يعد هذا من الظلم الفاحش؟ فالشيعة الإمامية كما هو معروف عنهم لا يعدّون هؤلاء من الفرق الإسلاميّة، فضلاً عن عدّهم من الشيعة الإمامية.

وقد حكم فقهاء الإماميّة، في كتبهم الفقهيّة بضلالة الغلاة[٢] وأفتوا بأنّهم خارجون عن الإسلام وإن انتحلوه[٣]. وفي جواهر الكلام[١]: لا كلام في

---

(١) نذكر بعض الملاحظات في آخر الرسالة.

(٢) المسائل السرويّة، الشيخ المفيد المتوفى ٤١٣: ص٣٧، والرسائل، السيّد المرتضى المتوفى ٤٣٦: ج١ص١٥٧.

(٣) المعتبر، المحقّق الحلي (المتوفّى ٦٧٦): ج١ ص٩٨، منتهى المطلب (ط.ق)، العلاّمة الحلّي (المتوفّى ٧٢٦): ج١ ص٢٦. (ط.ج): ج١ ص١٥٢، إيضاح الفوائد، فخر المحققين (المتوفّى ٧٧١): ج١ ص٢٦، الدروس للشهيد الأوّل (المتوفّى ٧٨٦): ج٢ ص٢٧٢، روض الجنان، الشهيد

نجاستهم وكفرهم ثمّ نقل عن عدّة من الفقهاء، الإجماع على ذلك[٢].
وحكموا بنجاستهم[٣] ونجاسة ذبيحتهم[٤] ونجاسة سؤرهم[٥] وعدم جواز تغسيل موتاهم والصلاة عليهم[٦] وعدم جواز التزوّج بهم[٧]. وأنّهم لا يرثون المسلمين[٨].

وقالوا أيضاً بعدم جواز الرواية عنهم؛ بل سقوط رواية من روى عنهم[٩]، وعدم اعتبار توثيقهم[١٠].

يا أخي الكريم، بعد هذا، هل من الإنصاف حمل عقائد بعض الفرق الباطلة البائدة على مطلق الشيعة؟ بحيث يتوهّم الجاهل بأنّه مذهب الجميع؟

الثاني (المتوفّى ٩٦٦): ١٥٧، كشف اللثام (ط.ق)، الفاضل الهندي (المتوفّى ١١٣٧): ج٢ ص١٩، الحدائق الناضرة، المحقق البحراني (المتوفّى ١١٨٦): ج٥ ص١٧٦، رياض المسائل (ط.ج)، الطباطبائي (المتوفّى ١٢٣١): ج٩ ص٣٢١.

(١) يعدّ من الكتب الفقهيّة المعتبرة عند الإمامية، بحيث تدور المباحث الفقهيّة في الحوزات العلميّة للشيعة على رحى هذا الكتاب.

(٢) جواهر الكلام: ج٦ ص٥١.

(٣) شرائع الإسلام، المحقق الحلّي: ج١ ص١٢، العروة الوثقى (ط.ق)، السيّد اليزدي: ج١ ص٦٨ (ط.ج) مع تعاليق عدّة من الفقهاء المعاصرين: ج١ ص١٤٥.. قائلا: (٢ مسألة): لا إشكال في نجاسة الغلاة والخوارج والنواصب.

(٤) قواعد الأحكام، العلامة الحلّي: ج٣ ص٣١٨، إيضاح الفوائد: ج٤ ص١٢٧.

(٥) منتهى المطلب (ط.ق)، العلامة الحلي: ج١ ص٢٥، روض الجنان، الشهيد الثاني: ص١٥٧.

(٦) البيان، الشهيد الأوّل: ٢٤، و٢٨؛ مستند الشيعة، المحقق النراقي: ج٦ ص٢٧٠.

(٧) كشف اللثام (ط.ق)، الفاضل الهندي: ج٢ ص١٩، (ط.ج): ج٧ ص٨٤.

(٨) جواهر الكلام، الشيخ الجواهري: ج٣٩ ص٣٢.

(٩) مدارك الأحكام، السيّد محمد العاملي: ج٥ ص٣٨٢. رجال النجاشي: ص٥٩٤.

(١٠) ذخيرة المعاد: ج٢ ص٢١٧. فيه: والنصر من الغلاة فلا اعتماد على توثيقه.

وهل يجيز لنا الشرع، أن نرمي الصالح بحجر الطالح، ونأخذ البريء بذنب المسيء؟

وأقسم باللّه أنّ ما رأيت في سماحتكم من الإنصاف والكمال قد جعلني أقول بكلّ ثقة بأنّكم لو أخذتم رأي الإماميّة من كتبهم المدونّة طيلة أربعة عشر قرناً، لكان رأيكم فيهم غير هذا الذي قرأته في أجوبتكم.

فأرجو من جنابكم أن تأخذ في الفقه، كتاب جواهر الكلام، للشيخ محمد النجفي أو منتهى المطلب للعلامة الحلّي، من الإماميّة، وتأخذ كتاب المغني لابن قدامة أو المبسوط للسرخسي أو مواهب الجليل للرعيني أو تلخيص الحبير لابن حجر وفتح العزيز للرافعي، من أهل السنّة، وتقارن بين المجموعتين ثمّ تقضي بما هو الصحيح عندكم.

وهكذا تأخذ كتاب معجم رجال الحديث، من رجال الشيعة، وتهذيب الكمال أو سير أعلام النبلاء، من أهل السنّة، ثمّ تقارن بينهما. وكتابيّ المحاضرات ومصباح الأصول للسيّد الخوئي، في أصول الفقه للشيعة، وكتاب الأحكام للآمدي أو المحصول للرازي أو المستصفى للغزالي أو الفصول للجصّاص، من أصول الفقه لأهل السنّة، ثمّ تقارن بينهما.

فلا يصحّ الاعتماد في نقل بعض الدواهي ونسبتها إلى الشيعة؛ استناداً إلى من تقدّم من مخالفيهم، من دون الرجوع في معرفة أقوال الإماميّة إلى علمائهم وأخذ مذهبهم في الأصول والفروع من مؤلّفاتهم.

ومن الغرائب أنّ أحمد أمين المصري كتب في كتابه فجر الإسلام «**إنّ التشيّع كان مأوى يلجأ إليه كلّ من أراد هدم الإسلام**»[1] وبعد انتشار كتابه، سافر

(١) فجر الإسلام: ص٣٣.

إلى بغداد والنجف، فاعترض عليه أحد علماء الشيعة وعاتبه على تلك الهفوات، وكان أقصى ما عنده من الاعتذار هو عدم الاطّلاع وقلّة المصادر؟![1].

وهذا ابن حزم الظاهري يقول: «**ومن الإماميّة من يجيز نكاح تسع نسوة**»[2] فإذا يقرأ الطالب هذا عن ابن حزم ثمّ يرجع إلى كتب الإمامية الفقهيّة فإنه يجد إجماعهم قاطبة نصّاً وفتوى على حرمة الزواج فوق الأربعة، وأنّ ذلك الحكم من ضروريّات مذهبهم، فيقرأ الفاتحة على ورع ابن حزم.

بل لمن يحقق ويبحث يجد الأمر بالعكس من ذلك، حيث ذهب جماعة من أئمّة أهل السنة إلى جواز التزوّج بالتسع، مستدلّين بالآية الكريمة، فقد قال فخر الدين الزيلعي الحنفي ما نصّه: «**وقال القاسم ابن إبراهيم: يجوز التزوّج بالتسع، لأنّ اللّه تعالى أباح نكاح ثنتين بقوله (مثنى)، ثمّ عطف عليه (ثلاث ورباع) بالواو وهي للجمع، فيكون المجموع تسعاً، ومثله عن النخعي وابن أبي ليلى**»[3].

وقال العيني: «**وقال القاسم بن إبراهيم: يجوز التزوّج بالتسع، ومثله عن النخعي وابن أبي ليلى؛ لأنّ الواو للجمع**»[4].

ومنهم من قال بجواز التزوّج بأيّ عدد شاء، بل ذهب جماعة منهم إلى جواز التزوّج بأيّ عدد أريد، فقد قال نظام الدين الأعرج المفسّر النيسابوري في تفسير الآية المذكورة: «**ذهب جماعة إلى أنّه يجوز التزوّج بأيّ**

(١) أصل الشيعة وأصولها، الشيخ كاشف الغطاء: ص١٤٠.
(٢) الفصل في الأهواء: ج٤ ص١٨٢.
(٣) تبيين الحقائق: ج٢ ص١١٢.
(٤) رمز الحقائق: ج١ ص١٤٣، فليراجع: نفحات الأزهار: ج٤ ص٢٤٨.

عدد أريد، لأنّ قوله (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) إطلاق في جميع الأعداد»[١].

وهكذا حين يقرأ الطالب السنّي الذي يعيش وسط ملايين من الشيعة، قول الدكتور عبد اللّه محمد الغريب بأنّ الشيعة تعتقد بأنّ نكاح الأمّ هو من البرّ بالوالدين، وأنّه عندهم من أعظم القربات[٢]، فيعلم يقيناً بأنّه ليس في هذا المؤلّف أثر من الديانة والتقوى.

أيّها الأخ العزيز، هل يسمح أمثال جنابكم، إذا قرأنا ما نسب إلى الخطابيّة والحدثيّة (وهما فرقتان من أهل السنّة المعتزلة) من أنّهم يذهبون إلى إثبات حكم من الأحكام الإلهيّة في المسيح موافقة للنصارى وإلى التناسخ[٣]. و...الخ، ثمّ نقول: إنّ ذلك إذن هو معتقد جميع أهل السنّة؟!

وهل من الإنصاف أنّ من قرأ عن أبي حنيفة، أنّه يقول: «**لا يجب الحدّ بوطء من استأجر امرأة ليزني بها**»[٤] ثمّ ينسب ذلك إلى جميع أهل السنّة؟

وقد روى الخطيب بإسناده عن أبي بكر بن عيّاش، أنّه قال لحفيد أبي حنيفة: «**كم من فرج حرام أباحه جدّك**» ؟[٥] ونقل ابن حبّان عن هدبة بن عبد الوهاب أنه كان يقول:

فكم من فرج محصنة عفيفه أحلّ حرامها بأبي حنيفة[٦].

---

(١) غرائب القرآن: ج٤ ص١٧٢.

(٢) وجاء دور المجوس: ٢٢٢.

(٣) الملل والنحل: ج١ ص٦٠. عند ذكر عقائد الخطابيّة والحدثيّة.

(٤) البحر الرائق لابن نجيم المصري: ج٥ ص٣٠، والمغني، ابن قدامه: ج١٠ ص١٩٤. مستدلاً: بأنّ ملكه لمنفعتها شبهة دارئة للحدّ.

(٥) تاريخ بغداد: ج١٣ ص٤١٠.

(٦) المجروحين، ابن حبان: ج٣ ص٧٢ والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن الدمياطي: ج٢ ص٨٤.

وهنا أستلطف نظركم السامي إلى آراء بعض علماء الأزهر الشريف حول الشيعة الإماميّة التي صدرت بعد قراءة كتبهم:

يقول الأستاذ عبد الهادي مسعود الأبياري[١]: «**ليس من شكّ في أنّ المذهب الشيعي وهو فرع من أهمّ فروع المذاهب الإسلاميّة العامّة والذي يدين به أكثر من مائة مليون مسلم في أنحاء الهند وإيران والعراق.**

ولقد تابعت كثيراً كتب الشيعة وتابعت مختلف الآراء التي قيل بأنّها تختلف عمّا يتّجه إليه أهل السنّة، فوجدته خلافاً على شكليّات لا أصل لها من جوهر الأمور»[٢].

ويقول الدكتور أبو الوفاء التفتازاني[٣]: «**وقع كثير من الباحثين سواء في الشرق أو في الغرب قديماً وحديثاً في أحكام كثيرة خاطئة عن الشيعة لا تستند إلى أدلّة أو شواهد نقليّة جديرة بالثقة، وتداول بعض الناس هذه الأحكام فيما بينهم دون أن يسألوا أنفسهم عن صحّتها وخطئها ... وممّا لا شكّ فيه أنّ أيّ باحث يتصدّى للبحث عن تاريخ الشيعة أو عقائدهم أو فقههم لابدّ له من الاعتماد أوّلاً وقبل كلّ شي على تراث الشيعة أنفسهم في هذه المجالات ... وكان من بين العوامل التي أدّت إلى عدم إنصاف الشيعة أيضاً، أنّ الاستعمار الغربي أراد في عصرنا هذا أن يوسّع هوّة الخلاف بين السنّة والشيعة، وبذلك تصاب الأمّة الإسلاميّة بداء الفرقة والانقسام، فأوحى إلى بعض المستشرقين من رجاله بتوخّي هذا الفنّ باسم البحث الأكاديمي الحرّ، وممّا يؤسف له أشدّ التأسّف أنّ بعض الباحثين من المسلمين في العصر**

---

(١) هو معاون إدارة الثقافة والإرشاد الإسلامي القومي ومدير المكتبات العامّة بدار الكتب المصريّة.

(٢) عصمة القرآن من الزيادة والنقصان: ص٢٦١، للأستاذ السيدّ مرتضى الرضوي عضو رابطة الأدب والحديث بالقاهرة.

(٣) هو أستاذ الفلسفة الإسلاميّة بجامعة القاهرة.

الحاضر تابع أولئك المستشرقين في آرائهم دون أن يتفطّن إلى مراميهم».

إلى أن قال: «**إنّ مدى الخلاف الموجود بين السنّة والشيعة ليس فيما يبدو لنا بأبعد ممّا هو موجود مثلا بين مذهبي الإمام مالك وأتباعه من أهل الرأي والقياس**»[١].

ثانيا: غرابة الموضوع بحاجة إلى دليل ساطع

إذا كان المدّعى أمراً غريباً على العقول، فإثباته يحتاج إلى دليل ساطع مقنع، مثلاً إذا ادّعى القائل بأنّه كان في جانب البحر عدد كثير يتجاوز الآلاف من الناس، وتمكّن أحدهم من السير على وجه الماء دون الآخرين، فهذا أمر ممكن، ولكنّه من الغرابة بمكان، لا يحصل الإيمان به إلاّ بدليل قويّ، وما أشبه هذا المثال بنظريّة عدالة الصحابة؛ فإنّ كلّ من رأى النبيّ صلى الله عليه وآله ساعة أو يوماً أو أسبوعاً أو شهراً صار عادلاً، فهو وإن كان أمراً ممكناً غير محال، ولكنّه من الغرابة بمكان، إذ لم يتّفق ذلك لأحد من الأنبياء والمصلحين، ومن المعلوم أنّ عدد الصحابة يتجاوز مائة ألف[٢] وإن كان عدد من سجلّت أسماؤهم أقلّ من عشرة آلاف[٣]، فالقول بعدالتهم من

(١) مع رجال الفكر في القاهرة، الأستاذ السيّد مرتضى الرضوي: ج١ ص٢٢١.

(٢) كما قال أبو زرعة: قبض رسول اللّه صلى الله عليه وآله عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممّن روى عنه وسمع منه، نقله السيوطي ثمّ ناقش فيه إلى أن قال: وروى الساجي في المناقب بسند جيّد عن الرافعي قال: قبض رسول اللّه صلى الله عليه وآله والمسلمون ستّون ألفاً، ثلاثون ألفاً في المدينة وثلاثون ألفاً في قبائل العرب وغير ذلك، ومع هذا فجميع من صنّف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف، مع كونهم يذكرون من توفّي في حياته ومن عاصره أو أدركه صغيراً. تدريب الراوي: ج٢ ص٢٢٠.

(٣) كما صرّح محمد سعيد مبيّض في كتابه «موسوعة حياة الصحابة» ج١ ص٦ بقوله: تكون موسوعتنا قد ضمّت أكبر عدد ممكن من الصحابة؛ لأنّ بعض المؤلّفين يذكر أسماء لا يعتبرها

أوّلهم إلى آخرهم وأنّهم رجال مثاليّون، من أغرب الغرائب الممكنة التي لا تثبت إلاّ بدليل قويّ يقطع جميع الشبهات حول عدالتهم.

ثالثا: الصحبة ونفي البعد الإعجازي

إنّ الصحابة اختلفت مقدار صحبتهم للنبي ﷺ، فبعضهم صحب النبيّ ﷺ من أوّل ساعة من ساعات البعثة إلى آخر لحظة من لحظات حياته، وبعضهم أسلم بعد البعثة وقبل الهجرة، وكثير منهم أسلموا بعد الهجرة، وبعضهم أدركوا من الصحبة سنة أو شهراً أو أيّاماً أو ساعات.

فهل يصحّ أن يقال: إنّ صحبة ساعات أو أيّام، قلعت ما في نفوسهم من جذور غير صالحة، وملكات رديئة، وكوّنت منهم شخصيّات ممتازة تجعلهم أعلى وأجلّ من أن يقعوا في إطار التعديل والجرح؟

إنّ تأثير الصحبة عند من يعتقد بعدالة الصحابة كلّهم أشبه شيء بمادّة كيمياويّة تستعمل في تحويل عنصر كالنحاس إلى عنصر آخر كالذهب، فكأنّ الصحبة قلبت كلّ مصاحب ولو في مدّة ساعات، إلى إنسان مثاليّ يتحلّى بالعدالة، وهذا ممّا لا يقبله البرهان والعقل السليم؛ لأنّ الرسول الأعظم ﷺلم يقم بتربية الناس وتعليمهم عن طريق الإعجاز، قال تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا**﴾[1] و﴿**قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[2]، بل قام بإرشاد الناس ودعوتهم إلى الحق

الآخرون من أصحابه، فجمعنا ما سجّل في كافّة هذه المراجع فبلغ عددهم (٩٣٣٣) تسعة آلاف وثلاثمائة وثلاث وثلاثون صحابيّاً.

(١) الأنعام: ١٤٩.

(٢) الأنعام: ١٤٩.

مستعيناً بالأساليب المتعارفة، كتلاوة القرآن الكريم وبعث رسله ودعاة دينه إلى الأقطار، ونحو ذلك. والدعوة القائمة على هذا الأساس يختلف أثرها في النفوس حسب اختلاف استعدادها وقابليّاتها فلا يصحّ لنا أن نزن الجميع بكيل واحد.

القرآن يمدح صنفاً من الأصحاب كما يذم الآخر منهم

فلهذا نرى أن القرآن يقسّم الأصحاب إلى أصناف يمدح صنفاً منهم كما يذمّ الصنف الآخر، أمّا الممدوحون فهم كما ذكرتم: فالسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار، والمبايعون تحت الشجرة وأصحاب الفتح و....

فالناظر المتجرّد عن كلّ رأي مسبق والبريء قلبه من كلّ مرض، يجد في نفسه تكريماً لهؤلاء الصحابة، غير أنّ الرأي الحاسم في عامّة الصحابة يستوجب النظر إلى كلّ الآيات القرآنيّة الواردة في حقّهم. حيث إنّ في القرآن الحكيم آيات، تدلّ بوضوح على وجود مجموعات من الصحابة تضادّ الأصناف السابقة في الخلقيّات والملكات والسلوك والعمل، كالمنافقين الذين جرّعوا رسول اللّه صلى الله عليه وآله الغصص طيلة مدّة حياته.

فلو كان المنافقون جماعة قليلة غير مؤثّرة، لما رأيت هذه العناية البالغة في القرآن الكريم، وهناك ثلّة من المحقّقين كتبوا حول النفاق والمنافقين رسائل وكتباً، وقد قام بعضهم بإحصاء ما يرجع إليهم، فبلغ مقداراً يقرب من عشر القرآن الكريم[1]، وهذا يدلّ على كثرة أصحاب النفاق وتأثيرهم يوم ذاك في المجتمع الإسلامي. ونشير إلى ما ورد فيهم في القرآن الحكيم:

(١) النفاق والمنافقون، إبراهيم علي سالم المصري.

الآيات الواردة في المنافقين

أولاً: الآيات الواردة في حقّ المنافقين بحيث تعرب بوضوح عن وجود جماعة من المنافقين المعروفين بالنفاق بين الصحابة آنذاك، وكان لهم شأن ودور في المجتمع الإسلامي، بحيث نزلت في حقّهم سورة مستقلّة.

ثانياً: الآيات الدالّة على وجود المنافقين المحتفين حول المدينة ومن أهل المدينة جماعة مردوا على النفاق، وكان النبيّ الأعظم لا يعرف بعضهم:

﴿**وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ**﴾[1].

قال ابن كثير: «**يخبر تعالى رسوله صلوات اللّه وسلامه عليه أن في أحياء العرب ممّن حول المدينة هم منافقون وفي أهل المدينة أيضا منافقون «مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ» أي: مرنوا واستمرّوا عليه**»[2].

لقد بذل القرآن الكريم عناية خاصّة بعصبة المنافقين وأعرب عن نواياهم وندّد بهم في السور المتعدّدة، الدالّة على أنّ المنافقين كانوا جماعة هائلة في المجتمع الإسلامي، بين معروف عرف بسمة النفاق، وغير معروف بذلك، مقنّع بقناع التظاهر بالإيمان والحبّ للنبيّ صلى الله عليه وآله، بحيث كان كلّ من حول النبيّ صلى الله عليه وآله يخاف على نفسه أن تنزل فيه آية تفضحه بمرأى المسلمين ومسمعهم.

كما قال ابن الجوزي في زاد المسير: «**قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما فرغ من**

---

(١) التوبة: ١٠٠.

(٢) تفسير ابن كثير: ج٢ ص٣٩٨.

تنزيل براءة حتّى ظننّا أن لن يبقى منّا أحد إلاّ ينزل فيه شي»[١].

قال السيوطي: «**وأخرج أبو عوانة وابن المنذر وأبو الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس رضي اللّه عنهما «أنّ عمر رضي الله عنه قيل له: سورة التوبة، قال: هي إلى العذاب أقرب! ما أقلعت عن الناس حتّى ما كادت تدع منهم أحداً»**[٢].

هنا عدة وقفات وأسئلة!!

أ: أين ذهب هؤلاء المنافقون بعد رسول اللّه صلى الله عليه وآله وقد جرّعوه الغصص مدّة حياته؟

ب: كيف انقطع الكلام فيهم بمجرّد انقطاع الوحي ولحوق النبيّ صلى الله عليه وآله بالرفيق الأعلى؟

ج: هل كانت حياته سبباً في نفاق المنافقين؟! وموته سبباً في إيمانهم وعدالتهم وصيرورتهم أفضل الخلق بعد الأنبياء؟!

د: كيف انقلبت حقائقهم بعد وفاته صلى الله عليه وآله فأصبحوا - بعد ذلك النفاق - بمثابة من الفضل، لا يقدح فيها شيء على رغم ما ارتكبوه من الجرائم والعظائم؟

هـ: ما الدليل على هذه الدعاوى، من كتاب، أو سنّة، أو عقل، أو إجماع، أو قياس؟

و: هل انقطع أمر النفاق وانقرض المنافقون؟! أو صلح بالهم ببركة خلفاء الرسول؟! أو استمرّ أمرهم بأشدّ ممّا كان في عصر رسول اللّه صلى الله عليه وآله وتبدلّ

(١) زاد المسير: ج٣ ص٣١٦.
(٢) الدر المنثور: ج٣ ص٢٠٨.

السرّ بالجهر!!! كما في صحيح البخاري عن حذيفة بن اليمان، قال: «**إنّ المنافقين اليوم شرّ منهم على عهد النبيّ ﷺ، كانوا يومئذ يسرّون، واليوم يجهرون**».

أو تبدّل نفاقهم بالكفر كما في المصدر نفسه عن حذيفة، بأنّه قال: «**إنّما كان النفاق على عهد النبيّ ﷺ، فأمّا اليوم فإنّما هو الكفر بعد الإيمان**»[١].

ز: وبعد ذلك كلّه ماذا نقول بما ورد بأنّ عمر بن الخطاب لم يكن يصلّي على أحد مات، إلاّ بعد شهادة حذيفة بأنّه لم يكن من المنافقين؟!!

كما قال ابن كثير: «**وذكر لنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا مات رجل ممّن يرى أنه منهم، نظر إلى حذيفة فإن صلّى عليه وإلاّ تركه**»[٢].

وكيف نجيب الطالب إذا استفسر عن مدلول ما ورد من أنّ أمر النفاق وعدم تغلغل الوعي الإيماني في نفوس الصحابة بلغ إلى درجة يشكّ الخليفة عمر بن الخطاب هل هو منهم أم لا؟

كما ذكر ذلك ابن كثير والطبري: «**وذكر لنا أنّ عمر قال لحذيفة: أنشدك اللّه أمنهم أنا؟ قال: لا، ولا أومن منها أحداً بعدك**»[٣].

ح: هل نقبل بأن يقال: إنّ المنافقين كانوا معروفين فلا نخلّطهم بالصحابة؟ ثمّ كيف نبرّر ونؤّل ما ورد في صحيح البخاري عن عمر بن الخطّاب، حين قام وقال: «**يا رسول اللّه دعني أضرب عنق هذا المنافق. (أراد عبد اللّه بن أبيّ)، فقال النبيّ ﷺ: دعه لا يتحدّث الناس أنّ محمداً يقتل أصحابه**»[٤].

---

(١) صحيح البخاري: ج٨ ص١٠٠، كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئا ثم خرج فقال بخلافه.
(٢) تفسير ابن كثير: ج٢ ص٣٩٩.
(٣) تفسير ابن كثير: ج٢ ص٣٩٩، جامع البيان للطبري: ج١١ ص١٦.
(٤) صحيح البخاري: ج٦ ص٦٦ - ٦٧، تفسير سورة المنافقين، وصحيح مسلم: ج٨ ص١٩، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً، وسنن الترمذي: ج٥ ص٩٠، ومسند أحمد بن حنبل: ج٣ ص٣٩٣.

وهكذا في قضيّة (ذو الخويصرة) فأجاب رسول اللّه صلى الله عليه وآله: «**معاذ اللّه أن يتحدّث الناس أنّي أقتل أصحابي، إنّ هذا وأصحابه يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية**»[١].

وفي قصّة حاطب، قال: «**دعني أضرب عنق هذا المنافق؟**»[٢].

وهاهنا وقفة أخرى: كيف يطلق عمر على صحابي رسول اللّه بأنّه منافق ويطلب ضرب عنقه، وهو جائز لا طعن فيه!! ولكن من قال فيه بأنّه صحابيّ غير عادل، فيحكم عليه بالزندقة؟!!!

ط: وإذا كان الأصحاب كلّهم عدول بلا استثناء، فما معنى الحدود الشرعيّة التي أقامها أبو بكر وعمر وعثمان وعلي عليه السلام بحق الزناة والسرّاق وشاربي الخمر من الصحابة؟

ي: ما هو المراد من الاجتهاد والتأويل الذي يبرّر صاحبه فيما يرتكب من المخالفات للكتاب أو السنّة؟ كما في قضيّة خالد بن الوليد في قتل مالك بن نويرة، وأبي الغادية في قتل عمّار و...؟

وهل يصحّ تبرير الصحابة تحت ظلّ الاجتهاد في كلّ ما صدر عنهم من مخالفة الأحكام القطعيّة؟ وأنّهم مرخصون في ارتكاب كلّ حرام وترك كلّ واجب، حتّى في الخروج على إمام زمانهم، وإزهاق أرواح كثيرة، وسفك دماء غزيرة، ولم يعدّ ذلك ذنباً لهم؛ بل إنّهم مثابون ولهم أجر في جميع ذلك أيضاً؟!! لأنّهم كل ما فعلوه إنما كان بالاجتهاد، والعمل به واجب، ولا

---

(١) صحيح مسلم: ج٣ ص١٠٩ باب ذكر الخوارج.

(٢) مسند أبي يعلى: ج١ ص٣٢١، يراجع أيضاً: سبل السلام لابن حجر العسقلاني: ج٤ ص١٨٨، وتاريخ ابن خلدون: ق٢ ج٢ ص٤٢.

تفسيق بواجب[١].

وهل هذا الاجتهاد يختصّ ببعضهم أو يعمّهم ويشمل من يأتي من بعدهم، اقتداءً بسيرتهم وعملاً بقول النبيّ صلى الله عليه وآله: «**أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم**».

الآيات النازلة في مرضى القلوب وذوي الإثارة للفتنة

الثالث: الآيات القرآنيّة الواردة في حقّ مرضى القلوب الذين يتلون المنافقين في الروحيّات والملكات، قال سبحانه بحقّهم:

﴿**وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلاَّ غُرُوراً**﴾[٢].

فكيف يمكن أن يوصف الذين ينسبون خلف الوعد إلى اللّه سبحانه وإلى الرسول صلى الله عليه وآله بالتقوى والعدالة؟

الرابع: الآيات الواردة في ذوي التشكيك والإثارة للفتنة والسمّاعين لهم: ﴿**إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الأَخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ *وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُواْ مَعَ الْقَاعِدِينَ *لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً وَلأَوْضَعُواْ خِلاَلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيم بِالظَّالِمِينَ**﴾[٣].

---

(١) فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت: ج٢ ص١٥٨ و١٥٦، وسلّم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤل): ج٣ ص١٧٦ و١٧٧، والسنة قبل التدوين: ص٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٢) الأحزاب: ١٢.

(٣) التوبة: ٤٥، ٤٦، ٤٧.

الذين يؤذون النبيَ صلى الله عليه وآله

الخامس: الآيات النازلة في الذين يؤذون رسول اللّه صلى الله عليه وآله ويستحقّون بذلك عذاباً أليماً: ﴿**وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النبيّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّه وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّه لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[١].

هل يحكم العقل السليم بعدالة من أوعده اللّه بالعذاب ولعنه، حيث قال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ ورَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا والأَخِرَةِ وأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا**﴾[٢].

الذين يظنون باللّه الظنون الكاذبة

السادس: الآيات التي تدلّ على أنّ جمعاً من الصحابة كانوا يظنّون باللّه الظنون الكاذبة، ظنّ الجاهليّة من أهل الشرك باللّه، شكّاً في أمر اللّه، وتكذيباً لنبيّه صلى الله عليه وآله، وظنّاً منهم أنّ اللّه خاذل نبيّه، ومعلٍ عليه أهل الكفر[٣]. وقد عرّفهم الحق سبحانه بقوله: ﴿**وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّه غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ**﴾[٤].

هل يمكن أن يعدّ الذين هم أهل الشكّ والريب في اللّه عزّ وجل[٥] من العدول الثقات؟

---

(١) التوبة: ٦١.
(٢) الأحزاب: ٥٧.
(٣) كما في جامع البيان للطبري: ج٤ ص١٨٩.
(٤) آل عمران: ١٥٤.
(٥) راجع: تفسير ابن كثير: ج١ ص٤٢٧.

فحصيلة ما يلاحظ في هذه الآيات أنّ في الأصحاب عدولاً وثقات من غير شكّ وريب، ومنهم أيضاً غير عدول وضعاف.

رابعا: مقام الصحابة لم يكن أكثر امتيازا من أزواج النبيّ ﷺ ولا أرفع من مقامهن

إنّ التشرّف بصحبة النبيّ ﷺ لم يكن أكثر امتيازاً وتأثيراً من التشرف بالزواج من النبيّ ﷺ، وقد قال سبحانه في شأن أزواجه: ﴿**يَا نِسَآءَ النبيّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً**﴾[1].

وصحبة الصحابة لم تكن بأكثر ولا أقوى من صحبة امرأة نوح وامرأة لوط فما أغنت الصحبة عنهما من اللّه شيئاً، قال سبحانه: ﴿**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلاَ النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ**﴾[2].

ونقرأ لك يا أخي ما ورد عن أكابر علماء السنّة في تفسير هذه الآية الشريفة:

قال ابن الجوزي: «**قوله عزّ وجلّ ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ أي: فلم يدفعا عنهما من عذاب اللّه شيئاً، وهذه الآية تقطع طمع من ركب المعصية ورجا أن ينفعه صلاح غيره، ثمّ أخبر أنّ معصية الغير لا تضرّ المطيع، بقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ﴾ وهي آسية بنت مزاحم رضي اللّه عنها، وقال يحيى بن سلام: ضرب اللّه المثل الأوّل يحذر به عائشة وحفصة رضي اللّه عنهما، ثمّ ضرب**

(١) الأحزاب: ٣٠.
(٢) تحريم: ١٠.

لهما هذا المثل يرغبهما في التمسّك بالطاعة وكانت آسية قد آمنت بموسى»[١].

قال الطبري بعد نقله الآية الشريفة: «**لم يغن صلاح هذين عن هاتين شيئاً، وامرأة فرعون لم يضرّها كفر فرعون. ثمّ روى عن بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ..﴾ الآية، هاتان زوجتا نبي اللّه لمّا عصتا ربّهما، لم يغن أزواجهما عنهما من اللّه شيئاً**»[٢].

وقريب منه عن القرطبي في تفسيره[٣].

قال ابن قيّم الجوزية: «**ثمّ في هذه الأمثال من الأسرار البديعة ما يناسب سياق السورة فإنّها سيقت في ذكر أزواج النبيّ ﷺ والتحذير من تظاهرهنّ عليه وأنهنّ إن لم يطعن اللّه ورسوله ﷺ ويردن الدار الآخرة، لم ينفعهنّ اتصالهنّ برسول اللّه ﷺ، كما لم ينفع امرأة نوح ولوط اتّصالهما بهما، ولهذا ضرب لهما في هذه السورة مثل اتّصال النكاح دون القرابة.**

قال يحيى بن سلام: ضرب اللّه المثل الأوّل يحذّر عائشة وحفصة، ثمّ ضرب لهما المثل الثاني يحرضهما على التمسّك بالطاعة»[٤].

وأوضح منه ما أورده الشوكاني بقوله: «**وما أحسن من قال: فإن ذكر امرأتي النبيّين بعد ذكر قصّتهما ومظاهرتهما على رسول اللّه ﷺ يرشد أتمّ إرشاد ويلوح أبلغ تلويح إلى أنّ المراد تخويفهما مع سائر أمّهات المؤمنين وبيان أنّهما وإن كانتا تحت عصمة خير خلق اللّه وخاتم رسله؛ فإنّ ذلك لا يغني عنهما من اللّه شيئاً...**»[٥].

---

(١) زاد المسير لابن الجوزي: ج٨ ص٥٦.
(٢) جامع البيان: ج٨٢ ص٢١٧.
(٣) تفسير القرطبي: ج٨١ ص٢٠١.
(٤) الأمثال في القرآن: ص٥٧.
(٥) فتح القدير: ج٥ ص٢٥٥.

خامسا: أقوال علماء أهل السنة في عدالة الصحابة

وقد كتبت في رسالتك الكريمة: «**والذين اتّبعوهم هم أهل السنّة وليسوا الشيعة لأنّ الشيعة ما بين مكفّر لهم وذامّ لهم ـ أعني الشيعة الإماميّة المتأخّرين بدون استثناء**».

أقول: أيّها الأخ العزيز لقد كنت عزيزاً عندي كثيراً؛ لما شاهدت منك من الإنصاف الجميل والأخلاق الحسنة، ولكن لا ينقضي تعجّبي من صدور هذه العبارة من مثل جنابكم، بحيث كلمّا قرأتها ازدادت حيرتي وتعجبي!! كيف خفي عليك كلام القوم من السنّة والشيعة في عدالة الصحابة[١].

فلئن حكم ابن حزم بأنّ الصحابة كلّهم من أهل الجنّة قطعاً [٢] وقال ابن الأثير: «**كلّهم عدول لا يتطرّق إليهم الجرح**»[٣]. وادّعى بعضهم الإجماع على ذلك، كما صرّح ابن حجر العسقلاني بقوله: «**اتّفق أهل السنّة على أنّ الجميع عدول**»[٤]. وقال ابن عبد البر: «**ثبتت عدالة جميعهم، لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة**»[٥].

ولكن ذهب غيرهم كابن الحاجب إلى عدم وقوع الإجماع على ذلك؛ بل إن القول بعدالة الجميع هو قول الأكثر لا الجميع، كما صرّح بقوله:

«**الأكثر على عدالة الصحابة، وقيل: كغيرهم، وقيل: إلى حين الفتن، فلا يقبل**

---

(١) فلم يكن جميع أهل السنة قد قالوا بعدالة جميع الصحابة ولم يخل الأمر من ذم بعضهم عندهم.
(٢) الإصابة في معرفة الصحابة: ج١ ص١٩.
(٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة: ج١ ص٣.
(٤) الإصابة في معرفة الصحابة ج١ ص١٧ - ١٨.
(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ج١ ص٨. وفي الطبعة الحديثة، بتحقيق الشيخ على محمد عوض وأحمد عادل عبد الموجود: ج١ ص١٢٩.

الداخلون، لأنّ الفاسق غير معيّن، وقالت المعتزلة: عدول إلاّ من قاتل عليّاً»[١].

وكذا في جمع الجوامع وشرحه، حيث قال: «**والأكثر على عدالة الصحابة لا يبحث عنها في رواية ولا شهادة**»، ثمّ نقل الأقوال الأخرى[٢].

ثمّ ذهب بعض الأعلام كالتفتازاني، بأنّ بعض الأصحاب قد حادّ عن طريق الحقّ، وبلغ حدّ الظلم والفسق[٣]، وسوف يأتي نصّ كلامه آنفاً.

وهذا أبو حامد الغزالي (المتوفّى ٥٠٥): بعد أن قال «**إنّ عدالتهم معلومة بتعديل اللّه عزّ وجل إيّاهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم**» قد نقل اختلاف العلماء في حكم الصحابة بقوله: «**وقد زعم قوم أنّ حالهم كحال غيرهم في لزوم البحث، وقال قوم: حالهم العدالة في بداية الأمر إلى ظهور الحرب والخصومات، ثمّ تغيّر الحال وسفكت الدماء، فلابدّ من البحث، وقال جماهير المعتزلة: عائشة وطلحة والزبير وجميع أهل العراق والشام فسّاق بقتال الإمام الحق.**

وقال قوم من سلف القدريّة: يجب ردّ شهادة عليّ وطلحة والزبير مجتمعين ومفترقين، لأنّ فيهم فاسقاً لا نعرفه بعينه.

وقال قوم: نقبل شهادة كلّ واحد إذا انفرد؛ لأنّه لم يتعيّن فسقه، أمّا إذا كان مع مخالفه فشهدا ردّا؛ إذ نعلم أنّ أحدهما فاسق، وشكّ بعضهم في فسق عثمان وقتلته...»[٤].

---

(١) المختصر في الأصول: ج٢ ص٦٧ وكذا في شرحه.

(٢) النصائح الكافية: ١٦٠.

(٣) شرح المقاصد: ج٥ ص٣١٠، ملّخصاً.

(٤) المستصفى: ١٣٠، الباب الثالث في الجرح والتعديل، الفصل الرابع في عدالة الصحابة.

في الصحابة العدول وغير العدول

فقد صرّح جماعة من أكابر علماء أهل السنّة من المتقدّمين والمتأخّرين بأنّ الصحابة غير معصومين، وفيهم العدول وغير العدول، وإليك نصّ كلمات بعضهم:

هذا ابن حزم (المتوفى ٤٥٦)[١] يقول: «**فمن المحال أن يأمر النبيّ ﷺ باتّباع كلّ قائل من الصحابة رضي اللّه عنهم، وفيهم من يحلّل الشيء وغيره منهم يحرّمه** ـ إلى أن قال ـ: **وقد كان الصحابة يقولون بآرائهم في عصره ﷺ فيبلغه ذلك فيصوب المصيب ويخطئ المخطئ، فذلك بعد موته أفشى وأكثر، ثمّ ذكر موارد متعدّدة ممّا أفتى به الصحابة فأنكره رسول اللّه**»[٢].

وقال بعد صفحات: **وأمّا قولهم: إنّ الصحابة رضي اللّه عنهم شهدوا الوحي فهم أعلم به، فإنّه يلزمهم على هذا إنّ التابعين شهدوا الصحابة، فهم أعلم بهم، فيجب تقليد التابعين. وهكذا قرناً فقرناً، حتّى يبلغ الأمر إلينا فيجب تقليدنا، وهذه صفة دين**

---

(١) قد وثّقه الذهبي قائلا: ابن حزم، الإمام الأوحد، البحر، ذو الفنون والمعارف... ورزق ذكاء مفرطاً، وذهناً سيّالاً، وكتباً نفيسة كثيرة... فإنّه رأس في علوم الإسلام، متبحّر في النقل، عديم النظير. سير أعلام النبلاء: ج١٨ ص١٨٤.

وشهد له بالصدق والأمانة والديانة والحشمة والسؤدد كما في العبر: ج٣ ص٢٣٩.

قال الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام: وكان أحد المجتهدين، ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلّى لابن حزم، قال الذهبي بعد نقله هذا: لقد صدق الشيخ عز الدين. سير أعلام النبلاء: ج١٨ ص١٩٣. وقريب من هذا عن السيوطي في طبقات الحفّاظ: ٤٣٦.

قال الزركلي: ابن حزم: عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمّة الإسلام، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم «الحزمّية». الأعلام: ج٤ ص٢٥٤.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، بتحقيق أحمد شاكر: ج٦ ص٨١٠ وراجع أيضاً: ج٥ ص٦٤٢، وج٦ ص٨٠٦، و٨١٣، و٨١٦.

النصارى في اتّباعهم أساقفتهم، وليست صفة ديننا والحمد للّه ربّ العالمين»[١].

وهذا المازري (المتوفّى ٥٣٠)[٢]، يقول في «شرح البرهان»: «**لسنا نعني بقولنا: الصحابة عدول، كلّ من رآه صلى اللّه تعالى عليه وعلى آله وسلم يوماً ما، أو زاره لمّاً ما، أو اجتمع به لغرض وانصرف عن كتب، وإنّما نعني به الذين لازموه، وعزّروه ونصروه، واتّبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون**»[٣].

قال ابن عقيل ـ بعد نقل كلام المازري ـ: «**قال السيّد الآلوسي وإلى نحو هذا ذهب ابن العماد الحنبلي**[٤] **في شذرات الذهب**»[٥].

وقال الذهبي: «**ولو فتحنا هذا الباب (الجرح والتعديل) على نفوسنا لدخل فيه عدّة من الصحابة والتابعين والأئمّة، فبعض الصحابة كفّر بعضهم بعضاً بتأويل ما!! واللّه يرضى عن الكلّ ويغفر لهم!! فما هم بمعصومين، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تلينهم عندنا**».

ثمّ قال: «**وأمّا الصحابة رضي اللّه عنهم فبساطهم مطويّ، وإن جرى ما جرى، وإن**

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ج٦ ص٨١٦، بتحقيق أحمد شاكر، وطبعة دار الجيل، بتحقيق لجنة من العلماء: ج٦ ص٢٥٠، من المجلد الثاني.

(٢) قال الذهبي: وكان أحد الأذكياء الموصوفين، والأئمة المتبحّرين... وكان بصيراً بعلم الحديث. سير أعلام النبلاء: ج٢٠ ص١٠٥.
قال الزركلي: محدّث، من فقهاء المالكيّة... له (المعلم بفوائد مسلم) في الحديث، وهو ما علّق به على صحيح مسلم، حين قراءته عليه سنة ٤٩٩، وقيّده تلاميذه. الأعلام: ج٦ ص٢٧٧. قال عمر رضا كحالة: يعرف بالإمام محدّث، حافظ، فقيه، أصولي، متكلّم، أديب. معجم المؤلفين: ج١١ ص٣٢.

(٣) الإصابة: ج١ ص١٦٣، والنصائح الكافية: ١٦٧.

(٤) قال خير الدين الزركلي: عبد الحيّ بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح: مؤرّخ، فقيه، عالم بالأدب... له شذرات الذهب في أخبار من ذهب... الأعلام: ج٣ ص٢٩٠، وهكذا في معجم المؤلّفين لعمر كحالة: ج٥ ص١٠٧.

(٥) النصائح الكافية: ١٦٨.

غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات!! فما يكاد يسلم أحد من الغلط ولكنّه غلط نادر لا يضرّ أبداً! إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوا العمل، وبه ندين اللّه تعالى» [(١)].

المشاجرات التي بلغت حد الظلم والفسق

وقال سعد الدين التفتازاني[(٢)] المتوفّى سنة ٧٩١ هـ: «**إنّ ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التواريخ، والمذكور على ألسنة الثقات، يدلّ بظاهره على أنّ بعضهم قد حادّ عن طريق الحقّ، وبلغ حدّ الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد، والحسد واللداد، وطلب الملك والرئاسة**»[(٣)].

ثمّ يقول: «**ليس كلّ من لقي النبيّ بالخير موسوماً، إلاّ أنّ العلماء لحسن ظنّهم بأصحاب رسول اللّه، ذكروا لها محامل، وتأويلات بها تليق، وذهبوا إلى أنّهم محدودون عمّا يوجب التضليل والتفسيق، صوناً لعقائد المسلمين عن الزلل والضلالة**

---

(١) أضواء على السنّة المحمدية: ٣٤٢ عن الذهبي في رسالته التي ألّفها في الرواة الثقات: ٣ - ٢١. نقله في فتح الملك العلى ـ لأحمد بن الصديق المغربي: ١٤٧ عن لسان الميزان ١: ٦ - ٨، وإرغام المبتدع الغبي للسقاف: ٣٨ عن مقدمة رسالة الذهبي « في الرواة الثقات المتكلّم فيهم، بما لا يوجب ردّهم».

(٢) قال ابن حجر: تقدّم في الفنون واشتهر بذلك، وطار صيته وانتفع الناس بتصانيفه... وانتهت إليه معرفة العلوم بالمشرق، مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ج٢ ص٢٨٥، والدرر الكامنة: ج٤ ص٣٥٠. راجع: شذرات الذهب: ج٦ ص٣١٩، والبدر الطالع: ج٢ ص٣٠٣.

قال اليان سركيس: كان من محاسن الزمان، لم تر العيون مثله في الأعلام والأعيان. وهو الأستاذ على الإطلاق. والمشار إليه بالاتّفاق. اشتهرت تصانيفه في الأرض، وأتت بالطول والعرض... وقد انتهت إليه رئاسة الحنفيّة بزمانه. (ملخّصاً عن الفوائد البهيّة). معجم المطبوعات العربية: ج١ ص٦٣٥.

(٣) شرح المقاصد: ج٥ ص٣١٠.

في حقّ كبار الصحابة، سيّما المهاجرين منهم والأنصار، والمبشّرين بالثواب في دار القرار»[١].

أقول: ويؤيّده ما ورد عن أبي بكر خطاباً للمهاجرين: «**بأنّكم تريدون الدنيا، وستور الحرير، ونضائد الديباج، وتريدون الرئاسة، وكلّكم يريدها لنفسه، وكلّكم ورم أنفه**»[٢].

وقال ابن خلدون المتوفّى سنة ٨٠٨ هـ: «**إنّ الصحابة كلّهم لم يكونوا أهل فتيا، ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم، وإنّما كان ذلك مختصّاً بالحاملين للقرآن، العارفين بناسخه ومنسوخه، ومتشابهه ومحكمه، وسائر دلالته بما تلقّوه من النبيّ ﷺ**»[٣].

يقول الدكتور طه حسين المتوفى سنة ١٣٩٣ هـ[٤]: «**ولا نرى في أصحاب النبيّ ما لم يكونوا يرون في أنفسهم، فهم كانوا يرون أنّهم بشر فيتعرّضون لما يتعرّض له غيرهم من الخطايا والآثام، وهم تقاذفوا التهم الخطيرة، وكان منهم فريق تراموا بالكفر والفسوق... والذين ناصروا عثمان من أصحاب النبيّ كانوا يرون أنّ خصومهم قد خرجوا على الدين وخالفوا عن أمره، وهم جميعاً من أجل ذلك قد استحلّوا أن يقاتل بعضهم بعضاً، وقاتل بعضهم بعضاً بالفعل يوم الجمل ويوم صفّين... وإذا دفع**

---

(١) شرح المقاصد: ج٥ ص٣١٠.

(٢) مجمع الزوائد: ج٥ ص٢٠٢؛ المعجم الكبير للطبراني: ج١ ص٦٢؛ تاريخ الطبري: ج٢ ص٦١٩؛ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ج٠٣ ص٤١٨؛ أسد الغابة: ج٤ ص٧٠؛ ميزان الاعتدال للذهبي: ج٣ ص١٠٨؛ لسان الميزان: ج٤ ص١٨٨.

(٣) تاريخ ابن خلدون: ج١ ص٤٤٦.

(٤) قال الزركلي فيه: من كبار المحاضرين، جدّد مناهج، وأحدث ضجّة في عالم الأدب العربي. الأعلام: ج٣ ص٢٣١.

أصحاب النبيّ أنفسهم إلى هذا الخلاف، وتراموا بالكبائر وقاتل بعضهم بعضاً في سبيل اللّه، فما ينبغي أن يكون رأينا فيهم أحسن من رأيهم في أنفسهم، وما ينبغي أن نذهب مذهب الذين يكذّبون أكثر الأخبار التي نقلت إلينا ما كان بينهم من فتنة واختلاف.

فنحن إن فعلنا ذلك لم نزد عن أن نكذّب التاريخ الإسلامي كلّه، منذ بعث النبيّ، لأنّ الذين رووا أخبار هذه الفتن، هم أنفسهم الذين رووا أخبار الفتح وأخبار المغازي وسيرة النبيّ والخلفاء، فما ينبغي أن نصدّقهم حين يروون ما يروقنا، وأن نكذّبهم حين يروون ما لا يعجبنا، وما ينبغي أن نصدّق بعض التاريخ ونكذّب بعضه الآخر، لا لشيء إلا لأنّ بعضه يرضينا وبعضه يؤذينا»[(١)].

الصحابة يلعن بعضهم بعضا

قال الدكتور أحمد أمين المتوفى سنة ١٣٧٣ هـ[(٢)]: «**إنّا رأينا الصحابة أنفسهم ينقد بعضهم بعضاً، بل يلعن بعضهم بعضاً، ولو كانت الصحابة عند نفسها بالمنزلة التي لا يصحّ فيها نقد، ولا لعن، لعلمت ذلك من حال نفسها، لأنّهم أعرف بمحلّهم من عوام أهل دهرنا، وهذا طلحة والزبير وعائشة ومن كان معهم وفي جانبهم، لم يروا أن يمسكوا عن عليّ، وهذا معاوية وعمرو بن العاص لم يقصرا دون**

---

(١) الفتنة الكبرى (عثمان): ١٧٠ - ١٧٣.

(٢) قال الزركلي فيه: عالم بالأدب، غزير الاطّلاع على التاريخ، من كبار الكتاب... وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق، ومجمع اللغة بالقاهرة، والمجمع العلمي العراقي ببغداد، ومنحته جامعة القاهرة (سنة ٤٨) لقب (دكتور) فخري، وهو من أكثر كتّاب مصر تصنيفاً وإفاضة. ومن أعماله: إشرافه على لجنة التأليف والترجمة والنشر، مدّة ثلاثين سنة وكان رئيساً لها. ومن تآليفه: فجر الإسلام، وضحى الإسلام، وظهر الإسلام، ويوم الإسلام، وزعماء الإصلاح في العصر الحديث. الأعلام: ج١ ص١٠١. وراجع أيضاً: معجم المؤلفين: ج١ ص١٦٨.

ضربه وضرب أصحابه بالسيف، وكالذي روى عن عمر من أنّه طعن في رواية أبي هريرة وشتم خالد بن الوليد وحكم بفسقه... وقلّ أن يكون في الصحابة من سلم من لسانه أو يده، إلى كثير من أمثال ذلك ممّا رواه التاريخ.

وكان التابعون يسلكون بالصحابة هذا المسلك ويقولون في العصاة منهم هذا القول، وإنّما اتّخذهم العامّة أرباباً بعد ذلك.

والصحابة قوم من الناس، لهم ما للناس وعليهم ما عليهم. من أساء ذمّمناه، ومن أحسن منهم حمدناه، وليس لهم على غيرهم كبير فضل إلاّ بمشاهدة الرسول ومعاصرته لا غير؛ بل ربما كانت ذنوبهم أفحش من ذنوب غيرهم، لأنّهم شاهدوا الأعلام والمعجزات، فمعاصينا أخفّ لأنّنا أعذر»[(١)].

قال ابن عقيل المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ[(٢)]: «**وأمّا تعديلهم كلّ من سمّوه بذلك الاصطلاح، صحابيّاً وإن فعل ما فعل من الكبائر، ووجوب تأويلها له فغير مسلّم؛ إذ الصحبة مع الإسلام لا تقتضي العصمة اتّفاقاً حتّى يثبت التعديل، ويجب التأويل على أنّهم اختلفوا في ذلك التعديل اختلافاً كثيراً والجمهور هم القائلون بالعدالة**»[(٣)].

---

(١) ضحى الإسلام: ج٣ ص٧٥.

(٢) قال الزركلي: ابن عقيل (١٢٧٩ - ١٣٥٠هـ ـ ١٨٦٣ - ١٩٣١ م) محمد بن عقيل بن عبدالله بن عمر، من آل يحيى، العلوي الحسيني الحضرمي، رحّالة، من بيت علم بحضرموت. الأعلام: ج٦ ص٢٦٩.
قال عمر رضا كحّالة: محمد بن عقيل بن عبد اللّه بن عمر العلوي الصادقي الحسيني الحضرمي، فاضل، مشارك في بعض العلوم. ولد ببلدة مسيلة آل شيخ قرب تريم من بلاد حضرموت ليومين بقيا من شعبان، ورحل إلى سنغافورة واشتغل بالتجارة، وترأس فيها المجلس الإسلامي الاستشاري، وأسّس فيها جمعيّة إسلاميّة ومجلّة وجريدة عربيّتين ومدرسة عربيّة دينيّة... من مؤلّفاته: النصائح الكافية لمن تولّى معاوية، تقوية الإيمان، فصل الحاكم في النزاع والتخاصم فيما بين بني أميّة وبني هاشم، العتب الجميل على علماء الجرح والتعديل، وثمرات المطالعة. معجم المؤلفين: ج١٠ ص٢٩٦.

(٣) النصائح الكافية لمحمد بن عقيل: ١٦٦.

وقال محمد ناصر الدين الألباني المعاصر: «**كيف يسوغ لنا أن نتصوّر أنّ النبيّ ﷺ يجيز لنا أن نقتدي بكلّ رجل من الصحابة، مع أنّ فيهم العالم والمتوسّط في العلم ومن هو دون ذلك وكان فيهم مثلاً من يرى أنّ البَرد لا يفطر الصائم بأكله**»[(١)].

وقريب من ذلك عن الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ[(٢)] والشيخ محمود أبو ريّة المتوفى سنة ١٣٧٠ هـ[(٣)] والشيخ محمد عبده[(٤)] المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ والسيّد محمد رشيد رضا المتوفى سنة ١٣٥٤[(٥)] والرافعي المتوفى سنة ١٣٥٦ هـ[(٦)].

وهذا بعينه هو رأي الشيعة الإماميّة.

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ج١ ص٨٢.

(٢) إرشاد الفحول: ١٥٨. قال الزركلي: محمد بن على بن محمد الشوكاني: فقيه، مجتهد، من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، ولد بهجرة شوكان، من بلاد خولان باليمن، ونشأ بصنعاء وولي قضاءها سنة ١٢٢٩ ومات حاكماً بها، وكان يرى تحريم التقليد، له ١١٤ مؤلّفاً، منها: نيل الأوطار، والبدر الطالع ... وفتح القدير في التفسير، والسيل الجرّار.... الأعلام: ج٦ ص٢٩٨.

(٣) أضواء على السنّة المحمديّة: ٣٥٦ ـ٣٥٩ ط دار المعارف بمصر.

(٤) قال الزركلي: الشيخ محمد عبده بن حسن خير اللّه مفتى الديار المصريّة، ومن كبار رجال الإصلاح والتجديد في الإسلام... له تفسير القرآن الكريم... وشرح نهج البلاغة. الأعلام: ج٦ ص٢٥٢.
قال عمر رضا كحّالة: فقيه، مفسّر، متكلم، حكيم، أديب، كاتب، صحافي، سياسي. معجم المؤلفين: ج١٠ ص٢٧٣.

(٥) تفسير المنار: ج١٠ص٣٧٥.
قال الزركلي: صاحب مجلّة المنار، وأحد رجال الإصلاح الإسلامي من الكتّاب، العلماء بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير... رحل إلى مصر سنة ١٣١٥، فلازم الشيخ محمد عبده وتتلمذ له... وأصبح مرجع الفتيا في التأليف، بين الشرعة والأوضاع العصريّة الجديدة.... الأعلام: ج٦ ص١٢٦.

(٦) إعجاز القرآن: ١٤١.
هو مصطفى صادق الرافعي، قال الزركلي: عالم بالأدب، شاعر، من كبار الكتّاب، أصله من طرابلس الشام. الأعلام: ج٧ ص٢٣٥. وقال عمر رضا كحالة: بأنّه انتخب عضواً بالمجمع العلمي العربي بدمشق. معجم المؤلّفين: ج١٢ ص٢٥٦.

القول بأفضلية بعض التابعين من الصحابة

ذهب بعض إلى أنّ من يأتي بعد الصحابة يكون أفضل منهم، كما قال القرطبي: «**وذهب أبو عمر بن عبد البرّ**[١] **[المتوفى ٤٦٣] إلى أنّه قد يكون فيمن يأتي بعد الصحابة أفضل ممّن كان في جملة الصحابة، وإنّ قوله عليه السلام: (خير الناس قرني) ليس على عمومه، بدليل ما يجمع القرن من الفاضل والمفضول، وقد جمع قرنه جماعة من المنافقين المظهرين للإيمان وأهل الكبائر الذين أقام عليهم أو على بعضهم الحدود...**»[٢].

وهكذا نقل النووي عن القاضي عياض، عن ابن عبد البرّ[٣]. والمناوي في فيض القدير، والمباركفوري في تحفة الأحوذي، وابن حجر في فتح الباري، ثمّ ناقش فيه[٤].

الصحابة أبصر بحالهم من غيرهم

لا شكّ أنّ من سبر تاريخ الصحابة بعد رحيل الرسول صلى الله عليه وآله يجد فيه صفحات مليئة بألوان الصراع والنزاع بينهم، حافلة بتبادل السبّ والشتم؛ بل

---

(١) قال الذهبي: ابن عبد البر الإمام العلاّمة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، أبو عمر، يوسف بن عبد اللّه... المالكي، صاحب التصانيف الفائقة... وأدرك الكبار، وطال عمره، وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة، وجمع وصنّف، ووثّق وضعّف، وسارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان. سير أعلام النبلاء: ج١٨ ص١٥٣.

قال الزركلي: ابن عبد البر... من كبار حفاظ الحديث، مؤرّخ، أديب، بحّاثة. يقال له حافظ المغرب.... الأعلام: ج٨ ص٢٤٠.

(٢) تفسير القرطبي: ج٤ ص١٧١.

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي: ج٣ ص١٣٨.

(٤) فيض القدير: ج٤ ص٣٦٨، تحفة الأحوذي: ج٨ ص٣٣٧، وفتح الباري: ج٧ ص٦.

تجاوز الأمر بهم إلى التقاتل وسفك الدماء، فكم من بدري وأحديّ انتهكت حرمته، أو أريق دمه بيد صحابيّ آخر، وهذا ممّا لا يختلف فيه اثنان.

فإذا كان الصحابي يعتقد أنّ خصمه الصحابي الآخر منحرف عن الحقّ، ومجانب شريعة الله ورسوله، وأنّه جهنميّ يستحقّ القتل، وهو على هذا الأساس يبيح سلّ السيف عليه وقتله، فكيف يجوز لنا أن نحكم بعدالتهم ونزاهتهم جميعاً والحال أنّ الصحابة أعرف منّا بنوازع أنفسهم وبنفسيّات أبناء جيلهم؟ وهل سمعت ظئراً أعطف بالطفل من أمّه؟

وقال ابن عقيل أيضاً: «**إنّ الصحابة أنفسهم لا يدعون لأنفسهم هذه المنزلة التي ادّعاها بعض المحدّثين لهم من العدالة العامّة فيهم، وهم أعرف بأنفسهم وبمن عاصروه وعاشروه من هؤلاء الذين كادوا يتّخذون الصحابة أنبياء معصومين، كيف وقد نقل عنهم وشاع وانتشر ردّ بعض منهم روايات البعض الآخر واتّهامه في النقل وعدم قبول ما جاء به إلاّ بعد تثبّت شديد، وتحرّ عظيم؟**

وقد صحّ عن عليّ كرم اللّه وجهه أنّه يقول: ما حدّثني أحد بحديث عن رسول اللّه ﷺ إلاّ استحلفته، وما استثنى أحداً من المسلمين إلاّ أبا بكر»[1].

عدالة جميع الصحابة أبعد من قول الشيعة بعصمة أئمتهم

قال ابن عقيل: «**إنّنا أهل السنّة قد أنكرنا على الشيعة دعواهم العصمة للأئمّة الإثني عشر عليهم السلام، وجاهرناهم بصيحات النكير، وسفّهنا بذلك أحلامهم، ورددنا أدلّتهم بما رددنا، أفبعد ذلك يجمل بنا أن ندّعي أنّ مائة وعشرين ألفاً حاضرهم، وباديهم، وعالمهم وجاهلهم، وذكرهم وأنثاهم، كلّهم معصومون. أو كما نقول:**

(١) النصائح الكافية: ١٧٢.

محفوظون من الكذب والفسق، ونجزم بعدالتهم أجمعين، فنأخذ رواية كلّ فرد منهم قضيّة مسلّمة، نضلّل من نازع في صحّتها ونفسّقه ونتصامم عن كلّ ما ثبت وصح عندنا.

بل وما تواتر من ارتكاب بعضهم ما يخرم العدالة وينافيها من البغي، والكذب، والقتل بغير حق، وشرب الخمر، وغير ذلك مع الإصرار عليه، لا أدري كيف تحلّ هذه المعضلة ولا أعرف تفسير هذه المشكلة»[١].

الاتهام بالزندقة لمن ينتقص أحدا من الصحابة

ومع هذا كلّه نرى أنّ بعضهم يتّهم من ينتقد الصحابة بالزندقة والخروج من الدين والإلحاد، كما قال السرخسي: «**من طعن فيهم فهو ملحد، منابذ للإسلام، دواؤه السيف، إن لم يتب**»[٢].

وروى الخطيب البغدادي بإسناده عن أحمد بن محمد بن سليمان التستري، يقول: «**سمعت أبا زرعة يقول: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول اللّه ﷺ فاعلم أنّه زنديق، وذلك أنّ الرسول ﷺ عندنا حقّ، والقرآن حقّ، وإنّما أدّى إلينا هذا القرآن والسنن، أصحاب رسول اللّه ﷺ وإنّما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنّة والجرح بهم أولى وهم زنادقة**»[٣].

ثمّ قال ابن حجر بعد نقل هذا من أدلّتها على المقصود: «**ما رواه الترمذي وابن حبّان في صحيحه من حديث عبد اللّه بن مغفل قال: قال رسول اللّه ﷺ: اللّه اللّه في أصحابي، لا تتّخذوهم غرضاً، فمن أحبّهم فبحبّي أحبّهم، ومن أبغضهم**

(١) النصائح الكافية: ١٧٤.
(٢) أصول السرخسي: ج٢ ص١٣٤.
(٣) الكفاية في علم الرواية: ٦٧.

فيبغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى اللّه، ومن آذى اللّه فيوشك أن يأخذه»[١].

أقول: وقد رواه الترمذي في سننه، ثمّ قال: «**هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه**»[٢].

قال الألباني في شرح كتاب السنّة لعمرو بن أبي عاصم الضحّاك بعد نقله الحديث: «**إسناده ضعيف؛ لجهالة عبد اللّه بن عبد الرحمن. ويقال عبد الرحمن بن زياد، وقد تكلّمت عليه وخرجت حديثه في الضعيفة (٢٩٠١)**»[٣].

وقال أيضاً في ضعيف سنن الترمذي: (**ضعيف - تخريج الطحاوية ٤٧١ (٦٧٣)، الضعيفة ٢٩٠١ (ضعيف الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير ١١٦٠)**)[٤]، هذا أولاً.

وأمّا ثانياً: فقوله «**فبحبّي أحبّهم**» أي: بسبب حبّي إيّاهم أحبّهم، «**ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم**» أي: بسبب بغضي إيّاهم أبغضهم.

يعني بذلك أنّ من علامات حبّ النبيّ صلى الله عليه وآله، هو حبّ كلّ من يحبّه النبيّ صلى الله عليه وآله وبغض من يبغضه.

كما قال القاضي عياض في شرح الحديث: «**فبالحقيقة من أحبّ شيئاً أحبّ كلّ شيء يحبّه، وهذه سيرة السلف حتّى في المباحات وشهوات النفس، وقد قال أنس حين رأى النبيّ صلى الله عليه وآله يتتبّع الدباء من حوالي القصعة: فما زلت أحبّ الدباء من يومئذ، وهذا الحسن بن علي وعبد اللّه بن عباس وابن جعفر، أتوا سلمى وسألوها أن**

---

(١) الإصابة في معرفة الصحابة: ج١ ص١٠.
(٢) سنن الترمذي: ج٥ ص٣٥٨، أبواب المناقب، باب ما جاء في سبّ أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله.
(٣) كتاب السنّة: ٤٦٥.
(٤) ضعيف سنن الترمذي لمحمد ناصر الألباني: ٥١٨.

تصنع لهم طعاماً ممّا كان يعجب رسول اللّه ﷺ، وكان ابن عمر يلبس النعال السبتية ويصبغ بالصفرة، إذ رأى النبيّ ﷺ يفعل نحو ذلك.

ومنها بغض من أبغض اللّه ورسوله ومعاداة من عاداه ومجانبة من خالف سنّته وابتدع في دينه واستثقاله كلّ أمر يخالف شريعته قال اللّه تعالى: ﴿لاَّ تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾»[1].

فتدلّ الرواية على وجوب حبّ كلّ صحابيّ يحبّه النبيّ ﷺ وبغض كلّ صحابي يبغضه النبيّ ﷺ.

ولا ريب أنّ حبّ جميع الصحابة ولو كان فيهم من يبغضه النبيّ أو أغضبه أو لعنه ﷺ، فليس من حبّ النبيّ ﷺ من شيء، كما ورد عن علي بن أبي طالب عليه السلام: **﴿أصدقاؤك ثلاثة، وأعداؤك ثلاثة، فأصدقاؤك: صديقك، وصديق صديقك، وعدوّ عدوّك. وأعداؤك: عدوّك، وعدوّ صديقك، وصديق عدوّك﴾**[2].

فقد ظهر بذلك فساد ما ذهب إليه بعض الشارحين، بما يتفق مع هواه، كالمناوي في شرح الحديث بقوله: «**(فمن أحبّهم فبحبّي أحبّهم) أي: فبسبب حبّهم إيّاي، أو حبّي إيّاهم، أي: إنّما أحبّهم لحبّهم إيّاي أو لحبّي إيّاهم (ومن أبغضهم فببغضي) أي: فبسبب بغضه إيّاي (أبغضهم) يعني: إنّما أبغضهم لبغضه إيّاي، ومن ثمّ قال المالكيّة: يقتل سابّهم**»[3]، وقريب منه ما عن المباركفوري في شرح سنن

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى: ج٢ ص٢٦.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج١٩ ص٢٠٠، وينابيع المودّة: ج٢ ص٢٤٧، ومختصر تاريخ ابن الديبثي للذهبي: ١٢٤ بقوله: فذكر حديثاً.

(٣) فيض القدير، شرح الجامع الصغير: ج٢ ص١٢٤.

الترمذي[١].

وأنت ترى كيف فرّق بين قوله ﷺ «**فبحبّي أحبّهم**» وقوله «**فببغضي أبغضهم**»، حيث فسّر الأوّل: بأنّ حبّ الأصحاب، إمّا بسبب حبّ هؤلاء الأصحاب، رسول اللّه ﷺ أو حبّ رسول اللّه ﷺ إيّاهم ولم يقل في الثاني، فبغض الأصحاب لبغضهم رسول اللّه ﷺ أو بغض رسول اللّه ﷺ إيّاهم؛ بل فسّر بما هو معناه: «**لا يبغض الأصحاب إلاّ من كان يبغضني**» أي سبب بغض المبغض للأصحاب هو وجود بغض رسول اللّه ﷺ في قلبه. وهذا في الحقيقة تفسير بما يخالف سياق الحديث من كلّ وجه.

سادسا: آراء الشيعة الإمامية في الصحابة

أمير المؤمنين وأصحاب رسول الله ﷺ:

من أراد أن يقف على رأي الشيعة في الصحابة، فعليه بما يقوله إمام المسلمين علي عليه السلام في حقّهم:

«**لقد رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه وآله فما أرى أحداً يشبههم، لقد كانوا يصبحون شعثاً غبراً وقد باتوا سجداً وقياماً يراوحون بين جباههم وخدودهم ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم ، كأن بين أعينهم ركب المعزى من طول سجودهم، إذا ذكر الله هملت أعينهم حتى تبلّ جيوبهم ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف خوفاً من العقاب ورجاء الثواب**»[٢].

«**أين إخواني الذين ركبوا الطريق ومضوا على الحق. أين عمّار وأين ابن التيهان**

(١) تحفة الأحوذي: ج١٠ ص٢٤٧.
(٢) نهج البلاغة، خطبة ٩٧.

وأين ذو الشهادتين وأين نظراؤهم من إخوانهم الذين تعاقدوا على المنية وأبرد برؤوسهم إلى الفجرة. أوه على إخواني الذين تلوا القرآن فأحكموه، وتدبّروا الفرض فأقاموه، أحيوا السنّة وأماتوا البدعة، دعوا للجهاد فأجابوا ووثقوا بالقائد فاتّبعوه...»[١].

علي بن الحسين عليهما السلام والأصحاب:

وهذا هو الإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) يذكر في بعض أدعيته صحابة النبيّ صلى الله عليه وآله بقوله: «**اللّهمّ وأصحاب محمد صلى الله عليه وآله خاصّة الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، وكانفوه، وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجّة رسالاته، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوّته...**»[٢].

قول والد الشيخ البهائي المتوفى سنة ٩٨٤ هـ:

قال الشيخ عز الدين حسين بن عبد الصمد العاملي، والد الشيخ البهائي من أئمّة الفقه والحديث:

«**ليس في مذهبنا وجوب سبّهم، وإنّما يسبّهم عوام الناس المتعصّبون، وأمّا علماؤنا فلم يقل أحد بوجوب سبّهم، وهذه كتبهم موجودة.**

وأقسمت له أيماناً مغلّظة[٣] **بأنّه لو عاش أحد ألف سنة وهو يتديّن بمذهب أهل البيت عليهم السلام ويتولّاهم، ويتبرّأ من أعدائهم، ولم يسبّ الصحابة قطّ، لم يكن مخطئاً، ولا في إيمانه قصور**»[٤].

---

(١) نهج البلاغة: الخطبة ١٨٢.
(٢) الصحيفة السجادية، الدعاء الرابع.
(٣) قاله في مناظراته مع أحد علماء حلب في سوريا.
(٤) المناظرات لمقاتل بن عطية بتحقيق الورداني: ٧٧.

قول السيد علي خان الشيرازي المتوفى ١١٣٠ هـ:

قال السيّد علي خان الشيرازي: «**حكم الصحابة عندنا في العدالة حكم غيرهم، ولا يتحتّم الحكم بالإيمان والعدالة بمجرّد الصحبة ولا يحصل بها النجاة من عقاب النار وغضب الجبّار إلاّ أن يكون مع يقين الإيمان وخلوص الجنان، فمن عَلِمْنا عدالته وإيمانه وحفظه وصيّة رسول اللّه في أهل بيته، وأنّه مات على ذلك، كسلمان وأبي ذر وعمّار، والياناه وتقرّبنا إلى اللّه تعالى بحبّه.**

ومن علمنا أنّه انقلب على عقبه وأظهر العداوة لأهل البيت عليهم السلام عاديناه للّه تعالى، وتبرّأنا إلى اللّه منه، ونسكت عن المجهولة حاله»[١].

ثمّ قال: «**اعلم أنّ كثيراً من الصحابة رجع إلى أمير المؤمنين عليه السلام وظهر له الحقّ بعد أن عانده وتزلزل بعضهم في خلافة أبي بكر وبعضهم في خلافته عليه السلام وليس إلى استقصائهم جميعاً سبيل، وقد اتّفقت نقلة الأخبار على أنّ أكثر الصحابة كانوا معه عليه السلام في حروبه**».

قال المسعودي في مروج الذهب: «**كان ممّن شهد صفّين مع علي عليه السلام من أصحاب بدر سبعة وثمانون رجلاً منهم: سبعة عشر من المهاجرين، وسبعون من الأنصار. وشهد معه ممّن بايع تحت الشجرة وهي بيعة الرضوان من المهاجرين والأنصار، ومن سائر الصحابة، تسعمائة، وكان جميع من شهد معه من الصحابة ألفين وثمانمائة**»[٢].

ثمّ اختصّ الباب الأوّل من كتابه، إلى الطبقة الأولى ببني هاشم وساداتهم من الصحابة العلّية، وعدّ منهم أربعة وعشرون رجلاً[٣].

---

(١) الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة: ١١.
(٢) الدرجات الرفيعة: ٣٩.
(٣) المصدر نفسه: ٤١ إلى ١٩٥.

واختصّ الباب الثاني بذكر غير بني هاشم من الصحابة المرضيّة والشيعة المرتضويّة رضوان اللّه عليهم. وذكر فيه زهاء خمسين رجلاً منهم[١].

قول السيد محسن الأمين المتوفى ١٣٧١ هـ:

قال السيّد محسن الأمين العاملي ما يمثّل عقيدة الشيعة:

«حكم الصحابة في العدالة حكم غيرهم، ولا يتحتّم الحكم بها بمجرّد الصحبة، وهي لقاء النبيّ صلى الله عليه وآله مؤمناً به، ومات على الإسلام. وإنّ ذلك ليس كافياً في ثبوت العدالة بعد الاتّفاق على عدم العصمة المانعة من صدور الذنب، فمن علمنا عدالته حكمنا بها، وقبلنا روايته، ولزمنا له من التعظيم والتوقير، بسبب شرف الصحبة ونصرة الإسلام والجهاد في سبيل اللّه ما هو أهله، ومن علمنا منه خلاف ذلك لم تقبل روايته، أمثال مروان بن الحكم، والمغيرة بن شعبة، والوليد بن عقبة، وبسر بن أرطاة وبعض بني أميّة وأعوانهم، ومن جهلنا حاله في العدالة توقّفنا في قبول روايته.

وممّا يمكن أن يذكر في المقام أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله توفّي ومن رآه وسمع عنه يتجاوز مائة ألف إنسان من رجل وامرأة على ما حكاه ابن حجر في الإصابة عن أبي زرعة الرازي: وقيل مات صلى الله عليه وآله عن مائة وأربعة عشر ألف صحابيّ[٢].

ومن الممتنع عادة أن يكون هذا العدد في كثرته وتفرّق أهوائه وكون النفوس البشريّة مطبوعة على حبّ الشهوات كلّهم، قد حصلت لهم ملكة التقوى المانعة عن صدور الكبائر، والإصرار على الصغائر بمجرّد رؤية النبيّ صلى الله عليه وآله والإيمان به.

ونحن نعلم أنّ منهم من أسلم طوعاً ورغبة في الإسلام، ومنهم من أسلم خوفاً

---

(١) المصدر نفسه: ١٩٧ إلى ٤٥٢.

(٢) راجع الإصابة: ج١ ص١٥٤، طبعة دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

وكرهاً، ومنهم المؤلّفة قلوبهم، وما كانت هذه الأمة إلاّ كغيرها من الأمم التي جبلت على حبّ الشهوات وخلقت فيها الطبائع القائدة إلى ذلك إن لم يردع رادع والكلّ من بني آدم.

وقد صحّ عنه صلى الله عليه وآله أنّه قال: لتسلكنّ سنن من قبلكم حذو النعل بالنعل، والقذة بالقذة حتّى لو دخل أحدهم جحر ضبّ لدخلتموه.

ولو منعت رؤية النبيّ صلى الله عليه وآله من وقوع الذنب لمنعت من الارتداد الذي حصل من جماعة منهم كعبد اللّه بن جحش، وعبيد اللّه بن خطل، وربيعة بن أمية بن خلف، والأشعث بن قيس[1] وغيرهم.

هذا مع ما شوهد من صدور أمور من بعضهم، لا تتّفق مع العدالة، كالخروج على أئمّة العدل، وشقّ عصا المسلمين، وقتل النفوس المحترمة، وسلب الأموال المعصومة، والسبّ والشتم وحرب المسلمين وغشّهم، وإلقاح الفتن، والرغبة في الدنيا، والتزاحم على الإمارة والرئاسة وغير ذلك ممّا تكفلّت به كتب الآثار والتواريخ وملأ الخافقين»[2].

قول محمد حسين آل كاشف الغطاء المتوفى ١٣٧٣:

قال محمد حسين آل كاشف الغطاء من كبار علماء الشيعة: «لا أقول إنّ الآخرين من الصحابة ـ وهم الأكثر الذين لم يتسمّوا بسمة الولاء لأهل البيت ـ قد خالفوا النبي ولم يأخذوا بإرشاده، كلا ومعاذ اللّه أن يظنّ فيهم ذلك، وهم خيرة من على وجه الأرض يومئذ، ولكن لعلّ تلك الكلمات لم يسمعها كلّهم، ومن سمع

(١) الثلاثة الأوّلون ارتدّوا وماتوا على الردّة، والأشعث ارتدّ فأتي به إلى الخليفة أبي بكر أسيراً فعاد إلى الإسلام وزوجّه أخته، وكانت عوراء، فأولدها محمداً أحد قتلة الحسين عليه السلام.

(٢) أعيان الشيعة: ج١ ص١١٣.

بعضها لم يلتفت إلى المقصود منها، وصحابة النبي الكرام أسمى من أن تحلّق إلى أوج مقامهم بغاث الأوهام»[١].

إلى أن قال: «**لا يذهبنّ عنك أنّه ليس معنى هذا إنّا نريد أن ننكر ما لأولئك الخلفاء من الحسنات وبعض الخدمات للإسلام التي لا يجحدها إلاّ مكابر، ولسنا بحمد اللّه من المكابرين، ولا سبّابين ولا شتّامين؛ بل ممّن يشكر الحسنة ويغضي عن السيّئه، ونقول: تلك أمة قد خلت، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، وحسابهم على اللّه، فإن عفا فبفضله، وإن عاقب فبعدله**»[٢].

قول السيد شرف الدين العاملي المتوفى ١٣٧٧ هـ:

قال السيّد شرف الدين من أكابر علماء الشيعة بلبنان: «**إنّ من وقف على رأينا في الصحابة، علم أنّه أوسط الآراء، إذ لم نفرّط فيه تفريط الغلاة الذين كفّروهم جميعاً، ولا أفرطنا إفراط الجمهور الذين وثّقوهم أجمعين، فإنّ الكامليّة ومن كان في الغلوّ على شاكلتهم، قالوا: بكفر الصحابة كافّة، وقال أهل السنّة: بعدالة كلّ فرد ممّن سمع النبيّ ﷺ أو رآه من المسلمين مطلقاً، واحتجّوا بحديث كلّ من دبّ أو درج منهم أجمعين أكتعين أبصعين.**

أمّا نحن، فإنّ الصحبة بمجرّدها وإن كانت عندنا فضيلة جليلة، لكنّها - بما هي ومن حيث هي- غير عاصمة، فالصحابة كغيرهم من الرجال. فيهم: العدول، وهم عظماؤهم وعلماؤهم، وأولياء هؤلاء، وفيهم: البغاة، وفيهم: أهل الجرائم من المنافقين، وفيهم: مجهول الحال.

---

(١) أصل الشيعة وأصولها: ١٨٨، بتحقيق علاء آل جعفر.
(٢) أصل الشيعة و أصولها: ٢٠٩.

فنحن نحتجّ بعدولهم ونتولاّهم في الدنيا والآخرة، أمّا البغاة على الوصيّ، وأخي النبيّ، وسائر أهل الجرائم والعظائم كابن هند، وابن النابغة، وابن الزرقاء وابن عقبة، وابن أرطاة، وأمثالهم، فلا كرامة لهم، ولا وزن لحديثهم.

ومجهول الحال نتوقّف فيه حتّى نتبيّن أمره، هذا رأينا في حملة الحديث من الصحابة وغيرهم، والكتاب والسنّة بيننا على هذا الرأي، كما هو مفصل في مظانّه من أصول الفقه.

لكنّ الجمهور بالغوا في تقديس كلّ من يسمّونه صحابيّاً حتّى خرجوا عن الاعتدال، فاحتجّوا بالغث منهم والسمين، واقتدوا بكلّ مسلم سمع النبيّ أو رآه صلى الله عليه وآله اقتداء أعمى، وأنكروا على من يخالفهم في هذا الغلوّ، وخرجوا في الإنكار على كلّ حد من الحدود، وما أشدّ إنكارهم علينا حين يروننا نردّ حديث كثير من الصحابة مصرّحين، بجرحهم أو بكونهم مجهولي الحال، عملاً بالواجب الشرعي في تمحيص الحقائق الدينيّة، والبحث عن الصحيح من الآثار النبويّة، وبهذا ظنّوا بنا الظنون، فاتّهمونا بما اتّهمونا، رجماً بالغيب، وتهافتاً على الجهل، ولو ثابت إليهم أحلامهم، ورجعوا إلى قواعد العلم، لعلموا أنّ أصالة العدالة في الصحابة ممّا لا دليل عليه، ولو تدبّروا القرآن الحكيم لوجدوه مشحوناً بذكر المنافقين منهم، وحسبك من سوره التوبة والأحزاب، وإذا جاءك المنافقون، ويكفيك من آياته المحكمة ﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾[1].

فليتني أدري أين ذهب المنافقون بعد رسول اللّه صلى الله عليه وآله وقد كانوا جرّعوه الغصص مدّة حياته، حتّى دحرجوا الدباب و... وقد تعلمون أنّه صلى الله عليه وآله خرج إلى أُحد بألف من

(١) التوبة: ٩٧.

أصحابه، فرجع منهم قبل الوصول ثلاث مائة من المنافقين، وربما بقي معه منافقون لم يرجعوا خوف الشهرة، أو رغبة بالدفاع عن أحساب قومهم، ولو لم يكن في الألف إلاّ ثلاث مائة منافق، لكفى دليلاً على أنّ النفاق كان زمن الوحي فاشياً، فكيف ينقطع بمجرّد انقطاع الوحي ولحوق النبيّ صلى الله عليه وآله بالرفيق الأعلى؟!

وما ضرّنا لو صدعنا بحقيقة أولئك المنافقين، فإنّ الأمّة في غنى عنهم بالمؤمنين المستقيمين من الصحابة، وهم أهل السوابق والمناقب، وفيهم الأكثريّة الساحقة، ولا سيّما علماؤهم وعظماؤهم حملة الآثار النبويّة، وسدنة الأحكام الإلهيّة، قال تعالى: ﴿وَأُوْلَئكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُوْلَئكَ هُمُ الْمُفْلحُونَ * أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّات تَجْرِى من تَحْتهَا الأَنْهَرُ خَالدينَ فيهَا ذَلكَ الْفَوْزُ الْعَظيمُ﴾[1]. وهم في غنى عن مدحة المادحين بمدحة اللّه تعالى، وثنائه عليهم في الذكر الحكيم، وحسبهم تأييد الدين، ونشر الدعوة إلى الحقّ المبين. على أنّا نتولّى من الصحابة كلّ من اضطرّ إلى الحياد - في ظاهر الحال - عن الوصي، أو التجأ إلى مسايرة أهل السلطة بقصد الاحتياط على الدين، والاحتفاظ بشوكة المسلمين، وهم السواد الأعظم من الصحابة رضي اللّه تعالى عنهم أجمعين فإنّ مودّة هؤلاء لازمة، والدعاء لهم فريضة، ﴿وَالَّذينَ جَآءُوا من بَعْدهمْ يَقُولُونَ ربَّنَا اغْفرْ لَنَا ولاخْوَاننَا الَّذينَ سَبَقُونَا بالأيمَان ولاَ تَجْعَلْ في قُلُوبنَا غلاًّ لِّلَّذينَ ءَامَنُواْ ربَّنَآ إنَّكَ رَءُوفٌ رَّحيمٌ﴾»[2][3].

(١) التوبة: ٨٨ و٨٩.

(٢) الحشر: ١٠.

(٣) أجوبة مسائل، جار اللّه: ١٤.

قول السيد الشهيد محمد باقر الصدر الذي استشهد سنة ١٤٠٢ [١]:

قال: «**إنّ الصحابة بوصفهم الطليعة المؤمنة والمستنيرة كانوا أفضل وأصلح بذرة لنشوء أمة رساليّة، حتّى أنّ تاريخ الإنسان لم يشهد جيلاً عقائديّاً أروع وأنبل وأطهر من الجيل الذي أنشأه الرسول القائد**»[٢].

لا أظنّ بأنّ الشيخ ابن تيمية استطاع فيما كتب أن يمتدح الصحابة بأكثر من هذا الذي قاله فيهم الزعيم الشيعي الكبير السيّد الصدر.

قول سماحة الشيخ السبحاني (المعاصر)

قال سماحة آية اللّه الشيخ جعفر السبحاني من أكابر علماء وأساتذة الحوزة العلميّة بقم المقدّسة:

«**إنّه من المستحيل أن يحبّ الإنسان النبيّ ﷺ وفي الوقت نفسه يبغض من ضحّى بنفسه ونفيسه في طريق رسالته، والإنسان العاقل لا يمكنه أن يجمع في قلبه حالتين متضادّتين. والذي دعا أهل السنّة إلى اتّهام الشيعة بالسبّ هو اعتقادهم بعدالة الصحابة كلّهم من أولّهم إلى آخرهم، والشيعة الإثنا عشريّة لا تعترف بذلك؛ بل إنّ الصحابة والتابعين وغيرهم من تابعي التابعين عندهم في صفّ واحد، ولا ترى أيّ ملازمة بين كون الرجل صحابيّاً رأى النبيّ ﷺ، وبين كونه رجلاً مثاليّاً يكون القدوة والأسوة للمسلمين إلى يوم القيامة.**

---

(١) السيد محمد باقر الصدر: مجتهد و مرجع شيعيّ شهير؛ له مؤلّفات عديدة منها: «اقتصادنا» و«فلسفتنا» و«البنك اللاربوي» وقد جمعت مؤلّفاته في ١٥ مجلّداً، عاش مجاهداً داعياً إلى الإصلاح و إلى إزاحة الأنظمة اللادينيّة وإقامة النظام الإسلامي، وقتل شهيداً في السجن ببغداد سنة ١٩٨٠ ، وله من العمر ٤٧ سنة.

(٢) بحث حول الولاية: ٤٨ المجموعة الكاملة ج ١١.

بل تعتقد أنّ مصير الصحابة كمصير الآخرين، فيهم: الصالح، والتقيّ، والمخلص، وفيهم: الطالح، والمنافق، وتدلّ على ذلك أمور كثيرة»[١].

وقال أيضاً: «**على أنّ ما نحن بصدد بحثه ودراسته هنا هو (عدالة جميع الصحابة) لا سبّ الصحابة، وإنّ من المؤسف أنّه لم يفرق البعض بين المسألتين، وإنّما عمد إلى اتّهام المخالفين في المسألة الأولى، والإيقاع فيهم في غير ما حق.**

وفي الخاتمة نؤكّد على أنّ الشيعة الإماميّة لا ترى احترام صحبة النبيّ ﷺ مانعاً من مناقشة أفعال بعض صحابته ﷺوالحكم عليها، وتعتقد بأنّ معاشرة النبيّ لا تكون سبباً للمصونيّة من المعاصي إلى آخر العمر... على أنّ موقف الشيعة، في هذا المجال ينطلق من الآيات القرآنيّة، والأحاديث الصحيحة، والتاريخ القطعي، والعقل المحايد الحصيف»[٢].

وبعد إلفات نظركم السامي إلى هذه الأُمور فلنرجع إلى تحليل ما جاء في رسالتكم الكريمة:

نظرة مجرّدة إلى روايات الحوض

قلتم:

أوّلاً: هذه الروايات رواها الصحابة أنفسهم رضي اللّه عنهم وهذا لأمانتهم وصدق إيمانهم ولو كانوا قد ارتدّوا ما رووها.

ثانياً: المعنى: إمّا أنّه يراد به الصحابة أنفسهم جميعهم، وهذا مردود للآيات السابقة والأحاديث الصحيحة في فضلهم جميعاً وفي فضائل أفرادهم.

---

(١) رسائل ومقالات: ١٥٥.

(٢) العقيدة الإسلاميّة: ٢٩٨.

وإما أن يراد به بعضهم وهذا يحتاج إلى دليل قطعيّ، وهذا غير موجود.

وإمّا أن يراد به بعض أفراد الأمّة وسمّاهم بأصحابه لأنّ كلّ أمّته أصحابه؛ لمشاركته في دينه وفي الجنّة، أي يصاحبونه فيها فعندما يقدّم هؤلاء على حوضه، وعليهم علامة المسلمين بآثار الوضوء ويمنعون عن الحوض فيقول: أصحابي... وفي بعضها لا يقول أصحابي، وإنّما يقول: ألا هلمّ، وفي بعضها بالتصغير: أصيحابي، فالذي يظهر أنّ هذا هو المراد وهو الذي نعتقده.

أحاديث الحوض على ما نقله الشيخان[١]

أقول: قبل أن أجيب عن كلامكم هذا، أذكر أحاديث الحوض على ما نقله البخاري ومسلم في صحيحيهما حتى يعرف القارئ حقيقة ما ورد في الأصحاب ثمّ نعقّب على ما ذكرت.

إنّ الروايات التي وردت في الصحيحين حول الصحابة في باب الحوض على أقسام:

١ـ ما يدلّ على إحداث الصحابة بعد الرسول ﷺ

روى البخاري عن ابن عباس: «**ألاّ وإنّه يجاء برجال من أمّتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا ربّ أصيحابي، فيقال: إنّك لا تدري ماذا أحدثوا بعدك**»[٢].

وفي رواية أخرى: «**فأقول: يا ربّ أصحابي! فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»[٣].

---

(١) هذا الفصل أضيف قبل الطبع ولم يكن في أصل الرسالة.

(٢) صحيح البخاري: ج٥ ص١٩٢ (٨٨٠ رقم ٤٦٢٥) كتاب التفسير، باب «وكنت عليهم شهيداً»، و٥: ٢٤٠، (٩١٧، رقم ٤٧٧٠) كتاب التفسير، باب تفسير سورة الأنبياء، باب كما بدأنا أوّل خلق.

(٣) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧، (١٢٥٨، رقم ٦٥٧٦، أخرجه مسلم برقم ٢٢٩٧).

وهكذا في رواية عن أنس[١]. وأبي سعيد الخُدري[٢]. وأبي هريرة[٣]. وعن ابن المسيّب[٤].

٢ـ ما يدلّ على ارتدادهم بعد مفارقة النبيّ ﷺ

روى البخاري عن ابن عباس، قال رسول اللّه ﷺ: «**يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال، فأقول: أصحابي؟**

فيقال: إنّهم لم يزالوا مرتدّين على أعقابهم منذ فارقتهم»[٥].

وفي رواية أخرى روي عن أبي هريرة: «**إنّهم ارتدّوا على أدبارهم القَهْقَرَى**»[٦].

٣ـ ما يدلّ على إبعادهم عن الحوض

روى مسلم عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: «**وأنا فرطهم على الحوض ألا ليذادنّ رجال عن حوضي، كما يذاد البعير الضالّ، أناديهم: ألا هلمّ، فيقال: إنّهم قد**

---

(١) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧ (١٢٥٩، رقم ٦٥٨٢، أخرجه مسلم برقم ٢٣٠٤)، كتاب الرقاق، باب في الحوض.

(٢) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧ (١٢٥٩، رقم٦٥٨٤)، كتاب الرقاق، باب في الحوض، وج٨ ص٨٧ (١٣٤٩رقم ٥١ـ٧٠٥٠) كتاب الفتن، باب ما جاء في قول اللّه تعالى واتّقوا فتنة، أخرجه مسلم رقم ٢٢٩٠.

(٣) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧ (١٢٥٩، رقم٦٥٨٥)، كتاب الرقاق، باب في الحوض.

(٤) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧ (١٢٥٩، رقم٦٥٨٦)، كتاب الرقاق، باب في الحوض.

(٥) صحيح البخاري: ج٤ ص١٤٢، (ص٦٦٤، رقم ٣٤٤٧)، كتاب بدء الخلق، باب واذكر في الكتاب مريم، أخرجه مسلم برقم ٢٨٦٠ وصحيح البخاري: ج٤ ص١١٠ (٦٤٠ رقم ٣٣٤٩) باب قول اللّه تعالى واتخذ اللّه إبراهيم خليلاً، و٥: ٢٤٠، (رقم ٤٧٧٠) كتاب التفسير، باب تفسير سورة الأنبياء. أخرجه مسلم: ج٧ ص١٥٧ برقم ٢٨٦٠.

(٦) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧ (١٢٥٩، رقم٦٥٨٥)، كتاب الرقاق، باب في الحوض.

بدّلوا بعدك فأقول: سحقاً سحقاً»[١].

وفي رواية البخاري: «**أنا فرطكم على الحوض ولَيُرْفَعَنَّ معي رجال منكم ثمّ لَيُخْتَلَجُنَّ دوني**»[٢].

ورواه مسلم أيضاً عن أمّ سلمة[٣].

وروى البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه، عن النبيّ ﷺ قال: «**لَيَرِدَنّ عليَّ ناس من أصحابي الحوض، حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني**»[٤].

ورويا ذلك عن أبي وائل أيضاً[٥].

٤ـ ما يدلّ على دخولهم النار

روى البخاري عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ، قال: «**بينا أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلُمّ فقلت: أين؟ قال: إلى النار واللّه! قلت: وما شأنهم؟ قال: إنّهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم القَهْقَرَى**»[٦].

٥ـ ما يدلّ على أنه لا يخلص منهم إلا القليل

روى البخاري عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ قال: «...**ثمّ إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلُمّ قلت: أين؟ قال: إلى النار واللّه! قلت:**

---

(١) صحيح مسلم: ج١ ص١٥٠ (رقم ٢٤٩) كتاب الطهارة باب (١٢) باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ح٣٩.

(٢) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧، (ص١٢٥٨، رقم ٦٥٧٦، أخرجه مسلم برقم (٢٢٩٧).

(٣) صحيح مسلم: ج٧ ص٦٧، (رقم ٢٢٩٥) كتاب الفضائل باب (٩) باب إثبات حوض نبينا ﷺ ح ٢٩.

(٤) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧ (١٢٥٩، رقم ٦٥٨٢، أخرجه مسلم برقم ٢٣٠٤)، كتاب الرقاق، باب في الحوض.

(٥) صحيح البخاري: ج٨ ص٨٧ (رقم ٧٠٤٩) كتاب الفتن، باب ما جاء في قول اللّه تعالى: ﴿**واتّقوا فتنة**﴾، وصحيح مسلم: ج٧ ص٧١ رقم ٢٢٩٧.

(٦) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧ (١٢٥٩، رقم٦٥٨٧) كتاب الرقاق، باب في الحوض.

ما شأنهم؟ قال: إنّهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أراه يَخْلُص منهم إلاّ مثلَ هَمَل النَّعَم»[١].

٦ــ ما يدلّ على دعاء الرسول ﷺ عليهم

روى البخاري عن أبي سعيد الخُدري، عن النبيّ ﷺ، قوله: «**فأقول: إنّهم منّي فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك؟ فأقول: سحقاً سحقاً لمن غيّر بعدي**»[٢].

وروى مسلم قريباً منه عن أبي هريرة[٣]. وعن أمّ سلمة[٤].

ما هو المراد من الأصحاب في حديث الحوض؟

اُختلف في المراد من الأصحاب في حديث الحوض هل المراد منه هو المعنى المصطلح أي: كلّ من صحب رسول اللّه ﷺ ورآه كما عرّفه أبناء أهل السنّة، أو المراد منه هو المعنى اللغوي أي كلّ من تبعه وكان موافقاً له في سلوكه؟

قال القاضي عياض عند تأويله أحاديث الحوض: «**فإنّ أصحابه وإن شاع عرفاً فيمن يلازمه من المهاجرين والأنصار، شاع استعماله لغة في كلّ من تبعه مرّة**»[٥].

---

(١) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧ (١٢٥٩، رقم٦٥٨٧) كتاب الرقاق، باب في الحوض.
(٢) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧ (١٢٥٩، رقم٦٥٨٤)، كتاب الرقاق، باب في الحوض وج٨ ص٨٧ (١٣٤٩، رقم ٥١ ـ ٧٠٥٠) كتاب الفتن، باب ما جاء في قول اللّه تعالى واتّقوا فتنة، أخرجه مسلم رقم ٢٢٩٠.
(٣) صحيح مسلم: ج١ ص١٥٠ (رقم ٢٤٩) كتاب الطهارة باب (١٢) باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ح٣٩.
(٤) صحيح مسلم: ج٧ ص٦٧، (رقم ٢٢٩٥) كتاب الفضائل باب (٩) باب إثبات حوض نبينا ﷺ ح ٢٩.
(٥) تحفة الأحوذي للمباركفوري: ج٩ ص٦.

ويلاحظ عليه:

أوّلاً: بأنّ المراد بالردّة في هذه الروايات، ليست ردّة الكفر أو الارتداد والخروج عن الإسلام؛ بل المراد بها تخلّفهم عن إحدى أهمّ الواجبات الدينيّة، كما صرّح ابن الأثير في النهاية بقوله: «**وفي حديث القيامة والحوض، فيقال: إنّهم لم يزالوا مرتدّين على أدبارهم القهقري، أي متخلّفين عن بعض الواجبات، ولم يرد ردّة الكفر**»[1].

فالمراد منها هو ترك وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله في عليّ وأهل بيته، كما أنّ المراد من الأحداث هي الوقائع والبدع التي أحدثت بعد رسول اللّه صلى الله عليه وآله كما سيوافيك ذلك عن براء بن عازب وأمّ المؤمنين عائشة وأبي سعيد الخدري.

وثانياً: إنّما الكلام في كلمة (الأصحاب) الواردة في لسان النبيّ صلى الله عليه وآله، لا الواردة في اللغة أو في لسان التابعين بعد مضيّ سنوات، فمراده صلى الله عليه وآله منها ــ كلمة الأصحاب ـ هم الذين صحبوه ورأوه بلا ريب.

وثالثاً: لو حملنا كلمة الأصحاب الواردة في لسان النبيّ صلى الله عليه وآله على مطلق من تبع النبيّ صلى الله عليه وآله فلابدّ من حمل هذه اللفظة على هذا المعنى في عامّة الموارد، مثل قوله صلى الله عليه وآله: «**لا تسبّوا أصحابي**» و«**أصحابي كالنجوم**» و.... وهذا ما لا يرتضيه أحد.

ما يدل على أنّ الصحابة هم الذين صحبوا النبيّ صلى الله عليه وآله ورأوه

ورابعاً: ملاحظة متن روايات الحوض وغيرها تثبت بأنّ المراد من الصحابة هم الذين صحبوه ورأوه من دون شكّ في ذلك وإليك بعض هذه

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: ج٢ ص٢١٤ مادّة «ردد». وهكذا في لسان العرب.

الروايات:

١ـ التصريح في بعض الروايات بكلمة «**صاحبني ورآني**»:

ففي مسند أحمد عن أبي بكرة، أنّ رسول اللّه ﷺ قال: «**ليردنّ عليّ الحوض رجال ممّن صحبني ورآني، حتّى إذا رفعوا إليّ ورأيتهم اختلجوا دوني، فلأقولنّ ربّ أصحابي! أصحابي! فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك؟**»(١).

وفي صحيح مسلم عن عبد العزيز بن صهيب يحدث، قال: «**حدّثنا أنس بن مالك أنّ النبيّ ﷺ قال: ليردنّ عليّ الحوض رجال ممّن صاحبني حتى إذا رأيتهم ورفعوا إليّ، اختلجوا دوني فلأقولنّ: أي رب! أصيحابي أصيحابي! فليقالنّ لي: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»(٢).

قال ابن حجر: «**ولأحمد والطبراني من حديث أبي بكرة رفعه ليردنّ عليّ الحوض رجال ممّن صحبني ورآني وسنده حسن. وللطبراني من حديث أبي الدرداء نحوه وزاد: فقلت: يا رسول اللّه ادع أن لا يجعلني منهم، قال: لست منهم. وسنده حسن**»(٣).

وفى تفسير الطبري: «**والذي نفس محمد بيده ليردنّ عليّ الحوض ممّن صحبني أقوام حتّى إذا رفعوا إليّ ورأيتهم اختلجوا دوني فلأقولنّ ربّ أصحابي، أصحابي، فليقالنّ إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»(٤).

---

(١) مسند أحمد بن حنبل: ج٥ ص٤٨، حديث أبي بكرة نفيع بن الحرث، والمصنّف لابن أبي شيبة: ج٧ ص٤١٥ رقم ٣٥، كتاب الفضائل، باب ما أعطى اللّه محمداً ﷺ، وتاريخ دمشق: ج٣٦ ص٨ وكنز العمال: ج١٣ ص٢٣٩ ح ٣٦٧١٤.

(٢) صحيح مسلم: ج٧ ص٧٠، باب إثبات حوض نبيّنا، وشرح مسلم للنووي: ج١٥ ص٦٤.

(٣) فتح الباري: ج١١ ص٣٣٣.

(٤) جامع البيان: ج٤ ص٥٥، في تفسير قوله تعالى: ﴿**أمّا الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم**﴾.

٢ـ تعبير رسول اللّه ﷺ عن المخاطبين بالصحابة وعن الذين يأتون بعدُ بالإخوان:

ورد في صحيح مسلم: «**عن أبي هريرة أنّ رسول اللّه ﷺ أتى المقبرة فقال: السلام عليكم، دار قوم مؤمنين، وإنّا إن شاء اللّه بكم لاحقون، وددت أنا قد رأينا إخواننا، قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول اللّه؟**

قال: أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد. فقالوا: كيف تعرف من لم يأت بعد من أمّتك يا رسول اللّه؟

فقال: أرأيت لو أنّ رجلاً له خيل غرّ محجّلة بين ظهري خيل دهم بهم، ألا يعرف خيله؟ قالوا: بلى يا رسول اللّه، قال: فإنّهم يأتون غرّاً محجّلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض، ألا ليذادّن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضالّ أناديهم ألا هلمّ، فيقال: إنّهم قد بدلّوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً»[(١)].

وفي رواية عبد الرزاق: «**ثمّ يلتفت إلى أصحابه، وفيهم يومئذ الأفاضل، فيقول: أنتم خير، أم هؤلاء؟ فيقولون: نرجو أن لا يكونوا خيراً منّا**، ـ إلى أن قال: ـــ **فإنّ هؤلاء قد مضوا، وقد شهدت لهم، وإنّي لا أدري ما تحدثون بعدي**»[(٢)].

وفى تفسير الثعالبي: «**ثمّ أقبل على أصحابه فقال: هؤلاء خير منكم، قالوا: يا رسول اللّه! إخواننا، أسلمنا كما أسلموا، وهاجرنا كما هاجروا، وجاهدنا كما جاهدوا، وأتوا على آجالهم فمضوا فيها وبقينا في آجالنا، كلّ فما يجعلهم خيراً منّا؟**

قال: هؤلاء خرجوا من الدنيا لم يأكلوا من أجورهم شيئاً وخرجوا وأنا الشهيد

---

(١) صحيح مسلم: ج١ ص١٥٠، كتاب الطهارة، باب استحباب الغرة والتحجيل في الوضوء، وأحكام الجنائز للألباني: ١٩٠، حيث قال: أخرجه مسلم: ج١ ص١٥٠ ـ ١٥١؛ مالك: ج١ ص٤٩ ـ ٥٠؛ النسائي: ج١ ص٣٥؛ ابن ماجة: ج٢ ص٥٨٠؛ البيهقي: ج٤ ص٧٨؛ أحمد: ج٢ ص٣٠٠، ٤٠٨.

(٢) المصنّف لعبد الرزاق الصنعاني: ج٣ ص٥٧٥ ح ٦٧٢٠.

عليهم، وأنّكم قد أكلتم من أجوركم ولا أدري ما تحدثون من بعدي؟

قال: فلمّا سمعها القوم عقلوها وانتفعوا بها، وقالوا إنّا لمحاسبون بما أصبنا من الدنيا وأنّه لمنتقص به من أجورنا»[(١)].

٣ـ طلب الأصحاب من النبيّ ﷺ أن يدعو اللّه أن لا يجعلهم من المطرودين واستعاذتهم باللّه من الرجوع على الأعقاب:

ورد في معجم الطبراني، عن أبي الدرداء، قال: «**قال رسول اللّه: لألفينّ ما نوزعت أحداً منكم على الحوض، فأقول: هذا من أصحابي، فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك قال أبو الدرداء: يا نبيّ اللّه، ادع اللّه أن لا يجعلني منهم. قال: لست منهم**»[(٢)].

وروى الهيثمي عن أبي الدرداء، قال:

«**قال: رسول اللّه ﷺ لألفينّ ما نوزعت أحداً منكم عند الحوض، فأقول: هذا من أصحابي، فيقول: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك**».

قال أبو الدرداء: «**يا رسول اللّه ادع اللّه أن لا يجعلني منهم، قال: لست منهم. رواه الطبراني في الأوسط والبزار بنحوه ورجالهما ثقات**»[(٣)].

وهكذا استعاذة ابن أبي مليكة باللّه من رجوعه على الأعقاب، كما في صحيح البخاري ومسلم: عن ابن أبي مليكة، عن أسماء بنت أبي بكر،

---

(١) تفسير الثعالبي: ج٥ ص٢٢١.

(٢) المعجم الأوسط للطبراني: ج١ ص١٢٥، مسند الشاميين للطبراني: ج٢ ص٣١٧، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ج٤٧ ص١١٧ وج٥٤ ص٧٦، والبداية والنهاية لابن كثير: ج٦ ص٢٣١.

(٣) مجمع الزوائد: ج٩ ص٣٦٧، باب ما جاء في أبي الدرداء رضي اللّه عنه، وفي ج١٠ ص٣٦٥، رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح عن أبي عبد اللّه الأشعري وهو ثقة.

قالت: «**قال النبيّ ﷺ: إنّي على الحوض حتّى أنظر من يرد عليّ منكم وسيؤخذ ناس دوني، فأقول: يا ربّ منّي ومن أمّتي؟**

فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك واللّه ما برحوا على أعقابهم. فكان ابن أبي مليكة يقول: اللّهمّ إنّا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا أو نفتن عن ديننا»[(١)].

وفي معجم الطبراني: «**فكان ابن أبي مليكة يقول: اللّهمّ إنّا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا أو نغيّر ديننا**»[(٢)].

٤ـ بكاء أبي بكر حين سمع حديث الحوض وارتداد الأمّة بعد النبيّ ﷺ:

كما في الموطّأ عن مالك، عن أبى النضر مولى عمر بن عبيد اللّه، «**أنّه بلغه أنّ رسول اللّه ﷺ قال لشهداء أحد: (هؤلاء أشهد عليهم) فقال أبو بكر الصديق: ألسنا يا رسول اللّه بإخوانهم؟ أسلمنا كما أسلموا. وجاهدنا كما جاهدوا. فقال رسول اللّه ﷺ: بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي؟ فبكى أبو بكر، ثمّ بكى، ثمّ قال: أئنّا لكائنون بعدك؟**»[(٣)].

فلو كان المراد من الأصحاب في هذه الأحاديث، هم الذين يأتون بعد زمان الصحابة، فما معنى قوله ﷺ ممّن صاحبني ورآني؟ بل ما معنى كلام أبي الدرداء واستعاذة ابن أبي مليكة وبكاء أبي بكر؟

---

(١) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٩، كتاب الرقاق، باب في الحوض. وج٨ ص٨٦، كتاب الفتن، ما جاء في قول اللّه تعالى: «واتّقوا فتنة لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصّة»، وصحيح مسلم: ج٧ ص٦٦، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبيّنا.

(٢) المعجم الكبير للطبراني: ج٤٢ ص٩٤.

(٣) كتاب الموطأ للإمام مالك: ج٢ ص٤٦١، ح٣٢، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج٥١ ص٣٨، ومغازي الواقدي: ج١ ص٣١٠.

٥ـ قوله ﷺ منذ فارقتهم:

كما في صحيح البخاري: «**وإنّ أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: أصحابي أصحابي، فيقال: إنّهم لم يزالوا مرتدّين على أعقابهم منذ فارقتهم**»(١).

وهذا صريح بأنّ المراد من الصحابة هم الذين عاشوا في عصر النبيّ ﷺ وبقوا أحياءً بعد وفاته.

٦ـ قول رسول اللّه في حديث الحوض: «**وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم**» وشهادته ﷺ على من مضى من الأصحاب:

في رواية البخاري: «**ثمّ يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال فأقول: أصحابي، فيقال: إنّهم لم يزالوا مرتدّين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح عيسى بن مريم، ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾**»(٢).

وفي مصنّف عبد الرزاق، عن معمّر قال: «**وأخبرني من سمع الحسن يقول: قال النبيّ ﷺ للشهداء يوم أحد: إن هؤلاء قد مضوا، وقد شهدت عليهم، ولم يأكلوا من أجورهم شيئاً، ولكنّكم تأكلون من أجوركم، ولا أدري ما تحدثون بعدي**»(٣).

وفيه أيضاً عن ابن جريج، قال: «**حدّثت أنّ النبيّ ﷺ كان ينطلق بطوائف من أصحابه إلى دفنى بقيع الفرقد، فيقول: السلام عليكم يا أهل القبور، لو تعلمون ممّا**

---

(١) صحيح البخاري: ج٤ ص١٤٢ كتاب بدء الخلق، باب واذكر في الكتاب مريم وقبل باب نزول عيسى، وج٥ ص١٩٢ باب قوله إن تعذّبهم فإنّهم عبادك و٢٤٠ وج٧ ص١٩٥.
وصحيح مسلم: ج٨ ص١٥٧، كتاب الجنّة وصفة نعيمها وأهلها، باب صفة يوم القيامة.

(٢) صحيح البخاري: ج٤ ص١٤٢.

(٣) المصنف لعبد الرزاق الصنعاني: ج٣ ص٥٤١، ح ٦٦٣٤، وج٥ ص٢٧٣ح ٩٥٨١.

نجاكم اللّه ممّا هو كائن بعدكم.

ثمّ يلتفت إلى أصحابه، وفيهم يومئذ الأفاضل، فيقول: أنتم خير أم هؤلاء؟ فيقولون: نرجو أن لا يكونوا خيراً منّا، هاجرنا كما هاجروا فقال: هؤلاء خرجوا من الدنيا ولم يأكلوا من أجورهم شيئاً، وإنّكم تأكلون من أجوركم، فإنّ هؤلاء قد مضوا، وقد شهدت لهم، وإنّي لا أدري ما تحدثون بعدي»[١].

قال الثعالبي في تفسيره: «**وروى ابن المبارك في رقائقه من طريق الحسن عن النبيّ أنّه خرج في أصحابه إلى بقيع الغرقد، فقال السلام عليكم يا أهل القبور لو تعلمون ما نجاكم اللّه منه ممّا هو كائن بعدكم، ثمّ أقبل على أصحابه فقال: هؤلاء خير منكم، قالوا: يا رسول اللّه إخواننا أسلمنا كما أسلموا، وهاجرنا كما هاجروا، وجاهدنا كما جاهدوا، وأتوا على آجالهم فمضوا فيها وبقينا في آجالنا، فما يجعلهم خيراً منّا؟**

قال: هؤلاء خرجوا من الدنيا لم يأكلوا من أجورهم شيئاً وخرجوا وأنا الشهيد عليهم، وإنّكم قد أكلتم من أجوركم ولا أدري ما تحدثون من بعدي؟

قال: فلمّا سمعها القوم عقلوها وانتفعوا بها، وقالوا إنّا لمحاسبون بما أصبنا من الدنيا وأنّه لمنتقص به من أجورنا»[٢].

وفي تاريخ المدينة لابن شبة النميري: «**إنّ هؤلاء مضوا لم يأكلوا من أجورهم شيئاً، وشهدت عليهم، وإنّكم قد أكلتم من أجوركم بعدهم، ولا أدري كيف تفعلون بعدي**»[٣]. وفي موضع آخر: «**ولا أدري كيف تصنعون بعدي**»[٤].

---

(١) المصنّف لعبد الرزاق الصنعاني: ج٣ ص٥٧٥ ح ٦٧٢٠.
(٢) تفسير الثعالبي: ج٥ ص٢٢١.
(٣) تاريخ المدينة لابن شبة النميري: ج١ ص٩٤.
(٤) المصدر نفسه: ج١ ص٩٥.

وهذا يدلّ على أنّ الرسول صلى الله عليه وآله لم يكن مطمئنّاً لما ينتهي إليه أمر أصحابه بعده. ولم يكن يعتقد أنّ مجرّد صحبتهم له تدخلهم الجنان، وتجعلهم معصومين، أو أنّها تكون أماناً لهم من كلّ حساب وعقاب، عملوا ما عملوا، وفعلوا ما فعلوا، فإنّ ذلك خلاف ما قرّره القرآن الذي يقول: ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**﴾[١].

٧ـ انشغال بال رسول اللّه صلى الله عليه وآله وقلقه عمّا يصنع الصحابة:

مرّ قوله صلى الله عليه وآله في قضيّة بكاء أبي بكر: «**لكن لا أدري ما تحدثون بعدي؟**»[٢].

وفي الفصل السابق في قضيّة شهداء أحد: «**ولا أدري ما تحدثون بعدي**»[٣]

وفي قضية بقيع الغرقد عن تفسير الثعالبي ومصنف عبد الرزّاق «**وإنّي لا أدري ما تحدثون بعدي**»[٤].

وعن تاريخ المدينة: «**لا أدري كيف تفعلون بعدي**»[٥] أو «**ولا أدري كيف تصنعون بعدي**»[٦].

٨ـ قوله صلى الله عليه وآله ارتدادهم على الأدبار:

ورد في روايات الحوض: «**أيضاً لا تدري بما أحدثوا إنّهم ارتدّوا على أدبارهم القهقرى**»[٧].

---

(١) الزلزلة: ٧ و٨.
(٢) كتاب الموطأ للإمام مالك: ج٢ ص٤٦١، ح٣٢.
(٣) المصنّف لعبد الرزاق الصنعاني: ج٣ ص٥٤١، ح ٦٦٣٤، وج٥ ص٢٧٣ح ٩٥٨١.
(٤) تفسير الثعالبي: ج٥ ص٢٢١، والمصنّف: ج٣ ص٥٧٥ ح ٦٧٢٠.
(٥) تاريخ المدينة لابن شبة النميري: ج١ ص٩٤.
(٦) المصدر السابق نفسه: ج١ ص٩٥.
(٧) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٨، كتاب الرقاق، باب في الحوض.

وفي قوله تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ**﴾[١].

وكأنّ هذه الأحاديث واردة مورد التفسير لهذه الآية، ومؤكّدة لتحقّق مضمونها بعد وفاته.

٩ـ اعتراف بعض الأصحاب على إحداث الصحابة بعد رسول اللّه ﷺ:

أ: اعتراف البراء بن عازب:

رواه البخاري عن محمد بن فضيل، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، قال: «**لقيت البراء بن عازب رضي اللّه عنهما، فقلت: طوبى لك صحبت النبيّ ﷺ وبايعته تحت الشجرة!! فقال: يا ابن أخي إنّك لا تدري ما أحدثنا بعده**»[٢].

والبراء بن عازب من أكابر الصحابة ومن السابقين الأوّلين الذين بايعوا النبيّ ﷺ تحت الشجرة يشهد على نفسه وغيره من الصحابة بأنّهم أحدثوا بعد وفاة النبيّ ﷺ كي لا يغترّ بهم الناس، وأوضح بأنّ صحبة النبيّ ﷺ ومبايعته تحت الشجرة والتي سمّيت ببيعة الرضوان لا تمنعان من ضلالة الصحابي وارتداده بعد النبيّ ﷺ.

ب: اعتراف أبي سعيد الخدري:

روى ابن عدي عن ابن أبي بكر، عن عباس: «**سئل يحيى عن خلف بن خليفة، فقال: ليس به بأس، ثنا بهلول بن إسحاق، ثنا سعيد بن منصور، ثنا خلف بن خليفة، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، قال: قلنا له: هنيئاً لك**

---

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) صحيح البخاري: ج٥ ص٦٥، كتاب المغازي باب غزوة الحديبية، ومقدمة فتح الباري لابن حجر: ٤٣٣.

يا أبا سعيد برؤية رسول اللّه ﷺ وصحبته!! قال: أخي إنّك لا تدري ما أحدثنا بعده»[١].

رواه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق وابن حجر في الإصابة في ترجمة سعد بن مالك بن سنان[٢].

وإنّها أيضاً لشهادة كبرى من صحابيّ كبير، كان على الأقلّ صريحاً مع نفسه ومع الناس.

ج: اعتراف عائشة أمّ المؤمنين:

وهكذا قد اعترفت عائشة أيضاً قبل موتها بأنّها قد أحدثت بعد رسول اللّه ﷺ كما روى الحاكم عن قيس بن أبي حازم، قال: «**قالت عائشة وكأن تحدث نفسها أن تدفن في بيتها مع رسول اللّه ﷺ وأبي بكر فقالت: إنّي أحدثت بعد رسول اللّه ﷺ حدثاً، ادفنوني مع أزواجه، فدفنت بالبقيع. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه**»[٣].

١٠ـ معرفة النبيّ ﷺ لهم ومعرفتهم بالنبي ﷺ:

روى أبو حازم عن سهل بن سعد قال: «**قال النبيّ ﷺ: إنّي فرطكم على الحوض من ورد شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً وليردنّ عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثمّ يحال بيني وبينهم... قال أبو حازم: فسمع النعمان بن أبي عيّاش وأنا أحدّثهم بهذا الحديث، فقال: هكذا سمعت سهلاً يقول؟**

---

(١) الكامل لعبد اللّه بن عدي: ج٣ ص٦٣، ترجمة خلف بن خليفة.
(٢) تاريخ مدينة دمشق: ج٢٠ ص٣٩١، والإصابة: ج٣ ص٦٦.
(٣) المستدرك على الصحيحين: ج٤ ص٦ وصحّحه الذهبي أيضاً في تلخيص المستدرك.
وراجع: الطبقات الكبرى: ج٨ ص٧٤، ترجمة عائشة، والمصنّف لابن أبي شيبة الكوفي: ج٨ ص٧٠٨ (١٦) طبعة دار الفكر، في مسيرة عائشة وطلحة والزبير، وسير أعلام النبلاء: ج٢ ص١٩٣، في هامشه: وصحّحه الحاكم: ج٤ ص٦، ووافقه الذهبي.

فقلت: نعم، قال: وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته يزيد فيقول: إنّهم منّي فقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن بدّل بعدي». أخرجه البخاري ومسلم[١].

ومعلوم أنّ المراد بقرينة قوله «**وليردنّ عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني**» و«**سحقاً لمن بدّل بعدي**» أصحابه الذين عاصروه وصحبوه وبقوا بعده مدّة ثم مضوا.

وهكذا في مسند أحمد: «**حدثنا عبد اللّه، حدثني أبي، ثنا أبو عامر، ثنا زهير، عن عبد اللّه بن محمد، عن حمزة بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، قال: سمعت النبيّ ﷺ يقول على هذا المنبر: ما بال رجال يقولون إن رحم رسول اللّه ﷺ لا تنفع قومه، بلى واللّه إنّ رحمي موصولة في الدنيا والآخرة وإنّي أيّها الناس فرط لكم على الحوض، فإذا جئتم قال رجل: يا رسول اللّه، أنا فلان بن فلان وقال آخر: أنا فلان بن فلان، قال لهم: أما النسب فقد عرفته، ولكنّكم أحدثتم بعدي وارتددتم القهقرى**»[٢].

رواه أبو يعلى في مسنده[٣] والمتقي في كنز العمال[٤].

قال الهيثمي: «**رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير عبد اللّه بن محمد بن عقيل وقد وثق**»[٥].

---

(١) جامع الأصول لابن الأثير: ج١١ ص١٢٠، كتاب الحوض في ورود الناس عليه، رقم الحديث ٧٩٧٢، وصحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٧، وج٨ ص٨٧، وصحيح مسلم: ج٧ ص٦٥.

(٢) في مسند أحمد: ج٣ ص١٨.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي: ج٢ ص٤٣٤.

(٤) كنز العمال: ج١ ص٣٨٧.

(٥) مجمع الزوائد: ج١٠ ص٣٦٤.

تذييل:

هل المراد من المرتدّين هم أصحاب الردّة؟

يمكن أن يقال: إنّ المراد بالمرتدّين هم أصحاب الردّة الذين قاتلهم الخليفة أبو بكر[١]، وهم معلومون فلا تصل النوبة إلى الشك والتوقّف عن التمسّك بتلكم العمومات، ولكن هذا الاحتمال بعيد جدّاً؛ لمنافاته بصراحة رواية أبي هريرة التي صرحت بقولها: «**فلا أراه يخلص إلاّ مثل همل النعم**»[٢]، وهي أبلغ كناية عن القلّة، ومعنى ذلك أنّها حكمت على أكثرهم بالارتداد، ومعلوم أنّ هؤلاء المرتدّين الذين حاربهم الخليفة لا يشكّلون إلاّ أقلّ القليل.

مع منافاة هذا الاحتمال للحقائق التي بدرت من الصحابة من خوفهم واستعاذتهم وبكائهم وتصريحهم بإحداثهم وهم ليسوا من جند سجاح ولا من زمرة الأسود العنسي.

وظهر بهذا فساد ما ذهب إليه القاضي عياض بأنّ المراد بهم من ارتدّ من الأعراب الذين أسلموا في أيّامه كأصحاب مسيلمة والأسود وأضرابهم[٣].

---

(١) كما ذكره ابن حجر في فتح الباري: ج١١ ص٣٣٤، وابن روزبهان كما في دلائل الصدق: ج٣ ص٤١٠.
(٢) صحيح البخاري: ج٧ ص٢٠٩، كتاب الرقاق، باب في الحوض.
(٣) تحفة الأحوذي للمباركفوري: ج٩ ص٦.

تذنيب:

لماذا لم يغيّر رسول الله الجُدر وباب الكعبة؟

أخرج البخاري ومسلم وابن ماجه والترمذي والنسائي وأحمد كلّهم عن عائشة[١] واللفظ للبخاري، أنّها قالت: «**سألت النبيّ ﷺ عن الجُدر، أمن البيت هو؟ قال: نعم، فقلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: إنّ قومك قصرت بهم النفقة، قلت: فما شأن بابه مرتفعاً؟ قال: فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا، ولو لا أنّ قومك حديث عهد بالجاهليّة أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت وأن ألصق بابه في الأرض**».

وفي لفظ ابن ماجه: «**ولو لا أنّ قومك حديث عهد بكفر، مخافة أن تنفر قلوبهم**». وعلّق العلاّمة السندي على هذا الحديث في حاشيته على سنن النسائي بقوله: «**إنّ الإسلام لن يتمكّن في قلوبهم ـ يعنى الصحابة ـ فلو هدمت لربما تنفرّوا منه**»[٢].

الآيات التي تثني على طوائف من الصحابة

وقد مدح اللّه سبحانه وتعالى في كتابه طوائف من الصحابة ونحن نذكرها على الترتيب الذي جاء في رسالتكم، ثمّ نقوم بالتحليل.

آية ﴿**والسّابقون الأوّلون**﴾ لا تدلّ على الثناء على جميع المهاجرين والأنصار.

---

(١) صحيح البخاري: ج٢ ص١٩٠ ح ١٥٨٤ كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها، صحيح مسلم ج٢ ص٩٧٣ ح ٤٠٥ باب جدر الكعبة، وسنن ابن ماجة ج٢ ص٩٨٥ باب الطواف بالحجر، وسنن الترمذي: ج٣ ص٢٢٤ باب ما جاء في كسر الكعبة، وسنن النسائي ج٥ ص٢١٥.

(٢) حاشية السندي المطبوع بهامش سنن النسائي: ج٥ ص٢١٥، ومسند أحمد: ج٦ ص١٧٦.

الآية الأولى:

﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[1].

فقد أثنى سبحانه في هذه الآية على طوائف ثلاث:

الأُولى: السابقون الأوّلون من المهاجرين، وهم الذين هاجروا أيّام هجرة النبيّ أو بعدها بقليل، وبما أنّ لفظة (مِنْ) في ﴿مِنَ الْمُهَاجِرِينَ﴾ للتبعيض، فهو يخرج المتأخّرين من المهاجرين. فالآية تثني على السابقين من المهاجرين، لا على عامّة المهاجرين.

وبعبارة أخرى: إنّما يصحّ الاستدلال بشمول الثناء في الآية لجميع المهاجرين والأنصار إذا ثبت بدليل قطعيّ أنّ «من» بيانيّة، لا تبعيضيّة، وأيّ دليل قطعيّ على ذلك؟

الثانية: السابقون من الأنصار وهم الذين سبقوا في نصرة النبيّ بالإنفاق والإيواء، ولا يدخل مطلق الأنصار ولا أبناؤهم وحلفاؤهم، وذلك لأنّ تقدير الآية: والسابقون الأوّلون من الأنصار.

فالآية تثني على السابقين الأوّلين من الأنصار لا على عامّتهم.

وبما أنّ الموضوع هو السبق في الهجرة، والسبق في النصرة، فلا ينطبق العنوانان إلاّ على الذين هاجروا أو نصروا قبل أن يُشيّد بنيان الدين، وتهتّز راياته، وهم على أصناف:

---

(١) التوبة: ١٠٠.

منهم: من آمن بالنبيّ ﷺ وصبر على الفتنة والبلاء، ومفارقة الديار والأموال بالهجرة إلى الحبشة أو إلى المدينة.

ومنهم: من آمن به ﷺ ونصره وآواه وآوى أصحابه من المهاجرين، واستعدّ للدفاع عن الدين قبل وقوع الوقائع.

وهذا ينطبق على من آمن بالنبي ﷺ قبل الهجرة ثمّ هاجر قبل وقعة بدر التي منها ابتدأ ظهور الإسلام على الكفر، أو آمن بالنبي وآواه وتهيّأ لنصرته عندما هاجر إلى المدينة.

فالمبدأ هو ظهور أمر النبيّ في الفترة المكّيّة، والمنتهى هو قبل ظهور الإسلام وغلبته على أقوى مظاهر الشرك في المنطقة، أعني: غزوة بدر.

وعلى ضوء ذلك يتبيّن المراد من الطائفة الأخيرة، أعني:

الثالثة: الذين اتّبعوا السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار بإحسان، وهذه الطائفة عبارة عمّن أسلم بعد بدر إلى بيعة الرضوان أو إلى فتح مكّة، فلا تشمل الوافدين من العرب في العامّ التاسع الذي يطلق عليه عام الوفود.

وأمّا وجه الثناء على التابعين مع أنّهم ربما لم ينصروا النبيّ الأكرم ﷺ في مغازيه، فلكونهم تضرّروا وكابدوا المصاعب بفقد أقربائهم في المعارك، وربّما لحقهم بعض الأذى، والمراد من التابعين بإحسان، هم الذين صلحت سيرتهم وسلوكهم فصاروا بعيدين عن اقتراف الذنوب، ومساوئ الأخلاق، فاتّبعوهم بإحسان.

وأين هذه الآية من تعديل عشرة آلاف صحابيّ سُجّلت أسماؤهم في المعاجم أو مائة ألف صحابيّ صحبوا النبيّ في مواقف مختلفة، ورأوه

وعاشروه؟! هذا هو المفهوم من الآية، حسب القرائن البينة.

فلنعد إلى ما ذكرتموه حول الآية ثمّ نأخذ بالتحليل:

هذا نصّ كلامكم:

«أثنى عزّ وجلّ على جميع المهاجرين وجميع الأنصار بدون قيد؛ لأنّ (أل) للعموم فيما دخلت عليه، وجميعِ الذين اتّبعوهم بإحسان، فالمتّبعون قيّدهم بالإحسان، وهذا أصل فلا يخرج أحد من المهاجرين والأنصار، إلاّ بدليل قطعيّ، والآية في غاية الوضوح.

ثمّ أثنى عزّ وجل على الذين اتّبعوهم بإحسان، والذين اتّبعوهم هم أهل السنّة وليسوا الشيعة؛ لأنّ الشيعة ما بين مكفرّ لهم وذامّ لهم، أعني الشيعة الإماميّة المتأخّرين بدون استثناء».

١ـ قلتم:

«أثنى عزّ وجلّ على جميع المهاجرين وجميع الأنصار، بدون قيد، لأنّ (أل) للعموم فيما دخلت عليه».

يلاحظ عليه: إنّه سبحانه يثني لا على عامّة المهاجرين ولا على عامّة الأنصار؛ بل على صنف خاصّ منهم، وهم السابقون الأوّلون فحسب، ولو كان المراد الثناء على عامّتهم من دون اعتبار السبق والأوّليّة كان ذكر «السابقون الأوّلون» زائداً مستدركاً.

وكون اللام للعموم لا ينافي ما ذكرناه، لأنّ المراد هو العموم من هذا الصنف، لا كلّ المهاجرين والأنصار.

٢ـ قلتم:

«وهذا أصل فلا يخرج أحدٌ من المهاجرين والأنصار إلاّ بدليل قطعيّ».

قلت: نعم، هذا أصل، لا في عامّة المهاجرين والأنصار؛ بل في خصوص السابقين الأوّلين منهم، فلا يعدل عن هذا الأصل إلاّ بدليل قطعيّ. مثلاً إذا دلّ دليل على أنّ صحابيّاً من السابقين والأوّلين عدل عن الحقّ، فيؤخذ بالدليل الثاني، فإذا دلّ الدليل على أنّ حارث بن سويد من الصحابة البدريين قتل المجذر بن زياد المسلم، يوم أحد، لثأر جاهليّ، يحكم بخروجه من الآية[١]، أو دلّ على أنّ قدامة بن مظعون البدري، شرب الخمر[٢]، وهكذا دواليك...

٣ ـ قلتم:

«ثم أثنى عز ّوجلّ على الذين اتّبعوهم بإحسان، والذين اتّبعوهم هم أهل السنّة»

يلاحظ عليه: أنّ قوله سبحانه: ﴿**والَّذينَ اتَّبَعُوهُم بإحسان**﴾ فعل ماض يحكي عن تحقّق التبعيّة بإحسان عند نزول الآية، فلابدّ أن يكون التابعون بإحسان من جملة الصحابة، فكيف تفسّرونه بأهل السنّة إلى يوم القيامة، ثمّ تخرجون الشيعة مع أنّ الطائفتين خارجتان عن مفاد الجملة، وإلاّ كان اللازم أن يقول عزّ وجلّ: والذين يتّبعونهم بإحسان؟

ويدلّ على ذلك: إنّ الطوائف الثلاث المذكورة في هذه الآية ذكرت في سورة الحشر على ما قدّمناه وقد عبّر سبحانه عن هذه الطائفة الثالثة بالنحو التالي: ﴿**والَّذينَ جَآءُوا من بَعْدهمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفرْ لَنَا...**﴾ فلو كان المراد عامّة المسلمين أو طائفة منهم، كان اللازم أن يقول: والذين يجيئون من بعدهم.

---

(١) الإصابة: ترجمة الحارث بن سويد الأنصاري.

(٢) الاستيعاب: ج٣ ص١٢٧٦، باب قدامة.

اختلاف المفسرين في المراد من السابقين الأولين والتابعين لهم

٤ ـ قلتم:

«**والآية في غاية الوضوح**».

قلت: إنّ هذا التعبير من سماحتكم في غاية الغرابة، كيف تصفون الآية بغاية الوضوح وقد اختلف المفسّرون في تعيين المراد من الآية اختلافاً شديداً؟ وسوف نذكره ليتبيّن مدى صحّة قضائكم في معنى الآية بأنّه في غاية الوضوح:

هذا ابن الجوزي الحنبلي يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿**والأوّلون**﴾ ستّة أقوال.

أحدها: إنّهم الذين صلّوا إلى القبلتين مع رسول اللّه ﷺ، قاله أبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيّب وابن سيرين وقتادة.

والثاني: إنّهم الذين بايعوا رسول اللّه ﷺ بيعة الرضوان وهي الحديبيّة، قاله الشعبي.

والثالث: إنّهم أهل بدر قاله عطاء بن أبي رباح.

والرابع: إنّهم جميع أصحاب رسول اللّه ﷺ حصل لهم السبق بصحبته، قال محمد بن كعب القرظي: «**إنّ اللّه قد غفر لجميع أصحاب النبيّ ﷺ وأوجب لهم الجنّة، محسنهم ومسيئهم في قوله: ﴿والأوّلون﴾**».

والخامس: إنّهم السابقون بالموت والشهادة، سبقوا إلى ثواب اللّه تعالى، وذكره الماوردي.

والسادس: إنّهم الذين أسلموا قبل الهجرة، ذكره القاضي أبو يعلى[١].

وقريب من هذا ما في جامع البيان لابن جرير الطبري[٢].

وهذا السيوطي، بعد أن نقل عن ابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما، بأنّ المراد من السابقين الأوّلين، هم الذين صلّوا القبلتين قال: «**أخرج ابن مرديه، عن ابن عباس: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ﴾، قال: أبو بكر، وعمر، وعلي، وسلمان، وعمّار بن ياسر**»[٣].

كما اختلفوا أيضاً في معنى التابعين ﴿**وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بإحسان**﴾ على أقوال عديدة، كما قال ابن الجوزي: «**قوله تعالى: ﴿اتّبعوهم بإحسان﴾ من قال: إنّ السابقين جميع الصحابة جعل هؤلاء تابعيّ الصحابة، وهم الذين لم يصحبوا رسول اللّه ﷺ**».

وقد روي عن ابن عباس، أنّه قال: «**والذين اتّبعوهم بإحسان إلى أن تقوم الساعة**».

ومن قال هم المتقدّمون من الصحابة، قال: «**هؤلاء اتّبعوهم في طريقهم واقتدوا بهم في أفعالهم، ففضل أولئك بالسبق وإن كانت الصحبة حاصلة للكلّ**».

وقال عطاء: «**اتّباعهم إيّاهم بإحسان أنّهم يذكرون محاسنهم ويترحّمون عليهم**»[٤].

قال ابن جرير والسيوطي أيضاً: «**والذين اتّبعوهم بإحسان ممّن بقي من أهل**

---

(١) زاد المسير: ج٣ ص٣٣٣، بتحقيق محمد بن عبد الرحمن عبد اللّه، ط. دار الفكر ـ بيروت.
(٢) تفسير الطبري: ج١١ ص١٠، بتحقيق صدقي جميل العطّار. ط. دار الفكر ـ بيروت.
(٣) الدر المنثور: ج٣ ص٢٦٩. ط. الفتح ـ جدّة.
(٤) زاد المسير: ج٣ ص٣٣٣.

الإسلام إلى أن تقوم الساعة»[١].

وقال الثعالبي:

«**وقال الشعبي: من أدرك بيعة الرضوان والذين اتّبعوهم بإحسان، يريد سائر الصحابة ويدخل في هذا اللفظ التابعون وسائر الأمّة لكن بشريطة الإحسان**»[٢].

قال الشوكاني: «**الذين اتّبعوهم بإحسان الذين اتّبعوا السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار وهم المتأخّرون عنهم من الصحابة فمن بعدهم إلى يوم القيامة، وليس المراد بهم التابعين اصطلاحاً.**

وقوله بإحسان قيد للتابعين، أي: والذين اتّبعوهم متلبّسين بإحسان في الأفعال، والأقوال، اقتداء منهم بالسابقين الأوّلين»[٣].

باللّه عليك أيّها الأخ العزيز! كيف تكون الآية في غاية الوضوح مع هذا الاختلاف بين العلماء والمفسّرين فيها؟

هذا كلّه بغضّ النظر عمّا ذهب إليه عدّة من المفسّرين والمؤرّخين بأنّ المراد من السابقين هو علي بن أبي طالب، وأنّه أوّلّ من أسلم، كما عن الثعلبي، والقرطبي والخطيب، وأبي نعيم، وغيرهم[٤] قال الحاكم النيسابوري:

---

(١) جامع البيان: ج٨٢ ص١٢٠، والدر المنثور: ج٣ ص٢٧١.

(٢) تفسير الثعالبي: ج٣ ص٢٠٨، بتحقيق الدكتور عبد الفتّاح أبو سنة. ط. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٣) فتح القدير: ج٢ ص٣٩٨. ط. عالم الكتب ـ بيروت.

(٤) تفسير الثعلبي (المخطوط) في تفسير الآية الشريفة، والمقتل للخوارزمي: ٤٠، ط النجف، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج٨ ص٢٣٦ ط. القاهرة سنة ١٣٥٧)، ومستدرك الصحيحين: ج٣ ص١٨٣، وحلية الأولياء لأبي نعيم: ج١ ص٦٥، ٦٦، وتاريخ بغداد: ج٢ ص١٨ وج٤ ص٢٣٣، والصواعق المحرقة: ص١٥٩ ط المحمديّة بمصر، ومجمع الزوائد للهيثمي: ج٩ ص١٠٢ ط. القاهرة ١٣٥٣٠.

«**لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أنّ عليّاً أوّلهم إسلاماً**»[١].

وصرّح ابن تيميّة في رسالة رأس الحسين، بقوله: «**ثمّ عليّ وحمزة وجعفر وعبيدة بن الحارث، هم من السابقين الأوّلين، فهم أفضل من الطبقة الثانية من سائر القبائل**»[٢].

وفي الختام نحن لا نصدّق كلّ هذه الأقوال؛ بل المختار عندنا هو ما ذكرنا سابقاً والغاية من الاستشهاد هو إثبات أنّ الآية ليست كما تفضّلتم به: كونها في غاية الوضوح!

الآية الثانية:

آية ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ لا تدلّ على فضل جميع الصحابة

قال الله تعالى: ﴿**مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّه والَّذينَ معه أَشدَّآءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تراهم رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مّنَ اللَّه وَرِضْوَانًا سيمَاهُمْ في وُجُوههم مّنْ أَثَرِ السُّجُود ذَلكَ مَثَلُهُمْ في التوراة ومَثَلُهُمْ في الأنجيلِ كَزَرْع أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقه يُعْجبُ الزُّرَّاعَ لَيَغيظَ بهمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذينَ ءامَنُواْ وَعَملُواْ الصَّالحَات منْهُم مَّغْفرَةً وَأَجْرًا عَظيماً**﴾[٣].

٥ـ قلتم:

ذكر الله عزّ وجلّ أنّه ربّاهم ورعاهم كما يرعى النبتة التي تخرج من

(١) معرفة علوم الحديث: ص٢٢.

(٢) رأس الحسين: ص٢٣، ط. السنّة المحمديّة بمصر. وفي ص٢٠١ من الطبعة المحقّقة، بتحقيق الدكتور السيّد الجميلي.

(٣) الفتح: ١٩.

الأرض حتّى نضجت واكتملت وأنّ ذلك سيكون سبباً لغيظ الكفّار فمن كرههم أو غاضهم لحقه الوعيد.

يلاحظ عليه: أنّ ظاهر كلامكم أنّه سبحانه وتعالى في هذه الآية يصف جميع الصحابة بأنّه ربّاهم ورعاهم، كما يرعى النبتة التي تخرج من الأرض، ولكنّه غير تامّ للوجوه الآتية:

أ ـ هل المراد من قوله سبحانه: ﴿**وَالَّذِينَ مَعَهُ**﴾ هو المعيّة الجسمانيّة أو أنّ المراد هو المعيّة الروحيّة، فتنطبق على الذين كانوا معه في صلابة الإيمان والعقيدة والعمل والسيرة؟ وبما أنّه لا قيمة للجسم في المعيّة، تختصّ الآية بالطائفة الثانية، ولم يكن كلّ الصحابة على هذا النمط، بدليل الأصناف العشرة التي قدّمنا عناوينها وذكرنا موضع الآيات وأرقامها.

ب ـ إنّه سبحانه يذكر من سماتهم أنّهم ﴿**رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ**﴾ فهل كان الصحابة عامّة موصوفين بهذا الوصف، أو أنّهم قاتل بعضهم بعضاً؟ فكم من بدريّ قُتِل بيد الصحابة، فهذا هو مقتل الخليفة الثالث وحروب الناكثين والقاسطين والمارقين، قتل فيها كثير من الصحابة بيد الصحابة.

ج ـ ومن سماتهم أيضاً ﴿**سِيمَاهُمْ في وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ**﴾، فهل كان هذا الوصف متوفّراً في عامّة الصحابة؟

د ـ نحن لو افترضنا وجود هذه السمات في عامّة الصحابة، ولكن ذيل الآية يشهد على أنّ الثناء على قسم منهم بقوله سبحانه: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمَاً**﴾.

فلفظة «من» في قوله «منهم» للتبعيض وما يقال من أن (من) بيانيّة غير

صحيح؛ لأنّها لا تدخل على الضمير مطلقاً في كلامهم وإنّما تدخل على الاسم الظاهر كما في قوله: ﴿فَاجْتَنِبُواْ الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[1].

الآية الثالثة:

آية ﴿وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ﴾ تدل على الثناء على قسم من الصحابة

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُواْ أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ... إلى أن قال: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُواْ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[2].

أقول: إنّ مفاد الآية قريب ممّا جاء في سورة الحشر التي تقدّمت سابقاً، وهي تصف معشراً من الصحابة وتثني عليهم، لا على جميعهم، وإليك مقاطع من الآية يوضح ما ذكرنا:

١ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فالمراد هم السابقون الأوّلون، لا مطلق من هاجر وجاهد؛ بشهادة ذكر الهجرة في الصنف الثالث كما سيوافيك، وهذه قرينة على أنّ المراد هم السابقون في الهجرة، لا مطلق من هاجر.

٢ـ ﴿وَالَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُواْ﴾، والمراد هم الأنصار الذين آووا، وهذا مختصّ بمن نصر وآوى وقد انقطع الإيواء بترحيل بني النضير عن أراضي

(١) الحج: ٣٠.
(٢) الأنفال: ٧٢ ـ ٧٥.

يثرب، في السنة الرابعة؛ فإنّ النبيّ ﷺ قسّم أراضيهم بين المهاجرين في تلك السنة، فاستغنوا بذلك عن إيواء الأنصار.

٣ـ ﴿**وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنم بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَـهَدُواْ مَعَكُمْ**﴾، والمراد هم الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بعد السابقين الأوّلين، فيشير هذا المقطع من الآية إلى ما ورد في الآية الأولى، أعني قوله: ﴿**وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ**﴾[1]، وبما أنّ الهجرة قد انقطعت بعد الفتح فالآية لا تثني على الطلقاء، ولا أبناء الطلقاء، ولا الأعراب، ولا الذين آمنوا بعد الفتح. فيتّحد مفاده، مع قوله سبحانه: ﴿**والَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بإحسان**﴾.

فهذه الآيات الثلاثة تثبت أنّ الصحابة كالتابعين، فيهم العادل، وغير العادل، لا أنهم كلّهم عدول، ولا كلّهم فسقة.

٦ ـ قلتم:

«أو ليس هذا ثناء من الله عزّ وجلّ على المهاجرين والأنصار وتأكيد إيمانهم».

نقول: كيف يكون ثناءً على كلّ المهاجرين والأنصار؟ بل هو ثناء على السابقين منهم، والذين اتّبعوهم بإحسان، وعندئذ لو دلّ دليل على عدم التبعيّة أو شككنا في كونه تابعاً بإحسان، فالآية لا تكون دليلاً على العدالة في مورد الشك، فإذا كان قيد الموضوع (بالإحسان) مشكوكاً فيه، لا يحكم بالدخول؛ لأنّ الحكم لا يثبت موضوعه، كما بيّن في علم الأُصول، نعم لو أحرزت التبعيّة بإحسان لشملته الآية.

---

(١) التوبة: ١٠.

الآية الرابعة:

وعد الله سبحانه بالحسنى مشروط بحسن خواتيم العمل

قال الله تعالى: ﴿**لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُواْ مِن بَعْدُ وَقَاتَلُواْ وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى**﴾[1].

٧ ـ قلتم:

(**هذه الآية الكريمة تمدح الذين آمنوا قبل الفتح، وأنفقوا في سبيل الله، وقاتلوا لإعلاء كلمة الله عزّ وجلّ، وأنّ من لحقهم بعد ذلك لا يدرك فضلهم، وهذه شهادة عظيمة من الله عزّ وجلّ**).

يلاحظ عليه: إنّ الآية تدلّ على عدم التسوية بين الفريقين، وهذا ممّا لا ريب فيه، كما يدلّ على أنهّ سبحانه وعد الكلّ الحسنى، غير أنّ وعده سبحانه بالحسنى مشروط بحسن خواتيم العمل، فإنّه سبحانه وعد كلّ من عمل صالحاً بالحسنى ولكن بشرط أن يكون باقياً على ما كان عليه.

وقد دلّ الذكر الحكيم على أنّ رجالاً مؤمنين انقلبوا على أعقابهم بعد فترة، يقول سبحانه:

﴿**وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الذي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ**﴾[2].

فالآية تخبر عن مصير من أوتي الآيات، ولكنّه انسلخ منها، فمن وعده الله سبحانه الحسنى في الآية ليس بأفضل من هذا الرجل الذي بلغ في

(١) الحديد: ١٠.

(٢) الأعراف: ١٧٥.

العلم والعمل مكاناً نال بموجبه آية من آيات الله سبحانه وقد زلّت قدماه في آخر حياته.

وقد عقد البخاري في صحيحه باباً باسم العمل بالخواتيم[١] فطالعوا ما ورد فيه من الروايات رزقنا الله سبحانه حسن العاقبة.

الآية الخامسة:

آية ﴿لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ﴾ لا تثني على عامة الصحابة؛ بل على فريق منهم

قال سبحانه: ﴿ **الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ** ﴾[٢].

فهذه الآيات الثلاث نظير ما تقدّم من الآيات لا تثني على عامّة الصحابة؛ بل على فريق منهم.

أمّا المهاجرون، فتثني على فقرائهم بشرط أن تتوفر فيهم الصفات التالية:

أ: ﴿**الَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ**﴾.

ب: ﴿**يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا**﴾.

ج: ﴿**وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ**﴾.

---

(١) صحيح البخاري: ج٧ ص٢١٢، كتاب القدر، باب العمل بالخواتيم.

(٢) الحشر: ٨ ـ ١٠.

فمن تمتّع بهذه الصفات الثلاث من المهاجرين فقد أثنى القرآن عليه، وبما أنّ من أبرز صفاتهم، كونهم مشرّدين من ديارهم وأموالهم، فيكون المقصود هم الذين هاجروا قبل وقعة بدر.

وأمّا الأنصار فإنّما تثني على من تمتّع بالصفات التالية:

أ: ﴿**والَّذينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ والإيمان من قَبْلِهم**﴾ أي: آمنوا بالله ورسوله، فخرج بذلك من اتّهم بالنفاق وكان في الواقع منافقاً.

ب: ﴿**يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ولاَ يَجِدُونَ في صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ**﴾.

ج: ﴿**وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ**﴾.

وبما أنّ من أبرز صفاتهم، هو إيواء المهاجرين والأنصار، وإيثارهم على الأنفس، فيكون المراد من آمنوا بالنبيّ وآووه وآووا المهاجرين، فينطبق على من آمن وآوى قبل غزوة بدر؛ لانتفاء الإيواء بعدها، خصوصاً بعد إجلاء «بني النضير» غبَّ معركة «أحد»؛ حيث خرجوا تاركين قلاعهم، وأموالهم، وأسلحتهم، فوقعت بأيدي المسلمين.

وأمّا التابعون لهم، أعني: الذين جاءوا بعدهم، فإنّما أثنى على من تمتّع منهم بالصفات التالية:

أ: ﴿**يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ولإِخوانِنا الَّذينَ سَبَقُونَا بالإيمان**﴾.

ب: ﴿**ولاَ تَجْعَلْ في قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ**﴾.

فالآيات الواردة في سورة الحشر، تتّحد مضموناً مع ما ورد في سورة التوبة، ولا تختلف.

فالاستدلال بهذه الآية على أنّ القرآن أثنى على الصحابة جميعهم من أوّلهم إلى آخرهم ـ الذين ربما جاوز عددهم المائة ألف ـ غفلة عن مفاد الآيات، فأين الدعاء والثناء على لفيف من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم المتمتّعين بخصوصيّات معيّنة، من الثناء على الطلقاء والأعراب وأبناء الطلقاء والمتّهمين بالنفاق؟!

٨ ـ قلتم:

«**أريت هذا التقسيم العجيب لطوائف المؤمنين:**

مهاجرون.

أنصار.

متّبعون، يحبّونهم ويدعون لهم ولا يكرهونهم.

أين مكان الإماميّة هنا؟؟ وأين مكان أهل السنّة هنا؟

قولكم: «**مهاجرون**»، والصحيح: (المهاجرون الأوّلون السابقون)؛ لأنّه سبحانه يصفهم بقوله: ﴿**الَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَرِهِمْ**﴾ فأين مطلق المهاجرين من هذه الآية؟

قولكم: «**أنصار**» والصحيح، (السابقون الأوّلون من الأنصار)؛ لأنّه سبحانه يصفهم بقوله: ﴿**والَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِم**﴾ وليس كل أنصاريّ آوى المهاجرين، بل انقطع الإيواء بعد أجلاّء بني النضير، كما مرّ، فمن آمن من الأنصار من بعده، فهو خارج من مدلول الآية.

قولكم: «**متّبعون يحبّونهم ويدعون لهم ولا يكرهونهم**»، والصحيح: ﴿**وَالَّذِينَ جَاؤُو مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا...**﴾.

الشيعة والسنة صنوان على أصل واحد:

كلمة حادة:

ثمّ إنّكم ذكرتم في ذيل كلامكم هاتين الجملتين:

أين مكان الإماميّة هنا؟؟

وأين مكان أهل السنّة هنا؟

قد تعرّفتم أنّ الطائفتين غير داخلتين في هذه الآية، فالسؤال ساقط بعد الموضوع؛ فإنّ المقابلة بين الطائفتين يعرب عن أنّهما طائفتان متضادّتان لا تشتركان في أصل أو أصول وأنّهما كمعسكري الشرق والغرب لكلّ (أيديولوجيّة) خاصّة، وليست الشيعة إلاّ نفس المسلمين الأوّل الذين بقوا على وصيّة الرسول في حقّ أهل بيته، وليست السنّة إلاّ نفس المسلمين الأوّل، ولكنّهم خالفوا وصيّة الرسول ولم ينفذوا وصيّته في حقّ عليّ وأهل بيته، ولو أغمضنا عن ذلك فالطائفتان صنوان على أصل واحد.

إلى هنا تبيّن مفاد الآيات وأنّ الإماميّة لا تخالفها، قيد شعرة لا تبغض الصحابي، والصحابيّة؛ ولكن لا تعتقد بعدالة الكلّ وتقول: إنّ وزانهم كوزان التابعين.

الاستدلال بالسنة

٩ـ قلتم:

عن أبي سعيد الخدري، قال: «**قال رسول اللّه** ﷺ: **لا تسبّوا أصحابي، فلو أنّ أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه**»[١].

(١) البخاري: ج٣ ص١٣٤٣ ح٣٤٧٠؛ صحيح مسلم: ج٤ ص١٩٦٧ ح٢٥٤٠.

أقول: إنّ الحديث أوضح دليل على أنّ بعض الصحابة يسبّ بعضهم، ولأجل ذلك نهى رسول اللّه ﷺ خالداً لسبّه عبد الرحمن بن عوف، وكلاهما من الصحابة، وهذا أظهر دليل على عدم عدالة الكلّ بوصف الكلّية.

وهذا هو سعد بن عبادة سيّد الخزرج، يخاطب سعد بن معاذ بقوله: «**كذبت لعمر اللّه، وهذا هو أسيد بن حضير وهو ابن عمّ سعد بن معاذ، يخاطب سعد بن عبادة بقوله: لعمر اللّه لنقتلنّه فإنّك منافق**»(١).

غير أنّ المهم هو التفريق بين سبّ الصحابة ونقد حياتهم، فأسلوب السبّ والشتم غير أسلوب النقد، فالأول: وليد العصبيّة ونتاج الغيظ والحقد والهوى، وأمّا الثاني: فهو قائم على أسس صحيحة وموازين سليمة، وهو قبلة الطالبين للحقيقة.

١٠ـ قلتم:

عن عبد الرحمن بن عمر رضي الله عنه، **عن النبيّ** ﷺ **قال**: «**خير الناس قرني ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم...**»(٢).

إنّ هذا الحديث مهما صحّ سنده وإن رواه الإمام البخاري يخالف الواقع الملموس من تاريخ الصحابة والتابعين، ونحن نعرض النظر عن تاريخ الصحابة ونعطف النظر إلى قوله: «**ثمّ الذين يلونهم**»، فالمراد منهم التابعون، وفيهم الأمويّون، فهل يمكن أن نعدّ عصر الأمويّين خير القرون؟! وقد لوّنوا وجه الأرض بدماء الأبرياء، وقتلوا سبط النبيّ ﷺ عطشاناً في كربلاء،

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٣ ص١٥٦، تفسير سورة النور، حديث الإفك.
(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج٣ ص١٥١؛ مسلم، صحيح مسلم: ج٧ ص١٨٥.

وذبحوا أولاده وأصحابه وسبوا النساء، وهتكوا حرمة الكعبة.

وهذا هو الحجّاج صنيعة أيديهم اقترف من الجرائم البشعة ما يندى لها جبين الإنسانيّة، ولا أطيل الكلام في ذلك، والتاريخ خير شاهد على كذب هذه الرواية ووضعها من قبل سماسرة الحديث، لتطهير الجهاز الحاكم الأموي ممّا ارتكبه.

ويكفي في ذلك ما علّقه أبو المعالي الجويني على هذا الحديث قائلاً:

«وممّا يدل على بطلانه، أنّ القرن الذي جاء من بعده بخمسين سنة، شرّ قرون الدنيا، هو أحد القرون التي ذكرها في النصّ، وكان ذلك القرن هو القرن الذي قتل فيه الحسين، وأوقع بالمدينة، وحوصرت مكّة، ونقضت الكعبة وشربت خلفاؤه والقائمون مقامه والمنتصبون في منصب النبوّة الخمور، وارتكبوا الفجور، كما جرى ليزيد بن معاوية، وليزيد بن عاتكة، وللوليد بن يزيد، وأريقت الدماء الحرام، وقتل المسلمون وسُبي الحريم، واستعبد أبناء المهاجرين والأنصار، ونقش على أيديهم كما ينقش على أيدي الروم، وذلك في خلافة عبد الملك وإمرة الحجاج.

وإذا تأمّلت كتب التواريخ وجدت الخمسين الثانية، شرّاً كلّها، لا خير فيها، ولا في رؤسائها وأمرائها، والناس برؤسائهم وأمرائهم، والقرن خمسون سنة، فكيف يصحّ هذا الخبر»[1].

نظرات في اتجاهات أهل السنة والشيعة ومناهجهم

قلتم: عند ذكر «نظرات في اتجاهات أهل السنة والشيعة ومناهجهم»: **والشيعة يفهم من عقيدتهم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله بعث إلى عليّ رضي الله عنه، وأنّ اللّه عزّ وجلّ قد أمر**

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٢٠ ص٢٩، والرسالة مبسوطة جديرة بالمطالعة.

وأعاد في الوصيّة لعلي وأنّ الأمر بالإبلاغ أي إبلاغ الوصيّة، فلا يجوز أخذ العلم إلاّ منه عليه السلام إذن كلّ الدين المبلّغ من غيره ليس ديناً.

حديث الوصاية تثبت منهج الإمامية

أقول: إنّ كان المراد من قولكم: أنّ الشيعة تعتقد بأنّ رسول اللّه قد بعث إلى عليّ وحده دون غيره، فهو باطل لم يذهب له أحد حتّى العوام من الشيعة.

وإنّ كان المراد بأنّ عليّاً هو الذي تربّى على يدي رسول اللّه صلى الله عليه وآله، وهو ثمرة جهوده ومستودع علومه وتعاليمه والمتّبع لسننه وآدابه، فكان وصيّه والقائم مقامه من بعده فهذا هو الحقّ الذي تدلّ عليه الأخبار النبويّة الصحيحة والآثار الثابتة عن الصحابة فقد وصف فيها بالوصاية والوراثة وإليكم نماذج منها:

روى الطبراني بإسناده عن سلمان، قال: «**قلت يا رسول اللّه: إنّ لكلّ نبي وصيّاً فمن وصيّك؟ ـ إلى أن قال: ـ فإنّ وصيّي وموضع سرّي وخير من أترك بعدي وينجز عدتي ويقضي ديني، عليّ بن أبي طالب**»[(١)].

وروى أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك، عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله، قال: «**قال وصيّي، ووارثي، يقضي ديني، وينجز موعدي، عليّ بن أبي طالب**»[(٢)]. روى ابن عساكر عن بريدة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «**لكلّ نبيّ وصيّ ووارث، وإنّ عليّاً وصيّي ووارثي**»[(٣)].

---

(١) المعجم الكبير: ج٦ ص٢٢١، مجمع الزوائد: ج٩ ص١١٣، فتح الباري: ج٨ ص١١٤.
(٢) فضائل الصحابة: ج٢ ص٦١٥ ح ١٠٥٢، نشر جامعة أمّ القرى ـ بمكّة المكرّمة.
(٣) تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٣٩٢، المناقب للخوارزمي: ٤٢، و٨٥.

روى الطبراني عن الحسن بن علي (عليهما السلام)، قال: «**خطب الحسن بن علي بن أبي طالب فحمد اللّه وأثنى عليه وذكر أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام خاتم الأوصياء ووصيّ خاتم الأنبياء**»(١).

رواه الهيثمي، وتعقّبه قائلاً: «**ورواه أحمد باختصار كثير وإسناد أحمد وبعض طرق البزّار والطبراني في الكبير حسان**»(٢) وروى قريباً منه أبو نعيم عن أنس(٣).

وروى الطبراني عن علي بن علي الهلالي، عن أبيه، قول رسول اللّه صلى الله عليه وآله لفاطمة (عليها السلام): «**ووصيّي خير الأوصياء وأحبّهم إلى اللّه وهو بعلك**»(٤).

قال الهيثمي: «**رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه الهيثم بن حبيب قال أبو حاتم: منكر الحديث وهو متّهم بهذا الحديث**»(٥).

وقال في حديث آخر فيه الهيثم: «**وأمّا الهيثم بن حبيب فلم أر من تكلّم فيه غير الذهبي اتّهمه بخبر رواه وقد وثّقه ابن حبان**»(٦).

فيقع التعارض بين جرح أبي حاتم ـ وتبعه الذهبي ـ وتوثيق ابن حبان؛ لأنّ الذهبي قال في أبي حاتم: «**وإذا ليّن رجلاً أو قال فيه: لا يحتجّ به، فتوقّف حتّى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثّقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنّه متعنت في الرجال**»(٧).

---

(١) المعجم الأوسط: ج٢ ص٣٣٦.
(٢) مجمع الزوائد: ج٩ ص١٤٦.
(٣) حلية الأولياء: ج١ ص٦٣، المناقب للخوارزمي: ٤٢، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٣٨٦.
(٤) المعجم الأوسط: ج٦ ص٣٢٧. المعجم الكبير: ج٣ ص٥٧، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص١٣٠.
(٥) مجمع الزوائد: ج٩ ص١٦٦.
(٦) مجمع الزوائد: ج٣ ص١٩٠.
(٧) سير أعلام النبلاء: ج١٣ ص٢٦٠، وكذا قال ابن حجر في مقدمة فتح الباري: ٤٤١.

مضافاً إلى أنّ التضعيف الذي لم يذكر له مستند فغير مقبول.

كما قال النووي: «**ولا يقبل الجرح إلاّ مفسّراً، وهو أن يذكر السبب الذي به جرح، ولأنّ الناس يختلفون فيما يفسق به الإنسان، ولعلّ من شهد بفسقه شهد على اعتقاده**»[١]. وقريب منه عن ابن قدامة[٢].

قال ابن حجر بعد تضعيف الدارقطني، يزيد بن أبي مريم: «**هذا جرح غير مفسّر، فهو مردود**»[٣].

قال الخطيب: «**سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد اللّه بن طاهر الطبري يقول: لا يقبل الجرح إلاّ مفسّراً وليس قول أصحاب الحديث فلان ضعيف، وفلان ليس بشي، ممّا يوجب جرحه وردّ خبره، وإنّما كان كذلك لأنّ الناس اختلفوا فيما يفسق به، فلابدّ من ذكر سببه لينظر هل هو فسق أم لا؟ قلت: وهذا القول هو الصواب عندنا وإليه ذهب الأئمّة من حفّاظ الحديث ونقّاده مثل محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهما**»[٤].

حديث الوصاية في كلمات الأصحاب والتابعين

و قد تواتر عن الصحابة واللغويّين، إطلاق الوصيّ على علي بن أبي طالب عليه السلام، كما مرّ في رواية الطبراني وغيره عن سلمان الفارسي[٥]، وهكذا عن أبي أيّوب الأنصاري[٦] وعلي المكّي الهلالي[١].

---

(١) المجموع: ج٢٠ ص١٣٦ ونحوه في شرح مسلم: ج١٠ ص١٨١.
(٢) المغني: ج١١ ص٤٢٣.
(٣) مقدمة فتح الباري: ٤٥٣.
(٤) الكفاية في علم الرواية: ١٣٥.
(٥) المعجم الكبير: ج٦ ص٢٢١، مجمع الزوائد: ج٩ ص١١٣، فضائل الصحابة: ج٢ ص٦١٥ ح١٠٥٢.
(٦) المعجم الكبير: ج٤ ص١٧١، مجمع الزوائد: ج٨ ص٢٥٣.

وروى الخوارزمي عن علي عليه السلام، قال لعدّة أرسلهم معاوية إلى علي عليه السلام: «**معاشر الناس أنا أخو رسول اللّه صلى الله عليه وآله ووصيّه**»[٢].

وهكذا في كتابه عليه السلام إلى أهل مصر[٣] وفي احتجاجه على الخوارج[٤]، وفي خطبته بعد انصرافه من صفّين[٥].

وروى الحاكم والهيثمي عن الإمام الحسن عليه السلام[٦]، وابن الأثير والطبري عن الإمام الحسين عليه السلام[٧].

وروى ابن عساكر عن بريدة بن الحصيب بن عبد اللّه[٨]، والخوارزمي عن ابن مردويه، عن أمّ سلمة[٩]، والگنجي الشافعي وابن الصباغ المالكي عن أبي سعيد الخُدري[١٠]، وأبي نعيم وغيره عن أنس بن مالك[١١]، واليعقوبي عن مالك بن الحارث الأشتر[١٢]، والخوارزمي عن عمرو بن العاص[١٣] والقندوزي عن عمر بن الخطاب[١]، والمسعودي عن ابن

---

(١) المعجم الكبير: ج٣ ص٥٧، المعجم الصغير: ج٦ ص٣٢٧؛ تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص١٣٠.
(٢) المناقب: ص٢٢٢.
(٣) شرح ابن أبي الحديد: ج٦ ص٧١.
(٤) تاريخ اليعقوبي: ج٢ ص١٩٣.
(٥) نهج البلاغة خطبة ٢، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج١ ص١٣٨.
(٦) المستدرك: ج٣ ص١٧٢، مجمع الزوائد للهيثمي: ج٩ ص١٤٦ عن الطبراني وغيره.
(٧) الكامل لابن أثير: ج٣ ص٢٨٧ ط. المنيريّة ـ مصر؛ تاريخ الطبري: ج٤ ص٣٢٢، ط. مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، أحداث سنة ٦١ هـ
(٨) تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٣٩٢.
(٩) مناقب الخوارزمي: ١٤٧، بتحقيق المحمودي.
(١٠) البيان للكنجي الشافعي: ٥٠١، الباب التاسع، الفصول المهمّة: ٢٩٥، الفصل الثاني عشر.
(١١) حلية الأولياء: ج١ ص٦٣ المناقب للخوارزمي: ٤٢، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٣٨٦.
(١٢) تاريخ اليعقوبي: ج٢ ص١٧٨.
(١٣) مناقب الخوارزمي: ١٩٩. بتحقيق المحمودي، ط. مؤسسة النشر الإسلامي.

عباس[٢].

وهكذا روى الذهبي وابن حجر عن جابر بن يزيد الجعفي[٣].

والعجب من المزّي، حيث روى عن سعيد بن منصور، قال: «**قال لي ابن عيينة: سمعت من جابر ستّين حديثاً ما أستحلّ أن أروي عنه شيئاً، يقول: حدّثني وصيّ الأوصياء. إلى أن قال: أقلّ ما في أمره أن يكون حديثه لا يحتجّ به، إلاّ أن يروي حديثاً يشاركه فيه الثقات**»[٤].

أقول: ما هو مراده من مشاركة الثقات إيّاه؟ هل مراده أمثال حريز بن عثمان الحمصي؟ وهو من رجال البخاري، والأربعة[٥] الذي يروي المزّي عن أحمد بن حنبل بأنّه ثقة، ثقة، ثقة، وليس بالشام أثبت من حريز. وهكذا نقل وثاقته عن يحيى بن معين والمديني والعجلي[٦].

مع أنّه كان يلعن علي بن أبي طالب عليه السلام صباحاً ومساءً، كما قال ابن حبّان فيه: «**كان يلعن عليّاً بالغداة سبعين مرّة، وبالعشيّ سبعين مرة، فقيل له في ذلك؟ فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي**»[٧].

أو المراد من الثقات هو مثل إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني من أئمة

---

(١) ينابيع المودة: ج٢ ص٧٥.

(٢) مروج الذهب: ج٣ ص٨.

(٣) ميزان الاعتدال: ج١ ص٣٨٣، ترجمة جابر، تهذيب التهذيب: ج٢ ص٤٣، ويلاحظ ترجمة الحاكم النيسابوري في لسان الميزان.

(٤) تهذيب الكمال: ج٤ ص٤٧٠.

(٥) تهذيب التهذيب: ج٢ ص٢٠٧.

(٦) تهذيب الكمال: ج٥ ص٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٦.

(٧) المجروحين: ج١ ص٢٦٨، هامش تهذيب الكمال: ج٥ ص٥٧٩، تهذيب التهذيب: ج٢ ص٢١٠، الأنساب للسمعاني: ج٣ ص٥٠ مادة «الرحبي».

الجرح والتعديل عند أهل السنّة ومن رجال أبي داود، والترمذي والنسائي؟

قال المزّي: «**إنّ أحمد بن حنبل يكرمه إكراماً شديداً**» وقال النسائي: «**ثقة**»، وقال الدارقطني: «**من الحفّاظ المصنّفين والمخرجين الثقات... وعدّه ابن حبان في الثقات، مع ذكره بأنّه كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي وكان فيه انحراف عن علي**»[١]، وقال ابن حجر في ترجمة (مصدع أبو يحيى الأعرج): «**والجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف**»[٢].

أو خالد بن عبد اللّه القسري الذي روى عنه البخاري في خلق أفعال العباد وأبي داود[٣]، ذكره ابن حبان في الثقات[٤]، قال أبو الفرج: «**إنّ خالد القسري أحد ولاة بني أمية طلب من أحدهم أن يكتب له السيرة، فقال الكاتب: فإنّه يمرّ بي الشيء من سيرة علي بن أبي طالب أفأذكره؟ فقال خالد: لا! إلاّ أن تراه في قعر جهنّم!!**[٥]، **قال ابن كثير: قال ابن خلكان: كان متهماً في دينه وقد بنى لأمّه كنيسة في داره**»[٦].

أو عمران بن حطّان من رجال البخاري وأبي داود والنسائي... قال العجلي: بصريّ، تابعيّ، ثقة، وقال أبو داود: «**ليس في أهل الأهواء أصحّ حديثاً من الخوارج، ثمّ ذكر عمران هذا وغيره... وذكره ابن حبان في الثقات**»[٧].

---

(١) تهذيب الكمال: ج٢ ص٢٤٩، تهذيب التهذيب: ج١ ص١٥٩ ترجمة الرجل.
(٢) تهذيب التهذيب: ج١٠ ص١٤٣.
(٣) تهذيب التهذيب: ج٣ ص٨٨.
(٤) الثقات: ج٦ ص٢٥٦.
(٥) الأغاني: ج٢١ ص٢٥، طبعة بيروت ـ دار الفكر.
(٦) البداية والنهاية: ج١٠ ص٢٣، بتحقيق علي الشيري، ط. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
(٧) تهذيب التهذيب: ج٨ ص١١٣؛ تهذيب الكمال: ج٢٢ ص٣٢٢.

مع أنّ العقيلي صرّح بأنّ عمران بن حطّان كان من الخوارج[١] وهو المادح لابن ملجم بقوله المشهور:

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلاّ ليبلغ من ذي العرش رضواناً[٢]

قال ابن كثير: «**وقد امتدح ابن ملجم بعض الخوارج المتأخّرين في زمن التابعين وهو عمران بن حطّان وكان أحد العباد ممّن يروي عن عائشة، في صحيح البخاري فقال فيه: يا ضربة من تقي...**»[٣].

قال ابن قدامة بعد نقل شعر عمران بن حطّان في مدح قاتل علي بن أبي طالب: «**وقد عرف من مذهب الخوارج تكفير كثير من الصحابة ومن بعدهم واستحلال دمائهم وأموالهم واعتقاد التقرب بقتلهم إلى ربّهم**»[٤].

هؤلاء قسم من ثقات أهل السنّة ورواة الصحاح الستّة وكم لهم من نظير!!!

هناك وقفات وأسئلة؟

يا أخي العزيز! قد كان ببالي عدّة أسئلة، كلّما سألت إخواننا أهل السنّة فلم يجيبوني بما تقنع به نفسي وأتفحّص عمّن يجيبني متجرّداً عن العصبيّة ومستنداً إلى الأدلّة فأقول:

---

(١) الضعفاء للعقيلي: ج٢ ص٢٠٤.

(٢) الاستيعاب بهامش الإصابة: ج٣ ص٦٢، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٣ ص٤٩٥، سير أعلام النبلاء: ج٤ ص٢١٥، الإصابة: ج٥ ص٢٣٢، ترجمة الرجل.

(٣) البداية والنهاية: ج٧ ص٣٦٤.

(٤) المغني: ج١٠ ص٨٥.

١ـ كيف يوثق من سب عليا عليه السلام ؟

كيف يمكن توثيق من لعن علي بن أبي طالب عليه السلام والرواية عنه في الصحاح التي هي الملاك في سنّة الرسول صلى الله عليه وآله والمدار في استنباط الأحكام؟

فأين ذهب قول اللّه صلى الله عليه وآله: «**من سبّ عليّاً فقد سبّني**».

وكيف خفي عنهم ما ورد عن أمّ سلمة، قالت لعبد اللّه الجدلي: «**أيسبّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله فيكم؟ قلت معاذ اللّه!! أو سبحان اللّه!! أو كلمة نحوها! قالت: سمعت رسول اللّه صلى الله عليه وآله يقول: من سبّ عليّاً فقد سبّني**»[١]. رواه الحاكم قائلاً: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**»[٢] رواه الهيثمي وتعقّبه: «**رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير أبي عبد اللّه الجدلي وهو ثقة**»[٣].

وما رواه الطبراني عنها، قالت: «**أيسبّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله فيكم على رؤوس الناس؟ فقلت: سبحان اللّه! وأنّى يسبّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله؟ فقالت: أليس يسبّ علي بن أبي طالب ومن يحبّه، فأشهد أنّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله كان يحبّه**»[٤].

قال الهيثمي: «**رواه الطبراني في الثلاثة وأبو يعلى ورجال الطبراني رجال**

---

(١) مسند أحمد: ج٦ ص٣٢٣؛ السنن الكبرى، النسائي: ج٥ ص١٣٣، خصائص أمير المؤمنين للنسائي: ٩٩، فيض القدير للمناوي: ج٦ ص١٩٠، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٢٦٦، ٥٣٣، أنساب الأشراف للبلاذري: ١٨٢.

(٢) المستدرك: ج٣ ص١٢١.

(٣) مجمع الزوائد: ج٩ ص١٣٠.

(٤) المعجم الصغير: ج٢ ص٢١، المعجم الأوسط: ج٦ ص٧٤، المعجم الكبير: ج٢٣ ص٣٢٣، مسند أبي يعلى: ج١٢ ص٤٤٤، تاريخ بغداد: ج٧ ص٤١٣، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٢٦٧، المناقب للخوارزمي: ١٤٩، البداية والنهاية: ج٧ ص٣٩١.

الصحيح غير أبي عبد اللّه وهو ثقة. وروى الطبراني بعده بإسناد رجاله ثقات إلى أمّ سلمة عن النبيّ ﷺ قال مثله»[(١)].

وما ذكره ابن عبد ربّه عن أمّ سلمة زوج النبيّ ﷺ إلى معاوية: «**إنّكم تلعنون اللّه ورسوله على منابركم، وذلك أنّكم تلعنون علي بن أبي طالب ومن أحبّه، وأنا أشهد أنّ اللّه أحبّه ورسوله. فلم يلتفت إلى كلامها**»[(٢)].

وبعد ذلك كلّه فانظر ما قيمة كلام ابن كثير، قائلاً: «**أسانيدها كلّها ضعيفة لا يحتج بها؟**»[(٣)] فهل هذا إلاّ جرح غير مفسّر مردود، ويا ليته كان يعيّن أيّ من الرواة كان ضعيفاً فصارت الرواية به ضعيفة!

ولكنّه قد نقل بعد ذلك: ما رواه مسلم عن زرّ بن حبيش قال: «**سمعت عليّاً يقول: والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة إنّه لعهد النبيّ ﷺ إلي أنّه لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق، ثمّ قال: وهذا الذي أوردناه هو الصحيح من ذلك واللّه أعلم**»[(٤)].

٢ ـ كيف أفتي بقتل من سب أبا بكر ووثق من سب عليا عليه السلام ؟

ما الفرق بين علي بن أبي طالب وأبي بكر وعمر؟ حيث إنّهم وثّقوا من سبّ عليّاً عليه السلام!! ولكن حكموا بكفر من سبّ أبا بكر وعمر، وأفتوا بقتلهم؛

---

(١) مجمع الزوائد: ج٩ ص١٣٠.

(٢) العقد الفريد: ج٥ ص١٠٨، بتحقيق محمد سعيد العريان، ط. مكتبة الرياض الحديثة. (ج٢ ص٣٠١، ج٤ ص٣٦٦)، الوثائق السياسيّة والإداريّة العائدة للعصر الأموي: ١٦٦، للفاضل المعاصر الدكتور محمد ماهر حمادة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٣) البداية والنهاية: ج٧ ص٣٩١.

(٤) البداية والنهاية: ج٧ ص٣٩١.

كما عن الفاريابي: «**من شتم أبا بكر فهو كافر، لا أصلّي عليه، قيل له: فكيف تصنع به وهو يقول لا إله إلا اللّه؟ قال: لا تمسّوه بأيديكم ارفعوه بالخشب حتّى تواروه في حفرته**»[(١)].

٣ـ هل خرج علي بن أبي طالب عليه السلام عن الصحابة؟

هل إنّ علي بن أبي طالب لم يكن من الصحابة؟ حتى يشمله فتوى أبي زرعة: «**إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله فاعلم أنه زنديق**»[(٢)].

وقول السرخسي: «**من طعن فيهم فهو ملحد، منابذ للإسلام، دواؤه السيف، إن لم يتب**»[(٣)].

أو أنهم أفتوا بذلك لتكون وسيلة لقتل الشيعة فقط؟ كما قال ابن الأثير في حوادث (سنة ٤٠٧ هـ): وفي هذه السنة قتلت الشيعة في جميع بلاد أفريقيا وجعل سبب ذلك اتّهامهم بسبّ الشيخين[(٤)].

ولكن غير الشيعة حرٌّ في سبّ علي بن أبي طالب عليه السلام وشتمه ولعنه في أعقاب الصلوات في الجمعة والجماعات، وعلى صهوات المنابر في شرق الأرض وغربها، حتّى في مهبط وحي اللّه، كما قال الحموي: «**لُعن علي بن أبي طالب على منابر الشرق والغرب... منابر الحرمين مكّة والمدينة**»[(٥)].

قال الزمخشري والحافظ السيوطي: «**إنّه كان في أيّام بني أمية أكثر من سبعين**

---

(١) المغني لابن قدامه: ج٢ ص٤١٩، بتحقيق جماعة من العلماء، طبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت، والشرح الكبير له: ج١٠ ص٦٤، الصارم المسلول لابن تيميّة: ٥٧٥.

(٢) الكفاية في علم الرواية: ٦٧.

(٣) أصول السرخسي: ج٢ ص١٣٤.

(٤) الكامل: ج٩ ص١١٠.

(٥) معجم البلدان: ج٣ ص١٩١، في كلمة «سجستان».

ألف منبر يلعن عليها علي بن أبي طالب بما سنّه لهم معاوية من ذلك»[١].

وهل سمع معاوية عن النبيّ صلى الله عليه وآله حديثاً في فضل سبّ علي بن أبي طالب عليه السلام، بحيث كان يقول لسعد: «**ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟**»[٢].

هذا في صحيح مسلم؛ ولكن فيما رواه ابن عساكر وابن كثير: «**قال سعد لمعاوية: أدخلتني دارك وأقعدتني على سريرك ثم وقعت فيه تشتمه**»[٣].

وفي كلام ابن أبي شيبة: «**فأتاه سعد فذكروا عليّاً فنال منه معاوية فغضب سعد**»[٤].

وهل يجب لنا أن نقول بأنّ نهي النبيّ صلى الله عليه وآله عن سبّ أصحابه عموماً وأما سبّ علي بن أبي طالب خصوصاً فيختصّ بغير المخاطبين في وقت خطاب النهي؟!

٤ـ كيف صار قاتل عثمان ملعوناً ولكن قاتل علي عليه السلام مجتهد متأول؟

ما الفرق بين الذين قتلوا عثمان والذي قتل علي بن أبي طالب عليه السلام، حيث صار قتلة عثمان عند ابن حزم: «**هم فسّاق، ملعونون، محاربون، سافكون دماً حراماً عمداً**»[٥] وعند ابن تيمية: «**قوم خوارج مفسدون في الأرض، لم يقتله إلاّ طائفة قليلة باغية ظالمة، وأمّا الساعون في قتله فكلّهم مخطئون، بل ظالمون باغون معتدون**»[٦] وعند ابن كثير: «**أجلاف أخلاط من الناس، لا شكّ أنّهم من جملة**

---

(١) ربيع الأبرار للزمخشري: ج٢ ص١٨٦، النصائح الكافية لمحمد بن عقيل: ٧٩، عن السيوطي.
(٢) صحيح مسلم ج٧ ص١٢٠، ط. صبيح و١٨٧١ ط. محمد فؤاد، ج٢ ص٣٦٠ ط. الحلبي بمصر. باب فضائل علي.
(٣) تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص١١٩ والبداية والنهاية: ج٧ ص٣٧٦.
(٤) المصنّف لابن أبي شيبة: ج٧ ص٤٩٦.
(٥) الفصل لابن حزم: ج٤ ص١٦١.
(٦) منهاج السنة: ج٣ ص١٨٩، ٢٠٦.

المفسدين في الأرض، بغاة خارجون على الإمام، جهلة، متعنتون، خونة، ظلمة، مفترون»[١].

ولكن قاتل علي بن أبي طالب كان مجتهداً متأوّلاً كما صرّح ابن حزم بقوله: «**ولا خلاف بين أحد من الأمّة في أنّ عبد الرحمن ابن ملجم، لم يقتل عليّاً رضي الله عنه إلاّ متأوّلاً مجتهداً مقدراً أنّه على صواب، وفي ذلك يقول عمران بن حطان شاعر الصفرية:**

يا ضربة من تقي ما أراد بها ... إلاّ ليبلغ من ذي العرش رضواناً
إنّي لأذكره حيناً فأحسبه ... أوفى البريّة عند اللّه ميزاناً[٢]

وهكذا في كتاب الأمّ للشافعي ومختصر المزني والمجموع للنووي ومغني المحتاج والجوهر النقي[٣].

حتى بلغ الأمر إلى ما صار قوام حكومتهم بسبّ علي بن أبي طالب عليه السلام كما روى ابن عساكر عن علي بن الحسين، قال: «**قال مروان بن الحكم: ما كان في القوم أحد أدفع عن صاحبنا من صاحبكم يعني علياً عن عثمان، قال قلت: فما لكم تسبونه على المنبر، قال: لا يستقيم الأمر إلا بذلك**»[٤].

قال البلاذري: «**قال مروان لعلي بن الحسين: ما كان أحد أكفّ عن صاحبنا من**

---

(١) تاريخ ابن كثير: ج٧ ص١٧٦، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٨، ٢٠٨، حوادث سنة ٣٥ هـ.
(٢) المحلى لابن حزم: ج١٠ ص٤٨٤.
(٣) كتاب الأمّ للشافعي: ج٤ ص٢٢٩، مختصر المزني لإسماعيل المزني: ٢٥٦، المجموع للنووي: ج١٩ ص١٩٧، مغني المحتاج لمحمد بن الشربيني: ج٤ ص١٢٤، الجوهر النقي للماردديني: ج٨ ص٥٨.
(٤) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ج٤٢ ص٤٣٨، الصواعق المحرقة ص٣٣، النصائح الكافية ص١١٤ عن الدارقطني، شرح نهج البلاغة: ج١٣ ص٢٢٠.

صاحبكم. قال: فلم تشتمونه على المنابر؟!! قال: لا يستقيم لنا هذا إلا بهذا!!»[١].

فأين ذهب قول الرسول صلى الله عليه وآله «**سباب المسلم فسوق**»[٢] أو يحكمون بعدم إسلامه أو خروجه عن الإسلام نستجير باللّه من شرور أنفسنا.

علي بن أبي طالب عليه السلام مدينة باب علم النبيّ صلى الله عليه وآله وأعلم الصحابة

أمّا قولكم: فلا يجوز أخذ العلم إلاّ منه رضي الله عنه، إذن كلّ الدين المبلّغ من غيره ليس ديناً.

فنقول **أوّلاً**: هذا نصّ كلام النبيّ صلى الله عليه وآله بأنّ عليّاً باب علمه فمن أراده فليأت منه كما روى الطبراني بإسناده عن ابن عباس قال: «**قال رسول اللّه** صلى الله عليه وآله: **أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأته من بابه**»[٣]. وذكره الحاكم بعدّة طرق وصحّحه[٤] وهكذا ذكره المتقي في كنز العمال مع القول بصحّته[٥].

وهكذا قوله صلى الله عليه وآله لعلي: «**أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي**».

رواه الحاكم عن أنس بن مالك، ثمّ عقّبه: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه**»[٦].

ونزول قوله تعالى «**وتعيها أذن واعية**» فيه، كما ذكره الطبري والسيوطي

---

(١) أنساب الأشراف ص١٨٤.

(٢) صحيح البخاري: ج١ ص١٧، ح٤٨، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله.

(٣) المعجم الكبير: ج١١ ص٥٥، وابن الأثير أسد الغابة: ج٤ ص٢٢، الخطيب في تاريخ بغداد: ج٣ ص١٨١، السيوطي في الجامع الصغير: ج١ ص٤١٥، وج٣ ص٦٠.

(٤) المستدرك: ج٣ ص١٢٧ـ١٢٦.

(٥) كنز العمال: ج١٣ ص١٤٩.

(٦) المستدرك: ج٣ ص١٢٢، ويراجع أيضاً: تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٣٨٧، المناقب للخوارزمي: ٣٢٩.

والقرطبي وغيرهم[١].

وروى ابن عساكر عن أمير المؤمنين علي عليه السلام: «**نشدتكم باللّه، أفيكم أحد دعا رسول اللّه صلى الله عليه وآله له في العلم، وأن تكون أذنه الواعية مثل ما دعا لي؟ قالوا: اللهم لا**»[٢].

وثانياً: روى البخاري عن عمر رضي الله عنه، قال: «**أقرؤنا أبيّ وأقضانا عليّ**»، ولا شكّ بأنّ كونه أقضى الناس يدلّ على أوسعيّة علمه.

كما قال سعيد بن المسيب: «**لم يكن أحد من الصحابة يقول (سلوني) إلاّ عليّ بن أبي طالب**»[٣] وقال ابن عباس: «**لقد أعطي علي تسعة أعشار العلم وأيم اللّه لقد شاركهم في العشر العاشر**»[٤].

وقال ابن عباس: «**أعطي علي تسعة أعشار العلم، وواللّه لقد شاركهم في العشر الباقي**»[٥].

وعن ابن عباس أيضاً: «**إذا ثبت لنا الشيء عن علي لم نعدل عنه إلى غيره**»[٦].

وثالثاً: لم يجرؤ أحد من الصحابة أن يقول: سلوني غير علي بن أبي

---

(١) جامع البيان: ج٢٩ ص٦٩، ح ٢٦٩٥٥، الدر المنثور: ج٦ ص٢٦٠ (عن سعيد بن منصور وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن مكحول، تفسير القرطبي: ج١٨ ص٢٦٤، تفسير الرازي: ج٣٠ ص١٠٧، تفسير ابن كثير: ج٤ ص٤١٣، روح المعاني: ج٢٩ ص٣.

(٢) تاريخ دمشق: ج٣ ص١١٦.

(٣) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ج٢ ص٦٤٦، أسد الغابة: ج٤ ص٢٢، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٣٩٩، تاريخ الخلفاء: ١١٥، تهذيب الأسماء واللغات: ج١ ص٣١٧، المناقب للخوارزمي: ص٩٠.

(٤) أسد الغابة: ج٤ ص٢٢، تفسير الثعالبي: ج١ ص٥٢.

(٥) الاستيعاب: ١١٠٤٤، تهذيب الأسماء واللغات: ج١ ص٣١٧.

(٦) الاستيعاب: ج٣ ص١١٠٤، أسد الغابة: ج٤ ص٢٢. تهذيب الأسماء واللغات: ج١ ص٣٤٤ - ٣٤٦ - دار الكتب العلميّة - بيروت (ط. دار الفكر: ج١ ص٣١٧).

طالب عليه السلام كما روى الحاكم روى عامر بن واثلة، قال: «**سمعت علياً رضي الله عنه قام فقال: سلوني قبل أن تفقدوني ولن تسألوا بعدي مثلي... هذا حديث صحيح، عال**»[١].

وقال سعيد بن المسيب: «**لم يكن أحد من الصحابة يقول: سلوني إلاّ عليّ بن أبي طالب**»[٢].

ورابعاً: كان عمر يتعوذّ باللّه من معضلة ليس فيها أبو حسن[٣].

وقال: «**لولا علي لهلك عمر**»[٤].

وخامساً: قال النووي: «**وسؤال كبار الصحابة ورجوعهم إلى فتاويه وأقواله في المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات، مشهور**»[٥].

رجوع الأصحاب إلى علي عليه السلام وعدم رجوعه إليهم

وسادساً: ما ذكروا من جهل الأصحاب وكبارهم بالأحكام ورجوعهم إلى غيرهم، وعدم رجوع علي إلى أحد من القوم، كما قال ابن حزم: «**ووجدناهم (الصحابة) رضي اللّه عنهم يقرّون ويعترفون بأنّهم لم يبلغهم كثير من السنن، وهكذا الحديث المشهور عن أبي هريرة إنّ إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق**

---

(١) المستدرك: ج٢ ص٣٥٣ بتحقيق المرعشلي، (ج٢ ص٣٨٣، بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا) السنن الواردة في الفتن لأبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ المتوفى ٤٤٤: ج٤ ص٨٣٨، ج٦ ص١١٩٦، تهذيب الكمال: ج١٧ ص٣٣٥، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٤٠٠ و٣٩٧.

(٢) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ج٢ ص٦٤٦، بتحقيق ط. وصي اللّه، أسد الغابة: ج٤ ص٢٢، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٣٩٩، تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٣٥، تهذيب الأسماء واللغات: ج١ ص٣١٧.

(٣) تهذيب التهذيب: ج٧ ص٣٣٧، الطبقات الكبرى: ج٢ ص٣٣٩، أسد الغابة: ج٣ ص٢٢ ٢٣، تاريخ الخلفاء: ١٣٥، ذخائر العقبى: ص٨٢.

(٤) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ج١ ص١٦٢.

(٥) تهذيب الأسماء واللغات: ج١ ص٣١٧ ط. دار الفكر ـ بيروت.

بالأسواق، وإنّ إخواني من الأنصار كان يشغلهم القيام على أموالهم، وهكذا قال البراء: أما كل ما تحدثتموه سمعناه من رسول اللّه ﷺ، ولكن حدّثنا أصحابنا وكانت تشغلنا رعيّة الإبل.

وهذا أبو بكر رضي الله عنه لم يعرف فرض ميراث الجدّة، وعرفه محمد بن مسلمة، والمغيرة بن شعبة، وقد سأل أبو بكر رضي الله عنه عائشة في كم كفّن رسول اللّه ﷺ.

وهذا عمر رضي الله عنه يقول في حديث الاستذان: أخفي علي هذا من أمر رسول اللّه ﷺ، ألهاني الصفق في الأسواق.

وقد جهل أيضاً أمر إملاص المرأة وعرّفه غيره... وسأل عمر أبا واقد الليثي عمّا كان يقرأ به رسول اللّه ﷺ في صلاتي الفطر والأضحى. وهذا وقد صلاّهما رسول اللّه ﷺ أعواماً كثيرة. ولم يدر ما يصنع بالمجوس، حتّى ذكره عبد الرحمن بأمر رسول اللّه ﷺ فيهم»[1].

ومع الغضّ عن جميع ذلك فلا شكّ عند أهل العلم المنصفين بأنّ علي بن أبي طالب أوّل من أسلم وتربّى في حجر النبيّ وعاش تحت كنفه قبل البعثة واشتدّ ساعده في حضنه وظلّ معه إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى، لم يفارقه لا في حضر ولا في سفر، وهو ابن عمّه وزوج ابنته فاطمة سيّدة نساء العالمين وشهد المشاهد كلّها سوى تبوك، ولو كان علي قد حفظ كلّ يوم عن النبيّ - وهو الفطن اللبيب الذكي الحافظ- حديثاً واحداً، وقد مضى معه رشيداً أكثر من ثلث قرن، لبلغ ما كان يجب أن يروي أكثر من اثني عشر ألف حديث.

---

(١) الأحكام: ج٢ ص١٤٣ ـ ١٤٥.

ومع الغضّ عن جميع ذلك فلا شكّ في ذلك عند أهل العلم المنصفين كأبي ريّة، حيث قال: «**أوّل من أسلم وتربّى في حجر النبيّ ﷺ وعاش تحت كنفه قبل البعثة واشتدّ ساعده في حضنه وظلّ معه إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى، لم يفارقه، لا في سفر ولا في حضر، وهو ابن عمّه وزوج ابنته فاطمة الزهراء (عليها السلام)... ولو كان علي رضي الله عنه قد حفظ كلّ يوم عن النبيّ وهو الفطن اللبيب الذكيّ الحافظ، ربيب النبيّ، حديثاً واحداً وقد قضى معه رشيداً أكثر من ثلث قرن، لبلغ ما كان يجب أن يرويه أكثر من اثني عشر ألف حديث... قد أسندوا له كما روى السيوطي ٥٨٦ حديثاً، وقال ابن حزم: لم يصحّ منها إلاّ خمسون حديثاً، ولم يرو البخاري ومسلم منها إلاّ نحواً من عشرين حديثاً**»[(١)].

ومع الأسف الشديد لم يرو البخاري عن علي بن أبي طالب عليه السلام إلاّ تسعة وعشرين حديثاً[(٢)] وروى عن أبي هريرة أربعمائة وستة وأربعين حديثاً[(٣)].

لم تكن خلافة أبي بكر شورى بين المسلمين وإجماعا عندهم

قلتم: إنّ أهل السنّة يعتقدون أنّ الإمامة أمر اصطلاحيّ شورويّ، للأمّة أن تختار من تراه أهلا لذلك، ليحكمها بالقرآن والسنّة ولا حرج في الاختلاف في مجالات الفهم.

---

(١) أبو هريرة: ١٢٨. ثمّ قال في الهامش: هذا ما في البخاري ومسلم ولا نعلم شيئاً عن مقدار أحاديثه التي روتها الشيعة عنه، ولكلّ قوم سنّة وإمامها.

(٢) مقدمة فتح الباري: ٤٧٦.

(٣) مقدمة فتح الباري: ٤٧٧.

أقول:

أوّلا: هذا مخالف لما جاء من كبار علماء أهل السنّة كالماوردي الشافعي المتوفى سنة ٤٥٠، وأبي يعلى الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨: «**فقالت طائفة: لا تنعقد (أي الإمامة) إلاّ بجمهور أهل العقد والحلّ من كلّ بلد، ليكون الرضا به عامّاً، والتسليم لإمامته إجماعاً، وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر رضي الله عنه على الخلافة باختيار من حضرها، ولم ينتظر ببيعته قدوم غائب عنها**»(١).

وقال القرطبي المتوفى سنة ٦٧١: «**فإن عقدها واحد من أهل الحلّ والعقد فذلك ثابت، ويلزم الغير فعله، خلافاً لبعض الناس حيث قال: لا ينعقد إلاّ بجماعة من أهل الحلّ والعقد، ودليلنا: أنّ عمر (رض) عقد البيعة لأبي بكر**»(٢).

وقال إمام الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨، شيخ الغزالي: «**اعلموا أنّه لا يشترط في عقد الإمامة، الإجماع؛ بل تنعقد الإمامة وإن لم تجمع الأمّة على عقدها، والدليل عليه أنّ الإمامة لمّا عقدت لأبي بكر ابتدر لإمضاء أحكام المسلمين، ولم يتأن لانتشار الأخبار إلى من نأى من الصحابة في الأقطار، ولم ينكر منكر. فإذا لم يشترط الإجماع في عقد الإمامة، لم يثبت عدد معدود ولا حدّ محدود، فالوجه الحكم بأنّ الإمامة تنعقد بعقد واحد من أهل الحلّ والعقد**»(٣).

وقال عضد الدين الإيجي المتوفى سنة ٧٥٦: «**وإذا ثبت حصول الإمامة بالاختيار والبيعة، فاعلم أنّ ذلك لا يفتقر إلى الإجماع، إذ لم يقم عليه دليل من العقل أو السمع، بل الواحد والاثنان من أهل الحلّ والعقد كاف، لعلمنا أنّ الصحابة مع**

---

(١) الأحكام السلطانيّة للماوردي: ٣٣ والأحكام السلطانيّة لأبي يعلى محمد بن الحسن الفراء: ١١٧.

(٢) جامع أحكام القرآن: ج١ ص٢٦٩.

(٣) الإرشاد في الكلام: ٤٢٤، باب في الاختيار وصفته وذكر ما تنعقد الإمامة به، ط. القاهرة ١٣٦٩ هـ

صلابتهم في الدين اكتفوا بذلك، كعقد عمر لأبي بكر، وعقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان».

إلى أن قال: «**ولم يشترطوا اجتماع مَن في المدينة فضلاً عن اجتماع الأمّة. هذا ولم ينكر عليه أحد، وعليه انطوت الأعصار إلى وقتنا هذا**»[(١)].

وقال ابن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣: «**لا يلزم في عقد البيعة للإمام أن تكون من جميع الأنام بل يكفي لعقد ذلك اثنان أو واحد**»[(٢)].

هل هؤلاء الأعلام ليسوا من أهل السنّة؟! «**فاعتبروا يا أولي الأبصار!!!**»

لماذا لم تفوّض خلافة عمر بن الخطاب إلى الأمّة؟

وثانياً: لو كانت الإمامة أمراً شورورياً للأمّة وتختار من تراه أهلاً، لماذا لم يعمل بذلك أبو بكر، ولم يفوّض الأمر ـ بعد خلافته ـ إلى الأمّة؛ بل عيّن عمر بن الخطاب، مع ما ورد من اعتراض الصحابة عليه، كما روى ابن أبي شيبة: «**أنّ أبا بكر حين حضره الموت أرسل إلى عمر يستخلفه، فقال الناس: تستخلف علينا فظّاً غليظاً، ولو قد ولينا كان أفظّ وأغلظ، فما تقول لربك إذا لقيته وقد استخلفت علينا عمر؟ قال أبو بكر: أبربّي تخوّفونني؟ أقول: اللهمّ استخلفت عليهم خير خلقك، ثمّ أرسل إلى عمر فقال: إنّي موصيك بوصية، الحديث**»[(٣)].

وهكذا قال الإمام محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي المتوفى ٧٦٣: «**لمّا استخلف أبو بكر عمر رضي اللّه عنهما، قال لمعيقيب الدوسي: ما يقول الناس في**

(١) المواقف في علم الكلام: ج٨ ص٣٥١، طبع مصر ١٣٢٥ هـ

(٢) شرح سنن الترمذي: ج١٣ ص٢٢٩.

(٣) المصنف: ج٨ ص٥٧٤، بتحقيق سعيد محمد اللحام، تاريخ مدينة دمشق: ج٣٠ ص٤١٣.

استخلاف عمر؟ قال: كرهه قوم ورضيه قوم آخرون. قال: الذين كرهوه أكثر أم الذين رضوه؟ قال: بل الذين كرهوه...»[١].

فمع علمه بأنّ أكثريّة الشعب كانت ناقمة عليه في هذا الأمر فكيف فرضه عليهم، ولم يمنحهم الحريّة في انتخاب من شاؤوا لرئاسة الحكم، وكان الأجدر به أن يستجيب لعواطف الأكثريّة الساحقة من المسلمين فلا يولّي عليهم أحداً إلاّ بعد أخذ رضاهم واتفاق الكلمة عليه، أو يستشير أهل الحل والعقد عملاً بقاعدة الشورى.

ولماذا حصرها عمر في ستّة وجعل شروطاً بحيث ينتهي الأمر إلى عثمان لا غيره؟ وهل يطلق عليه شورى الأمّة؟ .

أم المؤمنين ترفض الشورى في الإمامة

وثالثاً: قولكم: «بأنّ أهل السنّة يعتقدون أنّ الإمامة أمر اصطلاحيّ شوري، للأمّة» مخالف لما روى مسلم وغيره عن حفصة بأنّها قالت لابن عمر: **«أعلمت أن أباك غير مستخلف؟ إلى أن دخل على أبيه وقال: إنّي سمعت الناس يقولون مقالة فآليت أن أقولها لك، زعموا أنّك غير مستخلف، وأنّه لو كان لك راعي إبل، أو راعي غنم ثمّ جاءك وتركها رأيت أن قد ضيّع، فرعاية الناس أشد»**[٢].

وهكذا قول عائشة أمّ المؤمنين لابن عمر: **«يا بنيّ! أبلغ عمر سلامي وقل له: لا تدع أمّة محمد بلا راع، استخلف عليهم ولا تدعهم بعدك هملاً، فإنّي أخشى عليهم**

---

(١) الآداب الشرعية: ج١ ص٧١، بتحقيق شعيب الأرنؤوط/ عمر القيام، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٢) صحيح مسلم: ج٦ ص٥ (ج٣ ص١٨٢٣)، كتاب الإمارة، باب الاستخلاف وتركه، مسند أحمد: ج١ ص٤٧، المصنف لعبد الرزاق: ج٥ ص٤٤٨.

الفتنة، فأتى عبد اللّه فأعلمه»[١].

السنّة تنفي الشورى في الإمامة

ورابعاً: إذا كانت الإمامة شورى عند أهل السنّة فماذا يقولون فيما ذكره ابن حبّان وابن كثير وغيرهما بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أيضاً ليس له نصيب في تعيين الإمامة بل هي بيد اللّه فقط؟

نقرأ معاً ما ذكر في هذه القضيّة:

«ثمّ أتى (أي النبيّ صلى الله عليه وآله) بني عامر بن صعصعة في منازلهم فدعاهم إلى اللّه، فقال قائل منهم: إن اتّبعناك وصدّقناك فنصرك اللّه، ثمّ أظهرك اللّه على من خالفك، أيكون لنا الأمر من بعدك؟ فقال رسول اللّه صلى الله عليه وآله: الأمر إلى اللّه يضعه حيث يشاء. فقالوا: أتهدف نحورنا للعرب دونك فإذا ظهرت كان الأمر في غيرنا؟ لا حاجة لنا في هذا من أمرك»[٢].

ما يدل على وصاية علي بن أبي طالب عليه السلام

وقولكم: «وأمّا أهل التشيّع فإنّه يفهم من عقيدتهم أنّه يجب على اللّه أن ينصب إماماً وأنّ هذا الإمام هو علي رضي الله عنه مع أنّه لم يرد في القرآن، ولا في السنّة أيّ لفظ في ذكر الإمامة أو الوصاية وإنّما هي عمومات قابلة للتأويل على أوجه».

فنقول: أمّا ورود قضيّة إمامة علي بن أبي طالب في السنّة، فمن راجع حديث **«الدار يوم الإنذار»** وحديث **«المنزلة»** وحديث **«الغدير»** وحديث **«الثقلين»** وحديث **«السفينة»** وحديث **«وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي»** وحديث **«أنا**

---

(١) الإمامة والسياسة: ج١ ص٤٢ تحقيق الشيري، ج١ ص٢٨ تحقيق الزيني؛ أعلام النساء: ج٣ ص١٢٧.
(٢) الثقات لابن حبان: ج١ ص٨٩؛ البداية والنهاية لابن كثير: ج٣ ص١٧١.

مدينة العلم وعليّ بابها» وحديث «**المؤاخاة**» وحديث «**تبليغ سورة براءة**» وحديث «**سدّ الأبواب**» وحديث «**باب حطّة**» و«**حديث الراية**» وغيرها من عشرات، بل مئات النصوص في ذلك، يتيقن بنصّ النبيّ صلى الله عليه وآله على إمامة علي بن أبي طالب.

حديث الدار يثبت خلافة علي عليه السلام

وقد صرّح في بعض تلك الأحاديث على كونه خليفة من بعده، كحديث الدار الذي قال علي عليه السلام: «**فأخذ برقبتي ثمّ قال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا!، قال: فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع**»[1].

هل هذا من العمومات القابلة للتأويل؟ لو كان كذلك لماذا لم تؤولها قريش؛ بل استفادوا منها النص في الخلافة، فطعنوا على أبي طالب.

نعم، هذا قابل للتحريف كما فعله محمد حسنين في كتابه حياة محمد صلى الله عليه وآله، حيث ذكر الحديث في كتابه (حياة محمد) ص ١٠٤ من الطبعة الأولى سنة ١٣٥٤ هـ ولكنّه في الطبعة الثانية (ص١٣٩) وما بعدها من الطبعات قد مسخ الحديث المذكور وحرّف منه كلمة «**ووصيّي وخليفتي**».

وجاء الحديث أيضاً بتمامه في الجريدة السياسيّة المصريّة لمحمد حسنين هيكل، ملحق عدد ٢٧٥١، بتاريخ ١٢ ذي القعدة ١٣٥٠ هـ ص٥. وملحق عدد ٢٧٨٥ ص٦.

---

(١) تاريخ الطبري: ج٢ ص٦٢، بتحقيق نخبة من العلماء، ط. مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

كما أنّه ذكر ابن أثير الجزري في أسد الغابة: ٢٥/٤ طبعة الوهبيّة بمصر، بأنّ قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّه**﴾ نزل في علي عليه السلام حين بات على فراش رسول اللّه صلى الله عليه وآله. ولكن في تصوير هذه الطبعة بالأوفست في المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ (نسختها موجودة في مكتبتي)، بدّلت باليد لا بالآلة الطباعة «**بات على فراشه**» إلى «**بال على فراشه**»!!!! إهانةً لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فإنّا للّه وإنّا إليه راجعون! ممّا تصنع يد العداوة والعناد والنصب.

تصحيح سند حديث الدار

وأمّا من حيث السند، فقد صرّح بصحّته جمع من العلماء كابن جرير الطبري فيما نقله المتقي في كنز العمال: ١٢٨/١٣ ر ٣٦٤٠٨، والهيثمي في مجمع الزوائد: ٣٠٢/٨، وأبي جعفر الإسكافي كما في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢٤٣/١٣، والحاكم في مستدرك الصحيحين: ١٣٢/٣ والذهبي في تلخيص المستدرك، ـ في حديث طويل ـ والشهاب الخفاجي في شرحه على الشفا للقاضي عياض، نسيم الرياض: ٣٥/٣، وورود الرواية في كتاب المختارة للضياء المقدسي الذي التزم فيه بأن لا يروي في كتابه هذا إلاّ الروايات الصحيحة المعتبرة كما صرّح بذلك جمع، كعبد اللّه بن الصديق المغربي في ردّ اعتبار الجامع الصغير: ٤٢، ومحقّقي كنز العمال فيه: ٩/١، وقال ابن حجر: «**ابن تيمية يصرّح بأنّ أحاديث المختارة أصحّ وأقوى من أحاديث المستدرك**»[1].

(١) فتح الباري: ج٧ ص٢١١.

حديث الولاية وخلافة علي عليه السلام

وهكذا حديث الولاية الذي صرّح بصحّته الحاكم عندما ذكر قضيّة جيش اليمن وقصّة الشكوى على علي وقول رسول اللّه صلى الله عليه وآله: «**إنّ علياً منّي وأنا منه وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي**». قال: «**هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه**»[١].

وهل هذا من العمومات القابلة للتأويل؟ فما الفرق بين هذه الكلمة في لسان النبيّ صلى الله عليه وآله وبين هذه في لسان عمر بن الخطاب (رض)، حيث قال: «**فلمّا توفّي رسول اللّه ـ صلى الله عليه وآله ـ قال أبو بكر: أنا وليّ رسول اللّه، فجئتما... فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً... ثمّ توفّي أبو بكر فقلت: أنا وليّ رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ ووليّ أبي بكر، فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً**»[٢].

وهكذا في كلام أبي بكر في كتابته لخلافة عمر في مرضه قائلاً: «**إني قد ولّيت عليكم عمر**»[٣]. وفى كلام عمر بن خطاب أيضاً: «**لو أدركت سالم مولى أبي حذيفة لولّيته واستخلفته**»[٤].

حديث الثقلين والإنقاذ عن الضلالة

وهكذا حديث الثقلين: «**إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب اللّه وعترتي أهل بيتي**» الذي ورد في صحيح مسلم وصرّح بصحته الحاكم والذهبي وابن كثير في

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص١١٠.

(٢) صحيح مسلم: ج٥ ص١٥٢، كتاب الجهاد، باب ١٥، حكم الفيء حديث ٤٩.

(٣) تاريخ الطبري: ج٣ ص٤٢٩، سيرة عمر لابن الجوزي: ٣٧ وتاريخ ابن خلدون: ج٢ ص٨٥.

(٤) تاريخ الطبري: ج٥ ص٣٣، طبقات ابن سعد: ج٣ ص١٨١ و٢٤٨ والاستيعاب لابن عبد البرّ: ج٢ ص١٦١ وأسد الغابة: ج٢ ص٢٤٦.

التفسير والسيرة والبغوي في المصابيح والألباني في الصحيح وغيرهم[١].

وجعل رسول اللّه ﷺ أهل بيته عدلاً للقرآن والتمسك بهم منقذاً عن الضلالة؛ كما قال المنّاوي: «**قوله: (إنّي تارك فيكم) تلويح بل تصريح بأنّهما كتوأمين خلّفهما ووصّى أمّته بحسن معاملتهما وإيثار حقّهما على أنفسهم والاستمساك بهما في الدين**»[٢].

وقال التفتازاني بعد نقل حديث صحيح مسلم: «**ألا ترى أنّه عليه الصلاة والسلام قرنهم بكتاب اللّه تعالى في كون التمسك بهما منقذاً عن الضلالة، ولا معنى للتمسك بالكتاب إلاّ الأخذ بما فيه من العلم والهداية فكذا في العترة**»[٣].

قال الدكتور عصام العماد[٤]: «**إنّنا نعتقد أنّ مذهب الاثني عشرية يطير بجناحين، أحدهما: حديث الثقلين، والجناح الآخر: حديث الاثني عشر. وما لم تدرك الوهابيّة هذين الحديثين، لا يمكن لها أن تفهم حقائق وخصائص المذهب الاثني**

---

(١) صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٢، كتاب الفضائل باب فضائل علي بن أبي طالب، المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص١٠٩ تفسير ابن كثير: ج٤ ص١٢٢ والسيرة النبويّة له: ج٤ ص٤١٦ مصابيح السنة: ج٢ ص٢٠٥ والأحاديث الصحيحة للألباني: ١٧٦١.

(٢) فيض القدير: ج٢ ص١٧٤.

(٣) شرح المقاصد: ج٢ ص٢٢١.

(٤) الدكتور عصام العماد المولود سنة ١٩٦٨ من طلاب قسم الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض وتلميذ مفتى المملكة السعوديّة الشيخ ابن باز وإمام أحد مساجد مدينة صنعاء والمدرّس فيه، للمؤلّف كتاباً في تكفير الاثني عشريّة سمّاه «الصلة بين الاثني عشرية وفرق الغلاة». ثمّ انتقل من الوهابيّة إلى مذهب الشيعة الإماميّة سنة ١٩٨٩، وألّف كتاباً باسم «رحلتي من الوهابيّة إلى الشيعة»، وله أيضاً كتاب آخر ألّفه بعد استبصاره تحت عنوان: «المنهج الجديد والصحيح في الحوار مع الوهابيّين».

عشري»[١].

فلا شكّ أنّ المراد بأهل البيت هم الذين نزلت فيهم آية التطهير وهم علي وفاطمة والحسن والحسين، فلا يشمل غيرهم من بني هاشم[٢] كما لا يشمل نساء النبيّ ﷺ لما صرّح بذلك في صحيح مسلم[٣].

كما نقله الترمذي وغيره عن أمّ سلمة، أنّ النبيّ ﷺ جلل على الحسن والحسين وعلى وفاطمة كساء، ثمّ قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي وحامّتي؛ أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً**». **فقالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول اللّه؟ قال: إنّك على خير. هذا حديث حسن صحيح. وهو أحسن شيء روي في هذا الباب**»[٤]. رواه الحاكم قائلاً: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه[٥]. وقال بعد نقل رواية أخرى بعد ذلك: «**هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه**»[٦].

وهكذا رواه أحمد والطبراني والسيوطي عن أمّ سلمة أنّها قالت: «**فرفعت الكساء لأدخل معهم فجذبه من يدي وقال: إنّك على خير**»[٧].

فمن يقول بدخولهنّ فيهم فقد أراد أن يجذب الكساء من يد النبيّ ﷺ فيدخل نساءه تحته.

---

(١) كتاب المنهج الجديد والصحيح في الحوار مع الوهابيين: ص١٥٥.
(٢) كما ذهب إليه ابن تيميّة في منهاج السنة: ج٧ ص٣٩٤.
(٣) صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٣ كتاب الفضائل باب فضائل علي بن أبي طالب ط. محمد علي صبيح. شرح النووي: ج١٥ ص١٨١ ط، مصر.
(٤) سنن الترمذي: ج٥ ص٣٦١.
(٥) المستدرك: ج٢ ص٤١٦، ج٣ ص١٤٦.
(٦) المصدر نفسه: ج٢ ص٤١٦.
(٧) مسند أحمد: ج٦ ص٣٢٣، المعجم الكبير للطبراني: ج٣ ص٥٣، الدر المنثور: ج٥ ص١٩٨.

حديث «علي مع الحق والحق مع علي»

وهكذا حديث «**عليّ مع الحق والحق مع علي**». رواه الهيثمي عن أبي سعيد الخدري، قائلاً: «**ورجاله ثقات**»[١] وروى أيضاً عن سعد بن أبي وقاص وأم سلمة ثمّ قال: «**رواه البزّار، وفيه سعد بن شعيب ولم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح**»[٢]، وروى الخطيب عن أبي ثابت مولى أبي ذر[٣] وروى أبو جعفر الإسكافي عن عمّار بن ياسر[٤]، وروى ابن كثير عن أبي سعيد وأم سلمة[٥].

وروى الحاكم عن علي رضي الله عنه قال: «**قال رسول اللّه** صلى الله عليه وآله: **رحم اللّه عليّاً، اللهمّ أدر الحق معه حيث دار**»، ثمّ قال: «**هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه**»[٦].

وقال الإمام الفخر الرازي: «**من اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى؛ لقول النبيّ** صلى الله عليه وآله: **اللهم أدر الحق مع علي حيث دار**»[٧].

روى الحاكم عن أمّ سلمة، **قالت: سمعت رسول اللّه** صلى الله عليه وآله **يقول: «علي مع**

---

(١) مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي: ج٧ ص٢٣٥ (ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت). فيه: ومرّ علي بن أبي طالب، فقال: «الحق مع ذا، الحق مع ذا».
(٢) مجمع الزوائد: ج٧ ص٢٣٥.
(٣) تاريخ بغداد: ج١٤ ص٣٢٢ بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلميّة. تاريخ دمشق ج٤٢ ص٤٤٩ بتحقيق علي شيري، ط. دار الفكر.
(٤) المعيار والموازنة: ١١٩، بتحقيق محمد باقر المحمودي.
(٥) البداية والنهاية لابن كثير: ج٧ ص٣٩٨.
(٦) مستدرك الحاكم: ج٣ ص١٢٤ ح ٤٦٢٩.
(٧) تفسير الكبير للرازي: ج١ ص٢٠٥ و٢٠٧، المحصول: ج٦ ص١٣٤، خصائص الوحي المبين للحافظ ابن البطريق: ص٣١.

القرآن والقرآن معه، لا يفترقان حتى يردا علي الحوض». ثمّ قال: «**هذا حديث صحيح الإسناد وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء ثقة مأمون ولم يخرجاه**»[(١)].

وأرجوا من سماحتكم أن تنظر بعين الإنصاف إلى كلام ابن تيميّة حول هذه الرواية؛ حيث قال ردّاً على العلاّمة: «**عليّ مع الحقّ والحق معه يدور حيث دار ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض، من أعظم الكلام كذباً وجهلاً؛ فإنّ هذا الحديث لم يروه أحد عن النبيّ ﷺ لا بإسناد صحيح ولا ضعيف**»[(٢)].

فتعرف بعد ما ذكرناه قيمة كلام ابن تيمية؛ إلاّ أن يقال بأنّ علي بن أبي طالب عليه السلام وعائشة وأمّ سلمة وسعد بن وقّاص، لم يكونوا من الصحابة والهيثمي والحاكم وابن كثير والخطيب والرازي، ليسوا من العلماء.

مقارنة منهج أهل السنة في قبول الروايات مع منهج الشيعة

قلتم:

منهج أهل السنّة في قبول الروايات منهج حازم فإنّهم قد دوّنوا تراجم جميع الرواة وحكموا عليهم من خلال مرويّاتهم، فما قبله ميزان الجرح والتعديل قبلوه، وما خالفه ردّوه، وهذه قاعدة من خالفها أعادوه إليها.

ولا يوجد لدى أهل التشييع مثل ذلك.

وبإمكانك أن تأخذ عدداً من أوّل أيّ كتاب من كتب التراجم لدى أهل السنّة

---

(١) المستدرك: ج٣ ص١٢٤ ح ٦٢٨ وأقرّه الذهبي، المعجم الأوسط للطبراني ج٥ ص١٣٥، ج٥ ص٤٥٥ ح ٤٨٧٧) المعجم الصغير: ج١ ص٢٥٥؛ الصواعق المحرقة: ٧٤، ط. الميمنة بمصر وص١٢٤، ط. المحمدية. تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص١١٦ وص١٦٢، وفيض القدير: ج٤ ص٣٥٦ مناقب الخوارزمي: ص١٧٦ ص٢١٤، فرائد السمطين: ج١ ص١٧٧ ح١٤٠.

(٢) منهاج السنّة: ج٤ ص٢٣٨.

وعدداً مماثلا من كتب التراجم عند الشيعة وقارن بين المعلومات المدوّنة عندهما... ثمّ أخذتم بمقارنة كتاب تهذيب الكمال مع كتاب مجمع الرجال.

أقول:

إنّ الكتب المؤلّفة في علم الرجال عند الفريقين مختلفة ومتنوعة، بعضها مختصرة يختصّ بذكر الراوي ووثاقته أو ضعفه فقط، من دون ذكر مشايخه وتلاميذه ومؤلّفاته وتاريخ ولادته ووفاته، كالتاريخ الكبير للبخاري المتوفّى سنة ٢٥٦ هـ حيث اكتفى في كثير من التراجم بذكر الرجل فقط كما في ترجمة:

١ـ إبراهيم بن إسحاق، سمع الحسن قوله، سمع منه الوليد بن أبي الوليد.

٢ـ إبراهيم بن إسحاق عن طلحة بن كيسان روى عنه علي بن أبي بكر.

٣ـ إبراهيم أبو إسحاق عن ابن جريح سمع منه وكيع، معروف الحديث.

منها: كتاب (تاريخ الثقات) للعجلي المتوفى سنة ٢٦١ هـ

منها: كتاب (تاريخ أسماء الثقات) لابن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥ هـ

منها: كتاب (الضعفاء والمتروكين) لابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ وغير ذلك من الكتب.

كما أنّ بعض الكتب المؤلفّة في علم الرجال مفصّلة، كتاريخ بغداد للخطيب المتوفى سنة ٤٦٣ هـ وتهذيب الكمال للمزّي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ وسير أعلام النبلاء، للذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ وغيرها.

أمّا الكتب الرجاليّة عند الشيعة فهي أيضاً فيها ما هو مختصر كرجال البرقي المتوفى سنة ٢٧٤ هـ ورجال ابن داود المتوفى سنة ٧٠٧ هـ وخلاصة الأقوال للعلاّمة الحلّي المتوفى سنة ٧٢٦ هـ

ومتوسّط كرجال الشيخ الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ المتضمّن لكلّ من روى عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام وكتاب الفهرست له، ورجال النجاشي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ المختصّان بذكر كلّ من له كتاب، ورجال الكشّي المتوفّى بعد سنة ٣٠٠ هـ المختصّ بذكر الروايات الواردة في حقّ الراوي مدحاً وذمّاً، ومنهج المقال للاسترابادى المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ ونقد الرجال للتفرشي ١٠٤٤.

ومفصّل كجامع الرواة للأردبيلي المتوفّى ١١٠٠هـ وتنقيح المقال للمامقاني المتوفّى سنة ١٣٥١ هـ وأعيان الشيعة للسيّد الأمين المتوفّى سنة ١٣٧١ هـ ومعجم رجال الحديث للسيّد الخوئي المتوفّى سنة ١٤١٤ هـ

أيّها الأخ العزيز من أراد المقارنة بين كتابين فلابدّ أن تكون بين كتابين في مستوى واحد، والمقايسة بين كتاب مختصر ومفصّل في فنّ واحد، بعيد عن الإنصاف.

فعلى هذا إذا أردتم المقارنة، فخذ كتاب تهذيب الكمال وكتاب معجم رجال الحديث، فقايس بينهما؛ وسوف يتبيّن لكم أنّ في معجم الرجال مميّزات لا توجد لا في تهذيب الكمال ولا في غيره من الكتب الرجاليّة لأهل السنّة.

ولا بأس أن نشير إلى بعض مختصّات هذا الكتاب:

١ـ ذكر في بداية الكتاب مقدمّة في الفوائد الرجاليّة التي لا غنى للباحث الباحث عنها.

٢ـ قد نقل في ترجمة كلّ رجل، نصّ كلمات الرجاليّين القدامى كالنجاشي والكشّي والطوسي والعلاّمة وابن داود والبرقي بحيث يستغني الباحث عن مراجعة هذه الكتب.

٣ـ تصدّى لذكر ما يستدلّ به على وثاقة الراوي أو ضعفه بنمط علميّ دقيق بعد نقل كلّ ما ذكر من الأدلّة والقرائن والمناقشة فيهما.

وإن لم يرد في حقّ راو توثيق ولا تضعيف، سكت عنه، وعنى بهذا أنّه مجهول الحال.

٤ـ ذكر في الرواة المشتركة بين الثقة وغيره، كلّ ما يحصل به التمييز: من الراوي والمرويّ عنه، وقرائن الزمان، وممارسة الأسانيد وملاحظتها.

٥ـ ذكر ما كان للراوي من الأسماء والعناوين المتعدّدة الواقعة في الكتب الروائيّة والرجاليّة تحت رقم مستقلّ مع الإشارة عند كلّ اسم أو عنوان إلى أنّه متّحد مع الاسم أو العنوان الآخر أو محتمل الإتّحاد مع آخر.

كما قال في أحمد بن محمد بن خالد بأنّه متّحد مع:

* ـ أحمد بن محمد بن خالد البرقي
* ـ أحمد بن محمد البرقي
* ـ أحمد بن محمد بن أبي عبد اللّه

* ـ أحمد بن أبي عبد اللّه.
* ـ أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي
* ـ ابن البرقي.
* ـ البرقي[١].

٦ـ ذكر عند ترجمة كلّ راو، شيوخه وتلاميذه كافّة مضافاً إلى عدد وروده في أسانيد الروايات، كما قال في أحمد بن محمد بن خالد: «**وقع بعنوان أحمد بن محمد بن خالد في أسناد جملة من الروايات تبلغ زهاء ثمانمائة وثلاثين مورداً:**

فقد روى عن أبي إسحاق الخفّاف، وأبي البختري، وأبي الجوزاء و... وروى عنه سعد بن عبد اللّه، وسهل بن زياد، وعلى بن إبراهيم و...»[٢].

كذا قال في ذكر هذا الراوي بعنوان أحمد بن أبي عبد اللّه: «**وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات تبلغ ستّمائة رواية: روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وأبي أيّوب المديني و... وروى عنه أبو علي الأشعري، وأحمد بن إدريس و...**»[٣].

٧ـ ذكر في آخر كلّ مجلّد، تحت عنوان (تفصيل طبقات الرواة): عنوان كلّ راو كثير الرواية، مع تعيين مواضع رواياته في الكتب الأربعة، (من الجزء ورقم الحديث أو الكتاب والباب) وجميع من روى عنه هذا الراوي، وروى

(١) راجع: معجم رجال الحديث: ج٢ ص٢٦٠ رقم ٨٥٧ و٨٥٨. و٢٢٦ رقم ٧٨٩ و٣٠ رقم ٤١٢.
(٢) معجم رجال الحديث: ج٢ ص٢٦٦.
(٣) معجم رجال الحديث: ج٢ ص٣٠.

عن هذا الراوي؛ بحيث يحصل به التمييز الكامل بين المشتركات غالباً.

٨ـ أشار إلى اختلاف النسخ والكتب في أسامي الرواة وعناوينهم وما وقع فيها من التصحيف والتحريف وأثبت الصحيح منها استناداً إلى أدلّة مقنعة.

أخوك:

د. الحسيني القزويني

١/شعبان المعظم/١٤٢٤هـ

لقاء آخر مع الدكتور أحمد بن سعد حمدان الغامدي

في اليوم السابع من شهر رمضان سنة ١٤٢٥هـ جاءني الدكتور حمدان إلى محل إقامتي واصطحبني إلى بيته، وقبل الإفطار جرى بيني وبينه كلام حول بعض المسائل نشير إليها باختصار:

قال: **متى دُوّنت الكتب الرجاليّة للشيعة؟**

قلت: كتاب رجال البرقي أقدم كتاب رجالي للشيعة قد ألّف قبل سنة ٢٧٠ هـ وهو مطبوع، ويليه كتاب رجال الكشّي الذي ألّف حوالي سنة ٣٠٠ هـ وكتاب رجال النجاشي المتوفى ٤٥٠ هـ ورجال الشيخ الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ وألّفه قبل كتاب رجال النجاشي.

هذه هي الكتب المطبوعة والموجودة بين أيدينا، وأما الكتب المؤلّفة في زمن الأئمّة عليهم السلام اولتي لم تصل إلينا فهي كثيرة جدّاً، فمثلاً: عبيد اللّه بن أبي رافع من التابعين وكان كاتباً لأمير المؤمنين عليه السلام له كتاب: (من شهد معه الجمل وصفّين والنهروان من الصحابة).

ثمّ قال: **إن اثنين من طلابي في جامعة أمّ القرى يريدان كتابة رسالة الدكتوراه حول (مصادر التلقي عند الشيعة) وأن الشيعه من أين يأخذون الدين؟**

وهما يرغبان بالرجوع إلى المصادر الأصليّة للشيعة، فأيّ الكتب ترشدون إليها حتى نوصيهم بمراجعتها؟

فقلت: أما الكتب الروائيّة للشيعة فهي الكتب الأربعة (الكافي، من لايحضره الفقيه، التهذيب، الاستبصار) وكتاب وسائل الشيعة الذي يعد كتاباً أساسياً يرجع إليه فقهاء الشيعة في الأبحاث الفقهية، لدقته في التبويب

الفقهي واستقصائه للروايات.

وأما الكتب الكلاميّة والعقائدية فمنها تأليفات الشيخ الصدوق في هذا المجال نظير كتاب التوحيد، وتأليفات السيّد المرتضى علم الهدى، والشيخ المفيد وغيرهم.

وبالنسبة إلى الكتب الرجاليّة فمنها كتاب معجم رجال الحديث للسيّد الخوئي، وقاموس الرجال للتستري، وتنقيح المقال للمامقاني، بالإضافة إلى ما ذكرته لك من الكتب.

حوار حول التوسل

بعد تناول طعام الإفطار جرى بيني وبينه حوار حول التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله والصالحين.

حيث قال الدكتور أحمد الغامدي: باب اللّه مفتوح للجميع فلا نحتاج إلى الواسطة، كما قال اللّه تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.

ثمّ قال: فإذا قال الملك بأنّ بابي مفتوح لمن أرادني فلايحتاج أن نتوسّل إلى رئيس مكتبه أو إلى أحد من الضباط لمقابلته، بل يعد ذلك التوسل من الحماقات.

فأجبته: بأنّ هذا الكلام غير صحيح، بل الكتاب والسنّة يثبتان خلاف ذلك حيث، نرى أنّ إخوة يوسف طلبوا من أبيهم أن يستغفر لهم، بقولهم: **﴿يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾**، فأجابهم: **﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ﴾**[1]. ولم يقل

(١) يوسف: ٩٧.

لهم إنّ باب اللّه مفتوح فاستغفروا اللّه ليغفر لكم.

وهكذا قال اللّه عزّ وجلّ في حقّ النبيّ المكرم صلى الله عليه وآله: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا**﴾[1].

فقال الدكتور أحمد الغامدي: بأنّ هذه الآية نزلت في حقّ المنافقين.

قلت: هل أن باب اللّه المفتوح، مغلق على المنافقين [وكتب عليه: «ممنوع دخول المنافقين»].

ثم قال الدكتور: أنّ هذا مختصّ بمن يأتي إلى رسول اللّه صلى الله عليه وآله ويطلب منه أن يستغفر له، بقرينة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ﴾ ولا يشمل الغائب، ولا الذين يتوسلون به بعد وفاته؛ لأنّه بعد وفاته لايقدر على شيء.

قلت: إنّ كلامكم هذا مخالف لقولكم: «**بأنّ باب اللّه تعالى مفتوح ولا يحتاج أحد أن يتوسّل بالنبي أو غيره للوصول إليه** ».

مضافاً إلى أنّ جميع المسلمين يقولون في صلاتهم: «**السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة اللّه ورحمة**»، والنبى صلى الله عليه وآله بإذن اللّه وقدرته تعالى يسمع سلام المصلين ويجيبهم.

فاللّه الذي أعطاه هذه القدرة قادر على أن يعطيه القدرة ليسمع استغاثة الناس من بعيد ليستغفر اللّه لهم.

فأجاب: عندنا روايات بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «**ما من أحد يسلم عليّ إلاّ ردّ اللّه عزّ وجل إليّ روحي حتى أرد عليه السلام**»[2].

فقلت: يا دكتور ألا تشعر بأنّ في هذا القول إهانة وزجر للنبي صلى الله عليه وآله؛ لأنّه

---

(١) النساء: ٦٤.

(٢) مسند أحمد بن حنبل: ج٢ ص٥٢٧؛ سنن أبي داود: ج١ ص٤٥٣.

في كلّ يوم يصلّي ملايين المسلمين ويسلّمون على النبي ﷺ في صلاتهم، وعلى قولكم هذا فإن الله تعالى سوف يرّد إليه روحه في كلّ آن ملايين المرات ثمّ يرجعها إلى مكانها.

فقال: عندنا رواية عن النبيّ ﷺ يقول فيها: «إنّ للّه ملائكة سيّاحين يبلّغون عن أمّتي السلام»(١).

قلت: يا دكتور! إن الملائكة السياحين الذين يأخذون سلام الناس ويبلغونه النبيّ ﷺ ويردّون جوابه للمسلمين، غير عاجزين عن تبليغ توسل المتوسلين إلى النبيّ ﷺ.

مضافاً إلى وجود روايات في كتبكم تدل على توسل الأصحاب بقبر النبيّ ﷺ، وهي تدلّ على مشروعيّة التوسل، مثل هذه الرواية:

«أصاب الناس قحط في زمن عمر (رض)، فجاء رجل إلى قبر النبيّ ﷺ، فقال: يا رسول اللّه هلك الناس، استسق لأمّتك، فأتاه رسول اللّه ﷺ في المنام، إئت عمر فاقرأه مني السلام، وأخبره أنهم مسقون، وقل له: عليك الكيس.

قال: فأتى الرجل عمر فأخبره، فبكى عمر رض، وقال: يا رب ما آلوا إلا ما عجزت عنه»(٢).

---

(١) مجمع الزوائد: ج٩ ص٢٤، عبد الرزاق، المصنف: ج٢ ص٢١٥، المعجم الكبير للطبراني: ج١٠ ص٢١٩.

(٢) البيهقي، دلائل النبوّة: ج٧ ص٤٧، باب ما جاء فى رؤية النبى ﷺ في المنام؛ ابن أبي شيبة، المصنّف: ج٧ ص٤٨٢؛ تاريخ دمشق: ج٤٤ ص٣٤٦ وج٥٦ ص٤٨٩؛ الاستيعاب: ج٣ ص١١٤٩؛ تاريخ الإسلام: ص٢٧٣، أحداث سنة ثلاث وعشرين؛ البداية والنهاية: ج٧ ص١٠٥، واقعة سنة ثماني عشرة؛ الإصابة: ج٦ ص٢١٦؛ فتح الباري: ج٢ ص٤١٢، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا؛ كنز العمال: ج٨ ص٤٣١.

فأجاب: لا يمكن تصحيح العقيدة بهذه الروايات الضعيفة.

قلت: لقد اعترف ابن حجر في فتح الباري بصحّة الرواية، قائلاً: «**وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح**»[١] وقال ابن كثير في تاريخه بعد نقل الحديث: «**وهذا اسناد صحيح**»[٢].

فقال: أنا لا أقبل تصحيح ابن حجر وابن كثير وعندي دليل على ضعف الرواية.

قلت: ماهو دليلك على ضعف الرواية.

فلمّا بلغ الأمر إلى هذا، قال الدكتور: **لقد قرب وقت صلاة العشاء، فلنقم لنتوضأ ونتهيّأ للصلاة.**

وفي هذه الأثناء ودّعتهم ورجعت إلى الفندق.

وبعد مضيّ عدة ليال إلتقيته وأعطيته كرّاسة فيها أقوال علماء أهل السنّة على مشروعيّة التوسل، ولم يجب عنها لحدّ الآن، وهذه هي الكراسة:

أقوال فقهاء أهل السنة في التوسل

جاء في كتاب الموسوعة الكويتيّة: اختلف العلماء في مشروعية التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله بعد وفاته كقول القائل: اللهم إنّي أسألك بنبيك أو بجاه نبيك أو بحق نبيك، على أقوال:

القول الأول: [جمهور فقهاء المالكية والشافعية ومتأخرو الحنفية والحنابلة]

ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية ومتأخرو الحنفية وهو المذهب عند الحنابلة) إلى جواز هذا النوع من التوسل سواء في حياة النبيّ أو بعد

(١) فتح الباري: ج٢ ص٤١٢، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا.
(٢) البداية والنهاية: ج٧ ص١٠٥، واقعة سنة ثماني عشرة.

وفاته[١].

قال القسطلاني (ت ٩٢٣): «وقد روي أن مالكاً لما سأله أبو جعفر المنصور العباسي - ثاني خلفاء بني العباس- يا أبا عبد الله أأستقبل رسول الله وأدعو أم أستقبل القبلة وأدعو؟ فقال له مالك: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله عز وجل يوم القيامة؟ بل استقبله واستشفع به فيشفعه الله».

وقد روى هذه القصّة أبو الحسن علي بن فهر في كتابه (فضائل مالك) بإسناد لا بأس به، وأخرجها القاضي عياض في الشفاء من طريقه عن شيوخ عدة من ثقات مشايخه[٢].

وقال النووي (ت٦٧٦) في بيان آداب زيارة قبر النبيّ ﷺ: «**ثم يرجع الزائر إلى موقف قبالة وجه رسول الله ﷺ فيتوسل به ويستشفع به إلى ربه، ومن أحسن ما يقول (الزائر) ما حكاه الماوردي والقاضي أبو الطيب وسائر أصحابنا عن العتبي مستحسنين له، قال: كنت جالسا عند قبر النبيّ ﷺ فجاءه أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله، سمعت الله تعالى يقول: (﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ سورة النساء: ٦٤،**

(١) شرح المواهب اللدنيّة لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي (ت١٠٥٥): ج٨ ص٣٠٤، والمجموع للنووي: ج٨ ص٢٧٤، ومدخل الشرع الشريف على المذاهب الأربعة، لابن الحاج أبي عبد اللّه القيرواني المالكي (ت٧٣٧): ج١ ص٢٤٨ وما بعدها، وردّ المحتار المعروف بحاشية ابن عابدين (ت١٢٥٢): ج٥ ص٢٥٤، والفتاوى الهندية: ج١ ص٢٦٦ وج٥ ص٣١٨، وفتح القدير للشوكاني (ت١٢٥٠): ج٨ ص٤٩٧ - ٤٩٨، والفتوحات الربانية على الأذكار النووية لمحمد بن علي العلان المكي الشافعي (ت١٠٥٧): ج٥ ص٣٦.

(٢) شرح المواهب: ص٨ ج٣٠٤ - ٣٠٥، والمدخل: ج١ ص٢٤٨، ٢٥٢، ووفاء الوفاء: ج٤ ص١٣٧١ وما بعدها، والفواكه الدواني: ج٢ ص٤٦٦، وشرح أبي الحسن على رسالة القيرواني: ج٢ ص٤٧٨، والقوانين الفقهية: ص١٤٨.

وقد جئتك مستغفراً من ذنبي، مستشفعاً بك إلى ربي، ثم أنشأ يقول:

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه وطاب من طيبهن القاع والأكم

نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

وقال العز بن عبد السلام: «**ينبغي كون هذا مقصوراً على النبيّ ﷺ؛ لأنه سيد ولد آدم، وأن لا يقسم على الله بغيره من الأنبياء والملائكة والأولياء لأنهم ليسوا في درجته، وأن يكون مما خص به تنبيهاً على علو رتبته**».

وقال السبكي (ت٧٥٦): «**ويحسن التوسل والاستعانة والتشفع بالنبي إلى ربه**».

وفي إعانة الطالبين للدمياطي المكي (ت١٣١٠): «**وقد جئتك مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي**» ما تقدم أقوال المالكية والشافعية[(١)].

وأما الحنابلة، فقد قال ابن قدامة (ت ٦٢٠) في المغني بعد أن نقل قصة العتبي مع الأعرابي: «**ويستحب لمن دخل المسجد أن يقدم رجله اليمنى...**»، إلى أن قال: « **ثمّ تأتي القبر فتقول: ... وقد أتيتك مستغفراً من ذنوبي مستشفعاً بك إلى ربي...**». ومثله في الشرح الكبير[(٢)].

وأما الحنفية فقد صرح متأخروهم أيضاً بجواز التوسل بالنبي ﷺ، قال كمال الدين المعروف بابن الهمام (ت٨٦١) في فتح القدير: «**ثم يقول في موقفه: السلام عليك يا رسول الله... ويسأل الله تعالى حاجته متوسلاً إلى الله بحضرة نبيه عليه الصلاة والسلام**».

---

(١) المجموع: ج٨ ص٢٧٤، وفيض القدير: ج٢ ص١٣٤ - ١٣٥، وإعانة الطالبين: ج٢ ص٣١، ومقدمة (التجريد الصريح)، بتحقيق الدكتور مصطفى ديب البغاص.

(٢) كشاف القناع: ج٢ ص٦٨، والمبدع: ج٢ ص٢٠٤، والفروع: ج٢ ص١٥٩، والمغني مع الشرح: ج٣ ص٥٨٨ وما بعدها، والشرح الكبير مع المغني: ج٣ ص٤٩٤ - ٤٩٥، والإنصاف: ج٢ ص٤٥٦.

وقال صاحب الاختيار فيما يقال عند زيارة النبيّ ﷺ: «**جئناك من بلاد شاسعة... والاستشفاع بك إلى ربنا... ثم يقول: مستشفعين بنبيك إليك**».

ومثله في مراقي الفلاح والطحاوي على الدر المختار والفتاوى الهندية.

ونص هؤلاء عند زيارة قبر النبيّ ﷺ: «**اللهم... وقد جئناك سامعين قولك طائعين أمرك مستشفعين بنبيك إليك**».

وقال الشوكاني: «**ويتوسل إلى الله بأنبيائه والصالحين**»(١).

أدلة القائلين بالتوسل

وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بما يأتي:

أ ـ قوله تعالى: ﴿**وَابْتَغُوٓاْ إِلَيهِ الْوَسِيلَةَ**﴾(٢).

ب ـ حديث الأعمى المتقدم.

وفيه: «**اللهم إنّي أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة...**» فقد توجّه الأعمى في دعائه بالنبي عليه الصلاة والسلام أي بذاته(٣).

ج ـ قوله ﷺ في الدعاء لفاطمة بنت أسد: «**اغفر لأمي فاطمة بنت أسد ووسع عليها مدخلها بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي فإنك أرحم الراحمين**»(٤).

---

(١) الاختيار ج١ ص١٧٤ - ١٧٥، وفتح القدير: ٢ ص٣٣٧ ومراقي الفلاح بحاشية الطحاوي: ص٤٠٧، وحاشية الطحاوي على الدر المختار: ج١ ص٥٦٢، والفتاوى الهندية: ج١ ص٢٦٦، وتحفة الأحوذي: ج١٠ ص٣٤، وتحفة الذاكرين للشوكاني (٣٧).

(٢) سورة المائدة: ٣٥.

(٣) حديث الأعمى سبق تخريجه ف: / ٨. (وفي ص١٥٤ الفرع ٨ جاء ما يلي في الهامش: حديث عثمان بن حنيف: أن رجلاً ضرير البصر أتى النبيّ ﷺ... أخرجه الترمذي: ج٥ ص٥٦٩ ـ ط الحلبي، وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) حديث دعاء النبيّ لفاطمة بنت أسد: أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط كما في مجمع الزوائد للهيثمي: ج٩ ص٢٥٧ ـ ط القدسي، وقال:
وفيه روح بن صلاح، وثقه ابن حبان والحاكم وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح.

د ـ توسل آدم بنبينا محمد عليهما الصلاة والسلام: روى البيهقي في دلائل النبوة، والحاكم وصححه عن عمر بن الخطاب قال: «**قال رسول الله ﷺ: لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي. فقال الله تعالى: يا آدم كيف عرفت محمّداً ولم أخلقه؟**

قال: يا رب، إنك لما خلقتني رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً (لا إله إلا الله، محمد رسول الله) فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب خلقك إليك. فقال الله تعالى: صدقت يا آدم، إنه لأحب الخلق إلي، وإذ سألتني بحقه فقد غفرت لك، ولولا محمد ما خلقتك»[(١)].

هـ ـ حديث الرجل الذي كانت له حاجة عند عثمان بن عفان (رض): روى الطبراني والبيهقي أنّ رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان (رض) في زمن خلافته، فكان لا يلتفت ولا ينظر إليه في حاجته، فشكا ذلك لعثمان بن حنيف، فقال له: «**إئت الميضأة فتوضأ، ثم إئت المسجد فصل، ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي فيقضي لي حاجتي، وتذكر حاجتك. فانطلق الرجل فصنع ذلك، ثم أتى باب عثمان بن عفان (رض)، فجاء البواب فأخذ بيده، فأدخله على عثمان (رض) فأجلسه معه، وقال له: اذكر حاجتك، فذكر حاجته فقضاها له، ثم قال: ما لك من حاجة فاذكرها. ثم خرج من عنده فلقي ابن حنيف فقال له: جزاك الله خيراً ما كان**

---

(١) حديث (لما اقترف آدم الخطيئة...) أخرجه الحاكم: ج٢ ص٦١٥ - ط دائرة المعارف العثمانية، وعنه البيهقي في دلائل النبوة: ج٥ ص٤٨٩ - ط دار الكتب العلمية، وقال البيهقي: (تفرد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم من هذا الوجه، وهو ضعيف)، وتعقب الذهبي تصحيح الحاكم في تلخيص المستدرك بقوله: (بل موضوع، وعبد الرحمن واه).

ينظر لحاجتي حتى كلمته لي، فقال ابن حنيف: والله ما كلمته، ولكن شهدت رسول الله ﷺ وأتاه ضرير فشكا إليه ذهاب بصره إلى آخر حديث الأعمى المتقدم»[(١)].

أقول:

أوّلاً: إنّ المذكور في الميزان هو شبيب لا شعيب.

وثانياً: إنّ الذهبي لم يذكر شيئاً في ترجمته ما يدلّ على ضعفه؛ بل قال: «**صدوق يغرب**».

وثالثاً: قال ابن حجر: «**قال ابن المديني: شبيب بن سعيد ثقة... كتابه صحيح، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: كان عنده كتب يونس بن زيد وهو صالح الحديث لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: ولشبيب نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري أحاديث مستقيمة ... وذكره ابن حبان في الثقات... وقال الدارقطني: ثقة، ونقل ابن خلفون: توثيقه عن الذهلي**»[(٢)].

قال المباركفوري: «**قال الشيخ عبد الغني في إنجاح الحاجة: ذكر شيخنا عابد السندي في رسالته: والحديث ـ حديث الأعمى ـ يدل على جواز التوسل والاستشفاع بذاته المكرم في حياته، وأما بعد مماته فقد روى الطبراني في الكبير عن عثمان بن حنيف أنّ رجلاً كان يختلف إلى عثمان...**» إلى آخر الحديث.

وقال الشوكاني في تحفة الذاكرين: «**وفي الحديث دليل على جواز التوسل برسول الله ﷺ إلى الله عز وجل مع اعتقاد أن الفاعل هو اللّه سبحانه وتعالى، وأنّه المعطي والمانع، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن**»[(٣)].

---

(١) المعجم الصغير: ج١ ص١٨٣ ـ ط المكتبة السلفية.
(٢) تهذيب التهذيب: ج٤ ص٢٦٩ يراجع أيضاً ميزان الاعتدال: ج٢ ص٢٦٢.
(٣) تحفة الأحوذي: ج١٠ ص٣٤.

القول الثاني: في التوسل بالنبي بعد وفاته

جاء في التاترخانية معزياً للمنقى: «**روى أبو يوسف عن أبي حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به (أي بأسمائه وصفاته) والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى: ﴿وَلِلّه الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾**»[(١)].

وعن أبي يوسف أنه لا بأس به، وبه أخذ أبو الليث للأثر.

وفي الدر:«**والأحوط الامتناع لكونه خبر واحد فيما يخالف القطعي، إذ المتشابه إنما يثبت بالقطعي**»[(٢)].

أما التوسل بمثل قول القائل: بحق رسلك وأنبيائك وأوليائك، أو بحق البيت فقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد إلى كراهته.

قال الحصكفي:«**وإنّما يخص برحمته من يشاء من غير وجوب عليه**».

قال ابن عابدين:«**قد يقال: إنه لا حق لهم وجوباً على الله تعالى، لكن لله سبحانه وتعالى جعل لهم حقا من فضله، أو يراد بالحق الحرمة والعظمة، فيكون من باب الوسيلة، وقد قال تعالى: ﴿وَابْتَغُواْ إِلَيه الْوَسِيلَةَ﴾**[(٣)]».

وقد عد من آداب الدعاء التوسل على ما في (الحصن)، وجاء في رواية: «**اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي إليك، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً..**» الحديث[(٤)].

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٠.

(٢) ابن عابدين: ج٥ ص٢٥٤، والفتاوى الهندية: ج١ ص٢٦٦ وج٥ ص٣١٨، وفتح القدير: ج٨ ص٤٩٧ - ٤٩٨، وحاشية الطحاوي على الدر المختار: ج٤ ص١٩٩.

(٣) سورة المائدة: ٣٥.

(٤) حديث: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك.. سبق تخريجه ف/ ٧. (وجاء هناك ص١٥٤ الهامش٢ ما يلي: حديث أبي سعيد الخدري: ما خرج رجل من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق

ويحتمل أن يراد بحقهم علينا وجوب الإيمان بهم وتعظيمهم. وفي (اليعقوبية): «**يحتمل أن يكون الحق مصدراً لا صفة مشبهة، فالمعنى بحقيقة رسلك، فليتأمل**» أي: المعنى بكونهم حقاً لا بكونهم مستحقين.

أقول (أي ابن عابدين): «**لكن هذه احتمالات مخالفة لظاهر المتبادر من اللفظ، ومجرد إيهام اللفظ ما لا يجوز كاف في المنع... فلذا والله أعلم أطلق أئمتنا المنع، على أن إرادة هذه المعاني مع هذا الإيهام فيها الإقسام بغير الله تعالى وهو مانع آخر، تأمل**»[(١)].

هذا ولم نعثر في كتب الحنفية على رأي لأبي حنيفة وصاحبيه في التوسل إلى الله تعالى بالنبي ﷺ في غير كلمة (بحق) وذلك كالتوسل بقوله: (**بنبيك**) أو (**بجاه نبيك**) أو غير ذلك إلا ما ورد عن أبي حنيفة في رواية أبي يوسف قوله:« **لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلاّ به**»[(٢)].

أخوك في الله
أبو مهدي القزويني
١٤ رمضان المبارك ١٤٢٥هـ

السائلين عليك.. أخرجه ابن ماجة: ج١ ص٢٥٦ـ ط الحلبي)، وابن السني في عمل اليوم والليلة: ص٢٤ - ط دائرة المعارف العثمانية، وقال البوصيري في الزوائد: (هذا إسناده مسلسل بالضعفاء).

(١) ابن عابدين: ج٥ ص٢٥٤، والفتاوى الهندية: ج١ ص٢٦٦ وج٥ ص٣١٨، وفتح القدير: ج٨ ص٤٩٧ - ٤٩٨، وحاشية الطحاوي على الدر المختار: ج٤ ص١٩٩.

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية: ج١٤ ص١٥٦.

WWW.AWKAF.NET/MOUSOAA-INDEX.HTML
HTTP://ISLAM.GOW.KW/INDEX.PHP
WWW.ANTIHABASHIS.COM